الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة والأدب العربي

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

تخصّص: لسانيات

المـــــوضـــوع:

إشكاليّة وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة

إعداد الطالب (ة):
فاطمة العرابي

إشـــراف:
د/ شيادي نصيرة

لجنة المناقشة		
أستاذ التعليم العالي	خالدي هشام	رئيسا
أستاذ مساعد	الهادي شريفي	ممتحنا
أستاذة مساعدة	شيادي نصيرة	مشرفة و مقررة

العام الجامعي : 1438- 1439هـ/ 2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الـــــفـــــهـــــرس

ـــ الفهرس

*** – شكر و تقدير**

*** – إهداء**

*** – مقدمة**

المـدخــل : مفاهيم أولية

تمهيد **02**

1 ـ مفهوم المصطلح لغة و اصطلاحا 02

2 ـ الفرق بين المفهوم و التعريف و المصطلح.....06

3 ـ الفرق بين المصطلح و الاصطلاح.....09

الفصل الأول : المصطلح من التّراث إلى الحداثة

1 ـ نشأة المصطلح العلمي و دواعي الاهتمام به.....12

2 ـ جهود العلماء القدماء في وضع المصطلح.....14

3 ـ جهود العلماء المحدثين في وضع المصطلح.....20

الفصل الثاني : المصطلح في اللغة العربية

أوّلا : طرائق وضع المصطلح في اللغة العربية.....27

1 ـ الاشتقاق.....27

2 ـ المجاز.....32

3 ـ النحت.....36

4 ـ التعريب.....40

5 ـ الترجمة.....45

ثانيا : صور المصطلح العربي.....51

1 ـ استخدام الوصف.....51

ـ استخدام الإضافة.....51

3 ـ تقييد المصطلح بحرف.....52

4 ـ إدخال السوابق و اللواحق.....53

5 ـ نحت مصطلح من مصطلحين.....55

الفصل الثالث : وضع المصطلحات في اللغة العربية

أوّلا : المصطلح في إطار التفكير العربي التراثي و واقعه الرّاهن.....58

ثانيا : أسباب الفوضى المصطلحية في اللغة العربية 61

1 ـ التعدّد.....62

2 ـ الازدواجية اللغوية.....67

أ ـ تعدّد المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي الواحد 71

ب ــ مقابل عربي واحد لمصطلحات أجنبية متعدّدة 73

3 ــ اللغة العربية وعلومها.....76

أ ــ مشكلة نحو اللغة و صرفها.....76

ب ــ مشكلة معجمات اللغة و مفرداتها.....77

ج ــمشكلة رسم اللغة أي كتابتها.....78

4 . الحلول المقترحة.....79

ــــ الخاتمة 84

ــــ قائمة المصادر و المراجع 86

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا إلى :

ـ إلى من علّمني النّجاح و الصّبر

ولم يمهله القدر لأرتوي من حنانه

... أبي

ـ إلى أعزّ ما أملك في الوجود

من علّمتني الإصرار على العمل أمّي الغاليّة

ـ إلى من دلّلوا لي طريق الصّعاب بدعمهم و محبّتهم

إخوتي : بن عمر – مختار –أحمد – يوسف – إسماعيل – إبراهيم

ـ إلى أخواتي : جميلة – زكيّة – فضيلة – خديجة

ـ إلى المستقبل المشرق ، كتاكيت العائلة :

مريم – خولة – محمّد – عماد – عائشة

ـ إلى زميلاتي في الدّفعة خاصة يمينة – خديجة

ـ إلى كلّ من علّمني حرفا

فاطمة

بـــــســـــم الله الرّحمـــان الـــرّحيـــم والصّلاة و السّلام على أشرف المرسلين و خاتم النبيّين محمّد صلّى الله عليه و على آله وصحبه أجمعين و من تبعهم إلى يوم الدّين . و بعد :

لقد اهتمّ العرب منذ القديم بالدّراسات المصطلحيّة اهتماما كبيرا ، و لعلّ ذلك يرجع إلى إدراكهم المبكّر لأهميّة المصطلح في كونه الرّكيزة الأساسيّة الّتي يتأسّس عليها العلم ، و تتحدّد بذلك معالمه و يكتسب شرعيّته ، و لكن مع تزايد المعارف و العلوم أصبحت الإشكاليّة المصطلحيّة من أهمّ الإشكالات الّتي طرحت نفسها على أرض الواقع .

و انطلاقا من رغبة في المساهمة في الأبحاث اللّغويّة الّتي تتناول المصطلحات في اللّغة العربيّة ، وسعيا إلى التّخفيف و لو بقليل من النّقص الّذي تعاني منه المكتبة العربيّة في هذا الحقل . يأتي هذا البحث نتاج جهد متواضع يحاول الإجابة عن الإشكاليّة التّاليّة : ماهي الأسباب الّتي تقف حائلا عند وضع المصطلح في اللّغة العربيّة ؟ هل الإشكاليّة تكمن في اللّغة الّتي وُضع فيها ؟ أم اللّغة الّتي أُخذ منها ؟ و كيف تعامل العلماء العرب ، أو ينبغي أن يتعاملوا مع وضع المصطلح؟

إنّ الحديث عن المصطلح هو الحديث عن فحواه و معناه داخل أيّ لسان ،لذلك نجد الكثير من العلماء على اختلاف مشاربهم قد أولوا عناية كبرى لهذا المصطلح ،و ذلك إمّا بتعريفه أو بطريقة عرضه و توظيفه داخل أيّ حقل من الحقول المعرفيّة .

و من خلال ما تقدّم كان موضوع بحثنا "**إشكاليّة وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة** " رغبة في الوقوف على الأسباب الّتي حالت دون تيسير وضع المصطلح في اللّغة العربيّة .

وللوصول إلى الأهداف المتوخّاة قسّمنا البحث بعد المقدّمة إلى مدخل و ثلاثة فصول ثم خاتمة أمّاالمدخل فقد خصّصناه لتحديد المفاهيم الأوليّة ممّا له علاقة بالمصطلح و ذلك من خلال تحديد مفـهومه ، و الفرق بينه و بين المفهوم و التّعريف ، و الفرق بينه و بين الاصطلاح ، أمّا الفصل الأوّل فوسمناه **بالمصطلح العربي من التّراث إلى الحداثة** تطرّقنا فيه إلى ثلاثة عناصر : تحدّثنا في العنصر الأوّل عن نشأة المصطلح العلمي و دواعي الاهتمام به ، و خُصّص العنصر الثّاني للحديث عن جهود العلماء العرب القدماء في وضع المصطلح ليكون العنصر الثّالث مخصّصا للحديث عن جهود العلماء المحدثين في وضع المصطلح .

أمّا الفصل الثّاني و الموسوم **بالمصطلح في اللّغة العربيّة**، فقد اندرج تحته عنصران : الأوّل قدّمنا فيه طرائق وضع المصطلح في اللّغة العربيّة بدءا بالاشتقاق ، ثمّ المجاز ، ثمّ النّحت ،ثمّ التّعريب ،و أخيرا التّرجمة . و الثّاني تناولنا فيه صور المصطلح العربي .

و اندرج تحت الفصل الثّالث المعنون **بوضع المصطلحات في اللّغة العربيّة** عنصران : أوّلهما المصطلح في إطار التّفكير العربي التّراثي و واقعه الرّاهن . و ثانيهما أسباب الفوضى المصطلحيّة في اللّغة العربيّة بُغية الوقوف على إشكاليّة وضع المصطلح في اللّغة العربيّة .

و ذيّلنا البحث بخاتمة دوّنّا فيها مجمل النّتائج المتوصّل إليها من خلال هذه الدّراسة .

و لمعالجة هذه الدّراسة خلصنا إلى تطبيق المنهج الوصفي الأنسب لطبيعة البحث كوننا نصف وضع المصطلح في الوطن العربي .

وقد كان اعتمادنا في هذه الدّراسة على مجموعة من المراجع أهمّها: من قضايا المصطلح اللّغوي العربي لمصطفى طاهر الحيادرة ، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي، اللّغة العربيّة و التعريب في العصر الحديث لعبد الكريم خليفة ، مقدّمة في علم المصطلح أسسه النّظريّة و تطبيقاته العمليّة لعلي القاسمي، إشكاليّة المصطلح في الخطاب النّقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي، المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة للأمير مصطفى الشّهابي.

أمّا عن الصّعوبات الّتي واجهتني في هذا البحث و هي و إن لم تكن في حقيقة أمرها صعوبة ،و لكنّني أعدّها كذلك هي كثرة المصادر و المراجع الّتي تناولت المصطلح العربي ، حيث تعذّر عليّ الإلمام بها كلّها .

وفي الأخير لا أدّعي أنّني بلغت كلّ ما سعيت إلى تحقيقه، أو أنّني أتيت بالجديد في هذا العمل المتواضع بقدر ما هو محاولة في فهم معضلات وضع المصطلح في اللّغة العربيّة على أمل الإسهام في حلّها و التّعمّق فيها في بحوث أوسع، إن شاء الله عليه توكّلت و إليه أنيب.

تلمسان يوم : السّبت 18رجب1438 هـ الموافق ل : 15 أفريل 2017م

فاطمة العرابي

تمهيد:

يشغل المصطلح اللّغوي قدرا كبيرا من اهتمام اللّغويّين والباحثين في الميادين اللّسانيّة المختلفة؛ ذلك أنّ المصطلح في هذه الميادين قرين التّجديد والابتكار، فما من بحث لساني وقف صاحبه على جديد إلاّ فتح نافذة لمصطلح أو مجموعة من المصطلحات الجديدة، وهنا تكمن أهميّة المصطلح اللّغوي باعتباره بابا من أبواب الكشوف العلميّة. وبالقدر الّذي تبرز به هذه الأهميّة تظهر مشكلة مصاحبة لها حيث إنّ التّسارع الهائل في الكشوف العلميّة وما يصحب ذلك من مصطلحات جديدة يجعل المتخصّص محلّ امتحان فإمّا أن يتابع و يقف على كلّ جديد فلا يتخلّف عن زمانه، وإمّا أن يتوقّف فتتوقّف عجلة نموّه . و من هنا كانت وظيفة علم المصطلح مزدوجة التّوجّه ؛ فهي تضع بين أيدي العلماء المتخصّصين الأطر النّظريّة الّتي يصنعون بها مصطلحات تخصّصاتهم، وتجعل أمرهم النّظري والتّطبيقي في متابعة كلّ جديد ميسورا .[1]

وترجع أهميّة المصطلح إلى أنّه أساس الدّراسة والبحث والتّأليف، وهو دعامة لغة العلماء. وقد بُذِلت فيه جهود كبيرة، واختلفت الأساليب المتّبعة من أجله، فمن إحياء للمصطلحات القديمة إلى استحداث مصطلحات جديدة، إلاّ أنّ التّقدّم الإنساني وسرعة إيقاع العصر، كان أسرع وأكبر بكثير من كلّ جهد مبذول .[2]

1- مفهوم المصطلح :

أ- لغة: المصطلح مصدر ميميّ للفعل (اصطلح) من مادة (صَلُحَ) ودلالة هذه الكلمة في المعاجم العربيّة تحدّد بأنها ضدّ الفساد .[3]

[1] ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، "مصطفى طاهر الحيادرة"، عالم الكتب الحديث، الكتاب الأول، إربد، الأردن،د ط، 1434هـ/2003، ص7.

[2] ينظر : مجلة الحضارة الإسلامية من مقال: المصطلح العلمي في الغة العربية، "محمد عبد المنعم خفاجي"، يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، العدد:05، شعبان 1419هـ / نوفمبر 1998م، ص98.

[3] الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، "إسماعيل بن حمّاد الجوهري"، دار الحديث، القاهرة،د ط، 1430هـ / 2009م، 653/1.

وقد ورد في لسان العرب أنّ "الصّلاحُ ضدّ الفساد، صلح يَصلَحُ ويَصلُحُ صلاحا وصُلوحا. وهذا الشّيء يصلح لك أي هو من بابتك. و الصّلح: تصالح القوم بينهم. وقد اصطلحوا وصالحوا واصّلحوا وتصالحوا واصّالحوا..."[1]

ودلّت النّصوص العربيّة على أنّ حروف هذه المادّة (ص.ل.ح) تعني الاتّفاق ، و بين المعنيّين تقارب دلالي، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتمّ إلاّ باتّفاقهم .[2]

و بالنّظر إلى مادّة (صَلُحَ) في المعجم الوسيط نجد أنّ المعنى أكثر وضوحا ففضلا عن كون دلالة (الصّلاح) ضدّ "الفساد" فقد ذكرت معان أخرى يمكن إجمالها في: [3]

1- أَصلحَ في عمله أو أمره: أتى بما هو صالح ونافع.

2- أصلح ما بينهما: أزال ما بينهما من عداوة وشقاق.

3- الاصطلاح (مصدر للفعل اصطلح): اتّفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكلّ علم اصطلاحاته .

نفهم من المعنى الأوّل والثّاني أنّ وضع المصطلحات يكون وفقا لما ينفع مستعمليها مع مراعاة خصوصيّات كلّ لغة، ونظام وضعها لهذه المصطلحات. أما المعنى الثّالث فقد تخصّصت فيه كلمة (اصطلاح) مع تكوّن العلوم لتعني الكلمات المتّفق على استخدامها بين أصحاب التّخصّص الواحد للتّعبير عن المفاهيم العلميّة لذلك التّخصّص.[4]

ووردت مادة (صَلُحَ) في القرآن الكريم بصيغ متنوّعة ، والأكثر استعمالا الأفعال: أَصلحُوا أصلحْ ، وغيرها كثير من ذلك المصادر والمشتقّات، ولا يكفِ المجال لسردها كلّها. ومن أمثلة الأفعال نذكر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ المؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾[5].

---

[1] لسان العرب، "ابن منظور"، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، د.ت، 267/8. وينظر: القاموس المحيط، "الفيروز أبادي"، دار الحديث، القاهرة، د ط ،1429هـ / 2008، 320/1.

[2] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، "محمود فهمي حجازي"، دار غريب، د ط ،1995م، ص07.

[3] المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م، 520/1.

[4] المصطلحات العلمية في اللغة العربية، "الأمير مصطفى الشهابي"، مطبوعات مجمّع اللغة العربية، بدمشق، ط2، 1988م، ص05.

[5] سورة الحجرات، الآية:08.

و كذلك قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الله وَأَصْلِحوُا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[1] و قوله تعالى: ﴿وأَصْلِحْ لِي في ذُرِيَّتِي﴾[2]

من خلال ما سبق يتبّن لنا أنّ المصطلح في أصل الكلمة يعني الصّلح لكن مع تطوّر العلوم زاد الاختلاف فيه بين العلماء .

ب– اصطلاحا: لقد تعدّدت تعريفات المصطلح بتعدّد واضعيه، وبتعدّد الاختصاصات، فكلّ يُعرّفه حسب تخصّصه؛ إلاّ أنّ هناك سمات جوهريّة مشتركة بين كلّ التّعريفات، ومن هذه التّعريفات نجد الجرجاني (ت816هـ) ذهب إلى القول أنّ: "الاصطلاح عبارة عن اتّفاق قوم على تسميّة الشّيء باسم ما ينتقل عن موضوعه الأوّل وإخراج اللّفظ من معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معيّنين[3].

و يذكر التّهانوي (ت1191هـ) في (موسوعته كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم) أنّ "الاصطلاح هو العرف الخاصّ، وهو عبارة عن اتّفاق قوم على تسميّة الشّيء باسم بعد نقله عن موضعه الأوّل وذلك لمناسبة بينهما كالعموم والخصوص، أو لمشاركتهما في أمر أو مشابهتهما في وصف"[4].

فالمصطلح هو "مفردة صيغت وفق خصائص اللّغة للدّلالة على ماهيّة شيء محدّد، وحصلت على اتّفاق المختصّين"[5].

و نجد "عبد اللّطيف عبيد" يُعرّفه في قوله: "بأنّه تلك العلاقة القائمة بين المفهوم والتّسميّة، أو بمعنى أدقّ هو تسميّة تختصّ بالدّلالة على مفهوم علمي أو تقني أو حضاري في مجال محدّد"[6].

---

[1] سورة الأنفال، الآية :01.

[2] سورة الأحقاف، الآية،15.

[3] كتاب التعريفات، "الشريف الجرجاني"، تحقيق: "إبراهيم الأبياري"، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1998، ص44.

[4] موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، "محمد علي التهانوي"، تقديم وإشراف ومراجعة: "رفيق العجم"، تحقيق: "علي دحروج"، مكتبة لبنان، ط1، 1996، 212/2.

[5] المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، "عمّار ساسي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009م، ص94.

[6] مجلة التعريب من مقال بعنوان : المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، "عبد اللطيف عبيد"، دمشق، العدد 27، ديسمبر 2004م، ص61.

و يرى "عبد القادر الفاسي الفهري": أنّ "المصطلح لغة خاصّة، ومعجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه ورواجه أهل الاختصاص في قطاع معرفيّ معيّن، ولذلك استغرق فهمه واستعماله على من ليس له دراية بالعلم الّذي هو أداة لإبلاغه"[1].

و قال "مصطفى الشّهابي" عن المصطلح: "هو لفظ اتّفق العلماء على اتّخاذه للتّعبير عن معنى من المعاني العلميّة" و"المصطلحات لا توجد ارتجالا ولابد في كلّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله الاصطلاحي"[2]. وقال أيضا: "ومن الواضح أنّ اتّفاق العلماء على المصطلح شرط لا غنى عنه، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحيّة واحدة، واختلاف المصطلحات في البلاد العربيّة داء من أدواء لغتنا الضاديّة"[2]

ويمكننا القول أنّ كلمة (مصطلح) تطلق في أوساط النّاس اليوم ليراد بها المعنى الّذي تعارفوا عليه، واتّفقوا عليه في استعمالهم اللّغوي الخاصّ أو في أعرافهم الاجتماعيّة على أن تحمل كلمة ما معنى غير الّذي وضعت له في أصل اللّغة الّتي تنتمي إليها. ويسير هذا المعنى الجديد بين النّاس حتّى يصبح في استعمالهم اليومي شيئا مألوفا يُنسى معه ذلك المعنى اللّغوي الأساسي أو يكاد. وهذا المعنى الجديد هو ما نقصده عندما نقول (المعنى الاصطلاحي) أما ذلك المعنى الأساسي فهو المقصود بقولنا (المعنى اللّغوي)"[3].

يتّضح من خلال التّعريفات السّابقة أنّ المصطلح لا يوضع إلاّ عندما يُتّفق عليه، وبعبارة أخرى فإن صاحب الاختصاص هو الوحيد القادر على وضع المصطلح.

أما "محمود فهمي حجازي" فيرى أنّ جلّ المتخصّصين في علم المصطلح متّفقون على أنّ أفضل تعريف للمصطلح هو "الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة مفهوم مفرد أو عبارة مركّبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها وحدّد في وضوح، وهو تعبير خاص ضيّق في دلالته المتخصّصة

[1] اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، "عبد القادر الفاسي الفهري"، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1985م، ص396.

[2] المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص06-07.

[3] ينظر : في المصطلح الإسلامي، "إبراهيم السّامرائي"، دار الحداثة، ط1، 1990م، ص08.

وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى ويرد دائما في سياق النّظام الخاصّ بمصطلحات فرع محدّد فيتحقّق بذلك وضوحه الضّروري"[1]

2- الفرق بين المفهوم والتعريف والمصطلح:

يُشكّل المصطلح عنصرا مهما من عناصر التّواصل بين العلماء والدّارسين، كما يمثّل الأداة الّتي يُجسّد بها العلماء حصيلة أبحاثهم وتجاربهم. ولابدّ لهذه الأداة حتى تكون فاعلة أن تتحقّق مقتضياتها عل الوجه الأمثل، وتتمثّل هذه المقتضيات في:[2]

2-1-المفهوم:

2-1-1-لغة: مصدر فَهَمَ، والفهم معرفتك الشّيء بالقلب، فَهِمَهُ فَهْمًا،و فَهَمًا وفَهامة: علمه. وتفهّم الكلام: فهِمه شيئا بعد شيء.[3]

2-1-2- اصطلاحا: من البديهي أنّ المفاهيم تشكّل العنصر الأساس في القضيّة الاصطلاحيّة؛ إذ أنّ المصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الّذي يعني أنّ المفاهيم قد وُجدت وتشكّلت قبل المصطلحات، فتسميّة المفهوم يمكن أن تُعدّ الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسيولوجي وكيان قابل للاستعمال .[4]

و يعبّر عن هاتين الخاصّيّتين "محمد حلمي" إذ يقول: "من الصّفات العامّة للمصطلح الفنّي أن يكون موجزا فهو في حقيقته رمز لمفهوم يمثّل أشياءا أو صورا معيّنة، أو بالتّجريد يشير إلى مجموعة من الأشياء بها صفات مشتركة"[5].

و يُعرّف "أبو البقاء الكفوي" (ت795هـ) المفهوم في الكلّيات بقوله: "هو الصّورة الذّهنيّة، سَوَاءَ وُضع بإزائها الألفاظ أو لا"[6]

---

[1] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص11.

[2] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص25.

[3] لسان العرب، مادة (ف،هـ،م)، 235/11.

[4] مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات "ج. جاسر"، ترجمة: "جواد سماعنة"، العدد: 47، 1999م، ص188.

[5] مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، "محمد حلمي هليل"، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد: 28، 1987م، ص29-30.

[6] الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، "أبو البقاء الكفوي"، تحقيق: "عدنان درويش"، "محمد المصري"، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط 1919هـ/1998م، ص842.

وفي المقابل يُعرّفه "وارن" بقوله: "عمليّة ذهنيّة تشير إلى مجموعة من الموضوعات أو الخبرات أو إلى موضوع واحد في علاقته بغيره من الموضوعات، ويعتبر المعنى كليّا لأنّه يمثّل أفرادا مختلفين، وفكرا مجرّدا، لأنّه يمثّل الصّفة السّائدة في هؤلاء الأفراد"[1]

ونجد "عبد اللّطيف عبيد" يقول عن المفهوم بأنّه: "وحدة تفكير تتكوّن بالتّجريد انطلاقا من الخصائص الّتي تشترك فيها مجموعة مواضيع"[2]

ومن أشهر التّعريفات المتداولة للمفهوم، قولهم: "المفهوم معناه المنطقي هو مجموع الصّفات والخصائص الّتي تحدّد الموضوعات الّتي ينطبق عليها اللّفظ تحديدا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى"[3]

من خلال ما سبق من تعريفات لكلّ من المفهوم والمصطلح، نرى أنّ الأوّل (المفهوم) يركّز على الصّورة الذّهنيّة ، والثّاني(المصطلح) يركّز على الدّلالة اللّفظيّة.

2-2-التّعريف:

2-2-1-لغة: عَرَفَ الشّيء أي علمه، وعرّف الأمر، أي: أعلم به غيره ، وعرف اللّسان ما يُفهم من اللّفظ بحسب وضعه اللّغوي، وعرفَ الشَّارِعُ: ما جعله علماء الشّرع مبني الأحكام .[4]

2-2-2- اصطلاحا:

للتّعريف أثر بارز في توضيح معاني المصطلحات المستخدمة في شتّى العلوم، إذ ييسّر التّعريف على المتلقّي فهم المصطلحات، والتّعامل معها، وتوظيفها دون لبس أو غموض، ويمكن بهذه التّعريفات إدراج مفاهيم جديدة في العلم، ويمكن تسجيل نتائج البحث، ويمكن تبسيط الأوصاف المعقّدة الحادثة في العلم و هكذا .[5]

---

[1] بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية) إعداد الأساتذة : "محمد بن يحيى زكرياء"، "حناش فضيلة"، وزارة التربية الوطنية، الجزائر، د ط ،2008م، ص17.

[2] مجلة التعريب من مقال بعنوان : المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، ص62.

[3] بناء المفاهيم – دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، "إبراهيم البيومي"، "أسامة محمد القفاش"، "السيد عمر"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، د ط 1418هـ، 1998م، 31/1.

[4] لسان العرب، مادة (ع ر ف)، 111/10-112.

[5] الموسوعة الفلسفية، إشراف: "روزنتال يودين"، ترجمة: "سمير كرم"، دار الطليعة، بيروت، ط6، 1987م، ص134.

و يُعرّف الجرجاني التّعريف بقوله: "التّعريف عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[1]. ثم يذكر له نوعين: الحقيقيّ واللّفظيّ، ويقول في اللّفظيّ: "التّعريف اللّفظيّ هو أن يكون اللّفظ واضح الدّلالة على معنى، فيُفسَّر بلفظ أوضح دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد. وليس هذا التّعريف حقيقيًّا يراد به إفادة تصوّر غير حاصل، إنّما المراد تعيين ما وضع له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني".[2]

أمّا "عبد الرّحمن بدوي" فيقول عن التّعريف "التّعريف définition ويسمّى أيضا في كتب المنطق العربيّة القديمة: القول الشّارح هو مجموع الصّفات الّتي تُكوّن مفهوم الشّيء مميّزا عما عداه، وهو إذن والشّيء المعرّف سواء، إذ هما تعبيران أحدهما موجز والآخر مفصّل عن شيء واحد بالذّات"[2]

و التّعريف المصطلحي عند "ولفجـانج نيـدوبي"مرتبط بتحديد سمات التّصـوّر (المفهوم) ، أو بالخصائص الأساسيّة للمسمّى ذات الصّلة الوثيقة بعمليّة تعرف التصوّر في إطار منظومة تصوّريّة معيّنة ، بل و يلزم اختيار الخصائص المميّزة وفقا لملاءمتها منظومة التّصوّرات.

وهو عند "هيلموت فيلبر:" صيغة لفظيّة تصف مفهوما ما بواسطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميّزة عن غيره من المفاهيم الّتي تقع في مجاله، وتحدّد موقعه من المنظومة المفاهيميّة"[3]

وينبغي أن يتوافر في التّعريف المصطلحي شروط، أبرزها:

- تحديد المجال المعرفي للمصطلح.
- تحديد علاقة المصطلح بالمصطلحات الأخرى المتعلّقة به.
- تعريف المصطلح مفهوميّا.

[1] كتاب التعريفات، ص ص62-63.

[2] الموسوعة الفلسفية، "عبد الرحمن بدوي"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ط ،د.ت، 423/1.

[3] ينظر : مجلة مجمع دمشق من مقال بعنوان: المجمع العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، "جواد سماعنة"، العدد: 04، 2000م، ص979.

– الانطلاق من المفهوم لتحديد المصطلح و ليس من المعنى العام ، أي البدء بتعيين المفهوم لتسميّة مصطلح ما.[1]

من خلال ما تقدّم يتّضح لنا أنّ المفهوم يركّز على الصّورة الذّهنيّة، والمصطلح يركّز على الدّلالة اللّفظيّة. أمّا التّعريف فيجمعهما الاثنين معا من خلال تقديم المعلومات عن شيء معيّن ومحاولة ذكر مختلف الخصائص الّتي تميّزه بهدف تحديده ووصفه.

3– الفرق بين المصطلح والاصطلاح:

جاء في "معجم بول روبير" معنى لفظ (terminologie)مقابلا للفظ (الاصطلاح) بمعناه العلمي، وجاء في أوّل وأهمّ معانيه "مجموع مفردات خاصّة تُستعمَل في ميدان من ميادين المعرفة أو في ميدان مهنيّ"[2]. ونجد في شرح (المصطلح)المقابل لكلمة(terme) ممّا يتّصل بالمعنى العلمي ما يلي: "كلمة من مجموع مفردات خاصّة لا تستعمل في الكلام العادي الجاري على ألسنة النّاس"[3].

استعملت لفظتا (مصطلح) و (اصطلاح) مترادفتان في اللّغة العربيّة وهما مشتقّتان من (اصطلح)الّذي جذره (صلح) أيّ اتّفق . و إنّ الاستعمال و الشّيــوع حكم بين (المصطلح) و (الاصطلاح)بالتّرادف ، ولكنّه في الحقيقة هناك اختلاف بينهما . فالمصطلح عبارة على وحدة مركّبة من دال و مدلول ، تتمثّل أهمّيته في معرفة الشّيء اللّغوي الّذي ينبغي أن يتلاءم مع المدلول المحدّد سلفا ، أيّ نبحث عن الدّال أو التّسميّة اللّغوية للمدلول أو المفهوم . أمّا (الاصطلاح)فينطلق من الدّال (اللّفظ) إلى المدلول (المعنى) ، أي نبحث للشّكل على معنى .[3]

إنّه لمن الغبن للغة الضّاد أن نجعل لفظ (الاصطلاح) ولفظ (المصطلح) مترادفين وفي حاجة إلى مقابل واضح ودقيق للّفظ الأجنبي (terminologie)وفي حاجة كذلك إلى مقابل دقيق للفظ (term)). ففي مقابلة لفظ (الاصطلاح) باللّفظ الفرنسي (terminologie)قد نهج العلماء

[1] مجلة مجمع دمشق من مقال بعنوان: المجمع العلمي المختص (المنهج والمصطلح)، ص980.

[2] ينظر في: الاصطلاح، "إدريس بن الحسن العلمي"، جمعه وقدّمه: "أمل العلمي"، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1422هـ، 2002م، ص14-15.

[3] ينظر: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، "هشام الخالدي"، دار الكتب العلمية، لبنان، د ط ،2012م، ص107.

نفس المنهج الّذي جرت عليه العرب في تسميّة العلوم، وذلك بصياغة أسمائها بصيغة المصدر. فالمصدر في لغة الضّاد يتضمّن معنى الشّموليّة، بينما (المصطلح) يتضمّن معنى الفرديّة.[1]

و لعلّ المصطلح والاصطلاح يطلق أحدهما بدل الآخر و هو شائع إلاّ أن الاصطلاح كان أقدم ظهورا وأكثر رواجا، وقد يقول قائل إنّ القواميس العربيّة لم تورد كلمة مصطلح فما سبب ذلك؟ والسّبب بسيط يرجع إلى ضوابط القواميس، ولاسيما القديمة منها والّتي تعمل على عدم إيراد صيغ المشتقّات المطردة إلاّ في الحالات الشّاذّة الّتي لا تخضع للقياس. فلو عملت المعاجم على ذكر المشتقّات لأصبح حجمها أضعافا مضاعفة، ولذلك نرى أنّ القواميس العربيّة تستغني عن ذكر أسماء الفاعلين والمفعولين القياسيّة. لأنّ توليدها يخضع لقاعدة قياسيّة صارمة مطّردة. فأسماء الفاعلين من غير الثّلاثي تأتي على صيغة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وكسر ما قبل الآخر. وأسماء المفعولين من غير الثّلاثي على صيغة المضارع بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة، وفتح ما قبل الآخر. فبهذه القاعدة المطردة استغنت القواميس عن ذكر كلمة مصطلح. كما استغنت عن ذكر كثير من أسماء الزّمان والمكان والآلة والمرّة والهيئة والنّسبة والتّصغير، وغيرها من الأمور الّتي لها صيغ محفوظة وقواعد مضبوطة تحكمها .[2]

[1] ينظر: في الاصطلاح ، ص ص14-15.

[2] المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، "تمام حسان" و"مهدي المخزومي" نموذجين-رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- "حدراوة عمر"، دار الإتقان، 2004م، ص11-12.

يُشكّل المصطلح ركيزة أساسيّة من الرّكائز الّتي تستند إليها العلوم في تقديم ما تتضمّنه من المفاهيم العامّة، والمصطلحات هي السّبيل الأقصر للتّواصل بين العلماء، إذ يسعى العلماء إلى ترسيخها من أجل ضمان التّواصل وتقدّم العلوم اللغويّة و تطوّرها .[1]

1- نشأة المصطلح العلمي ودواعي الاهتمام به:

إنّ الموطن الأوّل للمصطلحات العلميّة هو مصنّفات علوم العربيّة والشّريعة لأنّها كانت أوّل ما عُني بالتّأليف فيه، وهي بداية النّهضة العلميّة العربيّة حيث ألفت العلوم الإسلاميّة كالتّفسير والحديث وسائر علوم الشّريعة واللّغة العربيّة و نحوها .[2]

فبمجيء الإسلام انتقلت اللّغة العربيّة إلى استعمال جديد في اللّغة يساير مفاهيم الدّين الإسلامي، فنشأت العلوم الدّينيّة منفردة بمصطلحات خاصّة بها، وأصبح لكلّ علم من العلوم العربيّة مصطلحاته الّتي استقلّت في مؤلّفات ومعاجم خاصّة، فكان للفقه مصطلحاته وكذلك للتّفسير والحديث، وعلم الكلام، وكذا النّحو، والأدب، والنّقد، والبلاغة ،والعروض، والطّبّ، والكيمياء مصطلحات خاصّة بها، وقد تشترك هذه العلوم في بعض المصطلحات نظرا لاشتراكها في كونها من علوم اللّغة .[3]

ويُعدّ علماء الحديث أوّل من استخدم لفظ (مصطلح) حيث ظهر هذا اللّفظ في عناوين بعض مؤلّفاتهم مثل "الألفيّة في مصطلح الحديث" للزيّن العراقي (ت806هـ)، وكتاب "نخبة الفكر في مصطلح الأثر" للحافظ بن حجر العسقلاني (ت852هـ)[4]

لقد بدأ تأسيس الفكر الإسلامي انطلاقا من تدبّر النّصّين المؤسّسين للإسلام: القرآن الكريم والسنّة النّبويّة المطهّرة، وانطلاقا من تأسيس الاصطلاح حول معاني الألفاظ الّتي يتكوّن منها النّصّان المؤسّسان، ولا غرابة أن تبرز المصطلحات الفقهيّة، لتحديد الحقيقة الشّرعيّة بصورة دقيقة وتلقائيّة وأن

---

[1] ينظر : من قضايا المصطلح اللغوي العربي-الكتاب الأول-، ص11.

[2] ينظر المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – "المهدي بوروبة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1409هـ/1998م، ص170.

[3] المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، "وفاء كامل فايد"، عالم الكتب الحديث، د.ط، 2004م، ص140.

[4] ينظر : مقدمة في علم المصطلح أسسه النظريةوتطبيقاته العملية، "علي القاسمي"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، د.ط، 2008م، ص250.

تتفجر داخل النّصّين المحدّدين للأوامر والنّواهي الضّابطين للمنهج الّذي اقتضاه الله لخلقه، كما لا غرابة أن يكون علماء الكلام من أوائل المهتمّين بتأسيس المصطلح في الفكر العربي الإسلامي، وأن ترى معاني الألفاظ تأخذ مسارات جديدة، وترى المصطلحات تتوالد وتتكاثر داخل حقول الثّقافة الإسلاميّة في علوم وميادين معرفية مختلفة ومتعدّدة .[1]

وممّا لا شكّ فيه أنّ المصطلح العلمي وُلد مُذْ وُلدت اللّغة العربيّة وقعّدت قواعدها ووضعت أسسها، وهو ليس ببعيد عنها وليس وليد الحاضر أو وليد الغرب، إنّما هو وليد نابه في رحم العربيّة وبأيادٍ عربيّة خالصة، عربي الولادة عربي النّشأة .[2]

إنّ العرب القدامى قد نهلوا العلوم والمعارف من مناهل عربيّة صافية وساروا على خطى ثابتة في ميادين العلم وأخذوا تلك العلوم من موطنها الأمّ .كلّ هذا ساعد في تهيئة حاضنة سليمة لنشوء المصطلح العربي خالصا من أيّة صيغة أعجميّة وفي الوقت ذاته غير مختلف عليه من حيث الدّلالة والمفهوم . والمصطلح حينما يولد في تلك الحاضنات النّقيّة تتلقّفه أفواه اللّغويّين بلا خلاف عليه...وحتى في عصور التّرجمة والتّعريب في القرون الهجريّة الأولى، حينما مدّت جسور التّواصل بين العرب والبلدان الأخرى مثل الإغريق والرومان لم تكن هناك مشكلة في دخول مصطلحات جديدة احتاجتها اللّغة العربيّة من ثقافات تلك البلدان، لأنّ التّرجمة والتّعريب تكفّلا بصهر تلك المصطلحات في بوتقة اللّغة العربيّة وجعلها صالحة الاستعمال بين أبناء الأمّة العربيّة .[3]

فقد أخذ العرب عن الفارسيّة ألفاظا مثل: الدّولاب، الكعك، السّميد، الطّبق، وغيرها. ومن الهنديّة أخذوا: الزّنجبيل، الجاموس، المسك، وغيرها. ومن اليونانيّة أخذوا القسطاس، القبّان، وغيرها. كما أخذوا من السّريانيّة مصطلحات زراعيّة مثل: الفدّان، الفجل، البلّوط، وأخذوا من العبريّة والحبشيّة أيضا .[4]

---

[1] ينظر : مجلة المنهل السعودية من مقال بعنوان: مسألة المصطلح بين الأمس واليوم، "عباس أرحيلة"، العدد: 541، 1997، ص58.

[2] ينظر : المدخل إلى علم الأصوات العربية، "غانم قدوري الحمد"، منشورات المجمع العلمي العراقي، د.ط ،2002م، ص37-38.

[3] مجلة التعريب من مقال بعنوان: المصطلح اللغوي-قراءة في تأصيل المفاهيم-، "محمد حسين علي زعين"، العدد: 45، ديسمبر 2013، ص101.

[4] مجلة التراث العربي من مقال بعنوان : المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه، "إسماعيل مغمولي"، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص20.

وبهذا انتقلت العربيّة إلى مستوى جديد من مستويات الاستعمال اللّغوي، فلم تعد لغة الشّعر فحسب، بل أصبحت أيضا لغة التّأليف.

ولا شكّ في أنّ دخول اللّغة في مجال التّأليف يدعو إلى استحداثات دلاليّة، لأنّ المعاني الأصليّة لا تعبّر عن الأفكار الجديدة، فكان لابدّ من تحصيل ألفاظ كثيرة الدّلالات مبتكرة تبعد قليلا أو كثيرا عن شقيقاتها المعجميّة.وهذه الدّلالات الجديدة الّتي خلعها العلماء على بعض الكلمات، أو ولّدوا لها ألفاظا على طريقة العرب هي ما يعبّر عنه بالمصطلحات العلميّة .[1]

يقول الجاحظ (ت255هـ): "أطلقوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكلّ خلف وقدوة لكلّ تابع"[2]

2- جهود العلماء القدماء في وضع المصطلح:

لم يكن المصطلح قضيّة كبيرة تستوقف العلماء سابقا، إذ نجد كتبهم ومؤلّفاتهم تكاد تخلو من أيّة إشارة أو توقفّ عند قضيّة اسمها المصطلح. ولكنّهم في الوقت ذاته تعاملوا معها وفق منهجيّات مختلفة، تنوّعت بتنوّع المجالات الّتي يؤلفون فيها، والجوانب الّتي ينطلقون منها لاختيار مصطلحاتهم، وتنوّعت تبعا لذلك الصّور الّتي تمّ تقديم المصطلح وفقها .[3]

ففي الكتب اللّغويّة والنّحويّة القديمة نجد أنّ المصطلحات قد قدّمت بصور شتّى، تنوّعت وضوحا وغموضا، ودقّة وإيجازا، وغير ذلك من الصّفات. وأظهرت جانبا من المعاناة الّتي كان أسلافنا رحمهم الله يعانونها .[4] فهاهو ذا الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يورد مفاهيم لم يحدّد لها مصطلحا من مثل تعبيره عن اسم الجمع بقوله: "فكلّ جماعة يشبه لفظها لفظ الواحد يجوز أن تنعتها بنعت الواحد كما تقول جيش مقبل ولم تقل مقبلون"[5]

---

[1] ينظر : المصطلحات الصوتية عند النحاة والغويين العرب، ، ص170.

[2] البيان والتبيين، "الجاحظ"، تحقيق وشرح: "عبد السلام هارون"، دار الجيل، بيروت، د.ط، د.ت، 139/1.

[3] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص39.

[4] إشكالية المصطلح اللغوي (منهجيات وتطلّعات)، "مصطفى طاهر الحيادرة"، إربد للبحوث والدراسات، العدد: 2، 2011م، 267/14.

[5] كتاب العين، "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، تحقيق: "مهدي المخزومي" ورفيقه، دار الرّشيد، العراق، د.ط، 1981م، 57/6.

لم يكن المصطلح هدفا للخليل في أثناء تأليفه معجمه "العين"، إذ يشير في مستهلّ معجمه إلى أنّ هذا العمل يسعى إلى رصد ألفاظ العرب وتسجيلها إذ يقول: "هذا ما ألّفه الخليل بن أحمد البصري رحمة الله عليه من حروف: أ ب ت ث مع ما تكلّمتُ به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء، أراد أن تعرف به العرب في أشعارها وأمثالها ومخاطباتها، فلا يشذّ عنه شيء من ذلك ."[1]

والمتتبّع لعمل الخليل هذا يلحظ أنّه –كما يشير المهيري – يبدو أحيانا حريصا على التّمييز بين الظّواهر المتقاربة بتخصيص مصطلح لكلّ واحد منها، خلافا لما شاع في التّراث النّحوي، ويمثل المهيري لذلك بظاهرة الكلمات المتضمّنة لحرفين متجانسين، يقول: "فالخليل يميّز عن طريق الاصطلاح بين ظاهرة التّثقيل المتمثّلة في إدغام الحرفين، كما هو الشّأن في (صلِّ) وظاهرة التّضعيف في مثل (صَلْصَل)، ويصرّح بما يوحي بهذا التّمييز عندما يقول: "فالثّقل مدّ والتّضعيف ترجيع يخف"[2]

أمّا سيبويه (ت180هـ) فيقدّم لنا بعض المصطلحات بذكر أقسامها كما في قوله: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل". أو من خلال الأمثلة كما في قوله: "فالاسم رجل وفرس وحائط".[3]

و ثمّة محاولات من لدنه في وضع حدّ لبعض المصطلحات، كما هي الحال في مفهوم مصطلح (الفعل)، وذلك بقوله: "وأمّا الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[4]

كما نجد سيبويه يفرّق بين مصطلحات متقاربة جدّا لدرجة يمكن –في بدايات العمل النّحوي– أن يستغنى بأحد المصطلحين عن الآخر. وذلك عند معالجته لأحوال أواخر الكلم، إذ يقول: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة، وهي تجري على ثمانيّة مجار: على النّصب والجرّ

---

[1] كتاب العين، 47/1.

[2] على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين، "عبد القادر المهيري"، حوليات الجامعة التونسية، العدد: 27، 1988، ص25.

[3] الكتاب، "سيبويه"، تحقيق : "عبد السلام هارون"، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، 12،26/1.

[4] الكتاب، 13/1.

والرّفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف". ويعلّق على ذلك بقوله: "وهذه المجاري الثّمانيّة يجمعهن في اللّفظ أربعة أضرب: فالنّصب والفتح في اللّفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضمّ، والجزم والوقف"[1]

و نجده يقدّم المصطلح بعبارة تخلو من الإيجاز الّذي هو صفة أساسيّة في المصطلح، بقوله: "هذا باب من اسم الفاعل الّذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرة منوّنا"[2]

فسيبويه يستخدم هنا عدّة ألفاظ نحويّة (مصطلحات) كاسم الفاعل والفعل المضارع والمفعول والنّكرة والتّنوين، محاولا بذلك تقريب المفهوم للدّارس، فإنّه لم يضع مصطلحا مختصرا دالا على ما أراد التّعبير عنه تحت هذا الباب[3].

وتُظهر هذه الأمثلة وغيرها الصّورة الّتي كان عليها وضع المصطلح في بداياته، والصّعوبات الّتي كانت تواجه علماءنا الأوائل ـ رحمهم الله ـ وهم يبحثون عن مصطلح يفي بحمل المفهوم الّذي يريدون استعماله أو الحديث عنه، أو وضع حدّ له يفصله عن غيره، ويمنع غيره من الدّخول فيه، أو تقديم تعريف له يوضح أبعاده[4].

ولكن ملامح المصطلح النّحوي بدأت تتّضح بصورة أكبر مع المبرّد(ت286هـ) في كتابه "المقتضب" يتحدّث عن الأبنيّة وأوزان الأسماء ويفرد لها عدّة صفحات تحت عنوان "هذا باب معرفة الأبنيّة وتقطيعها بالأفاعيل وكيف تعبّر بها في أصلها وزوائدها"[5]. ويأخذ بعد ذلك بذكر ما يعترض الأبنيّة من تغيّرات وما يمكن أن يبني من صيغ باستعمال الأفعال المختلفة صحيحة ومعتلّة، دون أن يتعرّض لذكر منهجيّته في بناء مصطلحاته .[6]

---

[1] الكتاب ، 13/1.

[2] نفسه ، 164/1.

[3] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص39.

[4] نفسه، ص45.

[5] ينظر : المقتضب، "المبرّد"، تحرير: "محمد عبد الخالق عظيمة"، عالم الكتب، بيروت، د ط ، د.ت، 69/1.

[6] نفسه ، 70/1.

وقد قدّم الاسم بصورة أكثر تحديدا عندما قال: "أمّا الأسماء فما كان واقعا على معنى نحو: رجل،وفرس ،وزيد ،وعمرو، وما أشبه ذلك وتعتبر الأسماء بواحدة، كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم، وإن امتنع من ذلك فليس باسم".[1]

وضمّن الرّماني (ت384هـ)م كتابه "الحدود في النّحو" عددا من المصطلحات النّحوية وغير النّحوية —مع أنّه يقدّم له بقوله: "باب الحدّ لمعاني الأسماء الّتي يحتاج إليها في النّحو- ويعمد في هذا الكتاب إلى تقديم المصطلحات وحدودها، وبما أنّ هذا الكتاب يمثل مرحلة متقدّمة في هذا المجال فقد وجدنا أنّ هذه الحدود الّتي يوردها كانت في أغلب الأحيان غير وافية بدلالة المصطلح أو تمييزه عن غيره .[2]

ومن الأمثلة على أنّ الحدود في هذا الكتاب لم تكن وافية بأداء المراد منها، تقديمه مصطلح (البدل) بقوله: "البدل قول يقدّر في موضع الأول"[3]ومصطلح (الجملة) بقوله: "الجملة هي المبنيّة من موضوع ومحمول للفائدة". كما نجده يورد عددا من المصطلحات الّتي لا علاقة لها بالنّحو البتّة، من مثل: التّقدير، والمحقّق، والمستقيم، والعارض، والمحسّن، والقبيح ،[4] الأمر الّذي دعا محقّق الكتاب إلى القول بأنّ "الحدود الّتي سلكها المؤلف في هذه الرّسالة لمعاني الأسماء الّتي يحتاج إليها في النّحو مواد لا نجد الكثير منها في كتب النّحو، وهي أقرب إلى مصطلحات المنطق منها إلى المصطلح النّحوي"[5]

ويشير الدكتور "أحمد مطلوب" في حديثه عن المصطلحات القديمة من خلال كتاب "مفاتيح العلوم" للخوارزمي (ت387هـ) أنّ أوضح ما يظهر فيها مسألتان:

الأولى: أنّ جميع مصطلحات الفقه وعلوم العربيّة أصيلة لأنّها انبثقت من الفكر العربي بعد الإسلام، وكانت المصطلحات تظهر مع ظهور العلم وتتطوّر بتطوّره وتتقدّم بتقدّمه.

---

[1] - المقتضب ، 30/1 .

[2] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص60.

[3] رسالتان في اللغة، "أبو الحسن الرمّاني"، تحقيق: "إبراهيم السامرائي"، دار الفكر، عمّان ، د ط ، 1984م، ص69.

[4] نفسه، ص ص68-72-73.

[5] رسالتان في اللغة، ص66.

والثّانية:أنّ معظم مصطلحات العلوم الجديدة الّتي سمّاها الخوارزمي (علوم العجم) عربيّة، فقد استطاع المترجمون والمؤلّفون في المرحلة الثّانية من عهد التّرجمة والتّأليف أن يضعوا مصطلحات عربيّة تحلّ محلّ القديمة أو تدلّ على العلم الجديد الّذي بدأ يزهر في ظلّ الحضارة العربيّة الإسلاميّة .[1]

إنّ المصطلحات النّحوية عند الخوارزمي تشير إلى مفاهيم مختلفة عن كتب النّحويين، فهو يفرّق بين الرّفع والضمّ، وبين النّصب والفتح بطريقة تختلف عن تفريق النّحويين لها، ويستخدم بعض المصطلحات للدّلالة على مفاهيم تختلف عمّا يرد عندهم من مثل استخدامه مصطلح (الإضجاع) للدّلالة على ما وقع في وسط الكلمة من الحروف محرّكا بالكسر، يقول: "الإضجاع ما وقع في أوساط الكلم نحو: باء الإبل". ويخصّص مصطلح (الجرّ) لما يقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: لم يذهب الرّجل ، [2] ويترك ما استقرّ عليه أمر النّحويين من أنّ الجرّ علامة تتميّز بها الأسماء عن الأفعال.

و يستخدم ابن جنّي (ت392هـ) لفظة الاصطلاح عند حديثه عن أصل اللّغة: أإلهام هي أم اصطلاح؟ يقول: "هذا موضع محوج إلى فضل تأمّل، غير أنّ أكثر أهل النّظر على أنّ أصل اللّغة إنّما هي تواضع واصطلاح"[3].

ويتعرّض إلى جانب مهمّ من الجوانب الّتي لها دور واضح في إيجاد المصطلحات، ذلك الجانب هو التّصريف ويوضّح أثره وأهمّيته في تقديمه لكتابه "المنصف" بقوله: "وهذا القبيل من العلم أعني التّصريف، يحتاج إليه جميع أهل العربيّة أتمّ حاجة، وبهم إليه أشدّ فاقة، لأنّه ميزان العربيّة، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزّوائد الدّاخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به، وقد يؤخذ جزء من اللّغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التّصريف"[4].

---

[1] ينظر: بحوث لغوية، "أحمد مطلوب"، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987، ص170.

[2] ينظر : مفاتيح العلوم، "الخوارزمي"، تحقيق: "جودت فخر الدين"، دار المناهل، بيروت، ط1، 1991م، ص54.

[3] الخصائص، "ابن جنّي"، تحقيقي: "محمد علي النجار"، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط4، 1990،1/41.

[4] المصنف في التّصريف، "ابن جنّي"، تحقيق: "إبراهيم مصطفى" و"عبد الله أمين"، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1954، 1/2.

إذا ولجنا التّراث العربي الفلسفي نجد للفلاسفة المسلمين دورا مهما في علم المصطلح، وبحثوه باسم آخر هو "الحد"[1]وكثرت مؤلّفاتهم فيه والّتي حملت هذا الاسم منها: الحدود لجابر بن حيّان (ت198هـ) ورسالة الكندي (ت256هـ) الموسومة بـ: في حدود الأشياء ورسومها، والحدود في النّحو للرّماني (ت384هـ) ورسالة ابن سينا (ت428هـ) الموسومة كذلك بـ: في حدود الأشياء ورسومها والّتي قامت المترجمة "غواشون" بترجمتها إلى الفرنسيّة...وغيرها كثير[2].

إنّ إطّلاع فيلسوف العرب يعقوب بن إسحاق الكندي على ما ترجم من كتب الفلسفة اليونانيّة إلى العربيّة هو الّذي جعله يعمد إلى إصلاح الفاسد من هذه التّرجمة، قصد إصلاح ما فيها من خلل لمعرفته الجيّدة بقواعد النّظم العربيّة، لكنّها – أي التّرجمة- هي الّتي أطلعته أيضا على كثير من المصطلحات العلميّة غير العربيّة الّتي خصّها بالذّكر والشّرح في رسالته الحدود[3].

وذهب الفارابي (ت339هـ) إلى تأسيس مصطلحات ومفاهيم جديدة في التّداول المعرفي من خلال كتابه "الحروف" إذ نجده يقول: "فإذا كانت الفلسفة انتقلت إليهم [العرب] من أمّة أخرى، فإنّ على أهلها أن ينظروا إلى الألفاظ الّتي كانت الأمّة الأولى تعبّر بها عن معاني الفلسفة، ويعرفوا عن أيّ معنى من المعاني المشتركة معرفتها عند الأمّتين هي منقولة عن الأمّة الأخرى. فإذا عرفوها أخذوا من ألفاظ أمّتهم الألفاظ الّتي كانوا يعبّرون بها عن تلك المعاني العامّية بأعيانها فيجعلوها أسماء تلك المعاني من معاني الفلسفة[4].

أمّا ابن سينا (ت428هـ) فقد استطاع أن يبدع لغة علميّة، من خلال وضعه وتوليده للمصطلحات العلميّة. فالإبداع في اللّغة لم يأته اعتباطا، وإنّما نتج من المعجم العلمي الذّهني الّذي كان يمتلكه، هذا الّذي مكّنه من تأسيس لغة علميّة؛ فقد ألمّ بلغات مختلفة مثل: الفارسيّة، اليونانيّة،

[1] ينظر: المصطلح الصوتي عند ابن سينا –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- "نصيرة شيادي"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 1431هـ/2010م، ص12. نقلا عن: مصطلحات الدلالة العربية –دراسة في ضوء علم اللغة الحديث- "جاسم محمد العبّود"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ/2007م، ص16.

[2] ينظر: المصطلح الصوتي عند ابن سينا، ص04.

[3] ينظر : المصطلح الصوتي عند ابن سينا، ص12. نقلا عن مجلة الحضارة الإسلامية، ص144-145.

[4] كتاب الحروف، "أبو نصر الفارابي"، تحقيق: "محسن مهدي"، دار المشرق، بيروت، 1970م، ص157.

فدراسته لهذه اللّغات ساعدته على نقل الثّروة الفكريّة في تلك الثّقافات إلى العربيّة على تنوّعها وتمايزها، وهذا شكّل قوّة معلوماتيّة عنده، بين قديم لمفهوم المصطلح والألفاظ اللّغويّة، وجديد وافد من الفارسيّة واليونانيّة[1].

إنّنا في هذه العجالة لا نستطيع أن نحيط بكلّ جهود القدماء، فهي أكبر من أن يستوعبها بحث قصير، ولكن ما يمكن قوله: إنّ هؤلاء العلماء وغيرهم أدركوا أهمّية المصطلح، وفي هذا الصّدد يقول التّهانوي في مقدّمة كتابه "كشاف اصطلاحات الفنون العلوم" الّذي جمع فيه أهمّ المصطلحات المتداولة في عصره وعرفها: "إنّ أكثر ما يحتاج به في العلوم المدوّنة والفنون المروّجة إلى الأساتذة هو اشتباه الاصطلاح، فإنّ لكلّ علم اصطلاحاته، وإذا لم يعلم بذلك لا يتيسّر للشّارع فيه إلى الاهتداء سبيلا ولا إلى فهمه دليلا"[2]. كما بذل العرب قصارى جهدهم لنقل المفاهيم العلميّة عن طريق المصطلح، فحاولوا أولا العثور على المقابل العربي المناسب، ولما لم يجدوا إلى ذلك سبيلا ترجموا وكآخر حلّ عرّبوا، ولم يحرجوا في فعل ذلك .[3]

3- جهود العلماء المحدثين في وضع المصطلح:

إذا كانت المصطلحات اللّغويّة قد اتّسمت قديما بأنّها لم تكن عائقا في سبيل العلماء فإنّ الأمر في العصر الحديث قد اختلف، ذلك أنّ العلوم اللّغويّة في هذا العصر أصبحت وافدة، وصار شأن مصطلحاتها شأن مصطلحات العلوم الأخرى وهذا الأمر جعل معاناة علماء اللّغة لا تقلّ عن معاناة غيرهم، بل إنّ مسؤوليّتهم أكبر من مسؤوليّة غيرهم، فإذا كان المطلوب من العلماء الآخرين اختيار مصطلحات تخدمهم في التّواصل بعلومهم، فإنّ علماء اللّغة يسعون لخدمة لغتهم وصولا لحمل العلوم الأخرى. وهذا يجعل التّبعة أكبر .[4]

---

[1] ينظر: الترجمة والتواصل. دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م،ص73.

[2] نفسه ، ص71.

[3] الترجمة والتواصل-دارسة تحليلية عملية لإشكالية المصطلح ودور المترجم ، ص76.

[4] إشكالية المصطلح اللغوي ، ص275.

والمصطلحات العربيّة في العصر الحديث لها شأن آخر غير شأنها في العصور الماضية لأسباب عدّة، أبرزها اختلاف الظّروف المحيطة بصياغة المصطلح ،و انتقال العمل المصطلحي من حال الارتجال إلى حال التّنظير والدّراسة، ووضع الأطر الّتي تخضع لها المصطلحات، وتحديد الرّوابط بين اللّفظ والمفهوم. وثمّة أمر آخر يواجه علومنا العربيّة، لا يقل أثره عمّا سبق، وهو أنّ جلّ العلوم الحديثة في العربيّة وافدة، فأصبحت العربيّة متلقّية لما ينتجه الآخرون، بدلا من أن تكون رافدة له .[1]

إنّ العمل المصطلحي في مراحله الأولى قد بدأ بجهود أفراد، إذ نجد الشّيخ "رفاعة الطّهطاوي" الّذي تخصّص في ترجمة المصطلحات الغربيّة يضع معجما صغيرا في أوّل كتابه "قلائد المفاخر في غريب عوائد الأوائل والأواخر" يجمع فيه بين اللّغتين العربيّة والفرنسيّة ومصطلحاتهما. كما فتح "أحمد فارس الشّدياق" آفاقا للاهتمام بوضع المصطلحات العلميّة والجهود اللّغويّة المبذولة من أجلها، وذلك من خلال اهتمامه بوضع المصطلحات العلميّة والحضاريّة اهتماما كبيرا، فقد عاش في عهد النّهضة في مصر والشّام ثمّ انتقل إلى أوربا واطّلع على ما عند القوم من مخترعات ومبتكرات جديدة، فأحاط بما لم يحط به غيره في قضايا المصطلح العلمي في ذلك الوقت .[2]

أمّا "مصطفى الشّهابي" فقد قام بجمع محاضرات ألقاها على طلاب معهد الدّراسات العربيّة بالقاهرة في كتاب سمّاه "المصطلحات العلميّة في اللّغة العربيّة في القديم والحديث" حيث نجده يقول: "فأرجو أن تُنبِّه هذه المحاضرات الموجزة طلاب المعهد على الاهتمام بقضيّة المصطلحات لأنّها أهمّ قضيّة تعترض سبيلنا عندما نحاول جعل لغتنا الضّاديّة المضرية صالحة للتّعليم العالي وللتّعبير عن حاجات الحياة العصريّة"[3]. و يعدّ كتابه هذا من أهمّ الكتب الّتي ألّفت في هذا الموضوع خلال النّصف الأوّل من القرن الحالي.

---

[1] مجلة مجمّع اللغة العربية الأردني من مقال بعنوان : مصطلحاتنا العربية بين التعريب والتغريب، "مصطفى طاهر الحيادرة"، العدد: 69، 2005م، ص132.

[2] ينظر : الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، "محمد علي الزركان"، اتحاد الكتاب العرب ، د ط ، 1998م، ص7-49.

[3] نفسه، ص07.

ونجد "عبد السّلام المسدي" هو الآخر يولي أهمّية كبيرة للمصطلح ودوره في تحصيل العلوم، إذ أعدّ معجما لغويّا ثنائيّ اللّسان مزدوج المدخل باللّغتين الفرنسيّة والعربيّة، وقدّم له بمقدّمة في علم المصطلح تَحدّث فيها عن أعراض القضيّة الاصطلاحيّة ومراتب التّجريد الاصطلاحي، والجهود العربيّة في المصطلح اللّساني، كما نجده يقف في القضيّة الاصطلاحيّة الحديثة على ظاهرتين: الأولى اختلاط القضيّة اللّغويّة بالمعضلة الحضاريّة. ويُفرّق بين ما نواجهه اليوم من وفود المصطلحات وما واجهه السّلف، يقول: "وإذا كان مألوفا أن يدعو روّاد النّهضة المعاصرة إلى اقتفاء أثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثّقافات الإغريقيّة والفارسيّة والهنديّة، فلم يُعِقْهُمْ المشكل اللّغوي، ولا ثبّطتهم معتقداته الاصطلاحيّة، فإنّ هؤلاء الروّاد، وهم يتوسّلون بطرق الإحياء والتّوليد والاستنباط، يغفلون عن الفارق الجوهري بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطوّرة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس. بالأمس جابهوا المشكل اللّغوي من موقع القوّة والتّفوّق الحضاري فخلصوا من كلّ مركّب نفسي واليوم نواجهه من موقف منحدر .[1] والظّاهرة الأخرى في نظر المسدي تتمثّل في توارث تصوّرات تصنيفيّة ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللّسانيّة المتطوّرة .[2]

هذه صورة ممثّلة للجهود اللّغويّة الفرديّة العربيّة في مجال المصطلحات اللّغويّة، وليست شاملة لجميع الجهود الّتي قامت في هذا المجال، ذلك أنّ رصد جميع الجهود يحتاج دراسة خاصة، وهذه الدّراسة تتّجه إلى الوقوف على أبرز الجهود والمنهجيّات المتّبعة في التّعامل مع المصطلحات اللّغويّة وليس معالجة كلّ جهد على حده.

لا شكّ في أنّ الجهود الجماعيّة في العمل المصطلحي لها ميزتها على الأعمال الفرديّة، ذلك أنّ المؤسّسات والمجامع الّتي تتعامل مع المصطلحات تراعي تنوّع تخصّصات العاملين في هذا المجال ، وهذا الأمر من شأنه أن ينتج مصطلحا يمتلك من الصّفات ما قد لا يتوفّر في غيره .[3] ومن هذه المؤسّسات والمجامع:

[1] قاموس اللسانيات، "عبد السلام المسدي"، الدار العربية للكتاب ، د ط ، 1984، ص26.

[2] نفسه، ص28.

[3] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول ، ص164.

مجمع اللّغة العربيّة بدمشق الّذي اتّجهت جهوده إلى تعريب العلوم الّتي تدرّس في الجامعات السّورية، ودارت في جنباته النّقاشات حول موضوعات مختلفة من التّراث ومواكبة الحديث، والنّظر في الصّيغ والأبنيّة الّتي استخدمها القدماء، وما يجوز استخدامه منها. وجعل المجمّع من خطّته في مواجهة المصطلحات مراسلة دوائر ودواوين الحكومة، ومعاهد التّدريس، لمعرفة ما يحتاجون إليه من الألفاظ وضعا وتعريبا. وقد اعتمد أعضاء المجمّع في اختيار مقابلات للألفاظ الّتي ترد إليه مراجع موثوقة، مثل تاج العروس، والمخصّص، والصّحاح، وأساس البلاغة، وتهذيب الألفاظ وفقه اللّغة، وغيرها .[1]

كان لمجمّع القاهرة جهودا واضحة في مجال المصطلحات، وربّما كان متأثّرا في ذلك ببعض الدّعوات، أو المحاولات الّتي قامت في بدايات النّهضة، وفي الجهود الّتي قام بها عدد من المستشرقين من مثل "نللينو و هنري فليش" وغيرهما. و أقرّ المجمّع عددا من المبادئ في اختيار المصطلح تقدّم بها الدّكتور "محمود مختار"، أبرزها:

– الالتزام بما أقرّه مجلس المجمّع ومؤتمره من نهج أو أسلوب لوضع المصطلحات العلميّة وتعاريفها.

– الحفاظ على التّرّاث العربي وخاصة ما استقر منه من مصطلحات علميّة عربيّة صالحة للاستعمال الحديث.

– مسايرة النّهج العلمي العالمي في اختيار المصطلحات العلميّة، ومراعاة التّقريب بين المصطلحات العربيّة والعالميّة لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم و للدّارسين .[2]

هذه المبادئ توحي بحرص شديد على الجمع بين أمرين هما المحافظة على خصوصيّة اللّغة العربيّة، ومسايرة العلوم في الحضارات الأخرى.

ومع هذا لم يكتف مجمّع القاهرة بوضع المبادئ والتّوصيات في بناء المصطلحات، بل أخذ مكانه في اختيار المصطلحات في مختلف فروع اللّغة ، كاللّهجات و الفصائل اللّغويّة ، و الأصوات وعلم اللّغة .[3]

[1] ينظر : مجلة عالم الفكر من مقال بعنوان: تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج"، "قاسم السارة"، العدد: 4، 1989م، ص109.

[2] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأوّل ، ص165.

[3] نفسه، ص166.

وأنشئ مجمّع بغداد الّذي أقرّ واقترح أعدادا كبيرة من المصطلحات في العلوم المختلفة، وطبع عددا من المجموعات المصطلحيّة على صفحات المجلّة الّتي يصدرها .[1]

كما نشط مجمّع اللّغة العربيّة الأردني في التّعريب في المجالات العلميّة المختلفة، وترجم الكتب والعديد من المصطلحات في مختلف العلوم، ولكن جهوده في المصطلحات اللّغويّة كانت محدودة جدّا فلم يصدر عنه أيّة دراسة تختصّ بالمصطلحات اللّغويّة، سواء في ذلك البحث اللّغوي أم التّأليف المعجمي .[2]

إضافة إلى مجمّع اللّغة العربيّة بالسّودان، وهو مجمّع فتي، استفاد من المجامع السّابقة، ومسّت جهوده مختلف أنماط النّشاط العامّ، كانت أهدافه مماثلة لأهداف بقيّة المجامع اللّغويّة العربيّة .[3]

ومجمّع اللّغة العربيّة بالجزائر الّذي حدّد أهدافه بالمحافظة على اللّغة العربيّة وتنميتها، وكان تابعا لرئاسة الجمهوريّة .[4]

وأيضا مجمّع اللّغة العربيّة الفلسطيني الّذي كان يهدف إلى:

- الحفاظ على اللّغة العربيّة عامّة، واللّهجة الفلسطينيّة خاصّة.
- إنشاء أطلس لغوي للّهجات العربيّة في فلسطين[5].

ومجمّع اللّغة العربيّة اللّيبي الّذي يهدف إلى:

- المحافظة على سلامة اللّغة العربيّة وتطويرها.
- دراسة المصطلحات العلميّة الفنيّة والأدبيّة، و العمل على توحيدها في الوطن العربي.
- دراسة التّراث العربي وصلات الحضارة العربيّة بالحضارات الأخرى.
- وضع معاجم عامّة ومتخصّصة .[6]

---

[1] ينظر : المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول التعريب الجامعي، "شكري فيصل"، مؤتمر التعريب، دمشق، 1982م، ص13.

[2] من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص170.

[3] ينظر : المجامع العربية وقضيا اللغة"من النشأة إلى أواخر القرن العشرين"، ص143.

[4] ينظر : مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص270.

[5] نفسه ، ص255.

[6] ينظر : مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص255-256.

اتّحاد المجامع العربيّة الّذي أنشئ نتيجة عقد جامعة الدّول العربيّة أوّل مؤتمر للمجامع العربيّة اللّغويّة والعلميّة في دمشق. قام هذا الاتّحاد من أجل تنسيق العمل وتنظيم الاتّصال بين المجامع كما قام بضمّ أكاديميّة المملكة المغربيّة، مجمّع طرابلس، المجمّع الجزائري إلى جانب مجمّع دمشق، القاهرةالعراق، والمجمّع الأردني.

إلى جانب الجهود الجبّارة الّتي قامت بها المجامع اللّغويّة العربيّة للنّهوض باللّغة العربيّة وإحيائها، لا يمكن تجاهل الدّور الفعّال الّذي قام به المكتب الدّائم لتنسيق التّعريب. وهو مكتب تابع لمنظّمة الجامعة العربيّة، يهدف إلى:

- النّهوض باللّغة العربيّة وترقيّتها.
- تشجيع الأبحاث اللّغويّة والمعجميّة.
- القيام بالدّراسات المتعلقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة.
- إقامة ندوات ومؤتمرات للتّعريب .[1]

إنّ المجامع اللّغويّة والعلميّة في الوطن العربي حملت عبء وضع المصطلحات العلميّة، وإنّها تسير في ذلك وفق منهجيّات تقوم على مبادئ علميّة واحدة تقريبا. وتستند إلى أسس موضوعيّة متقاربة. والطّريقة الّتي يتمّ وضع المصطلحات فيها تكاد تكون مشتركة بين هذه المجامع. ولكن اتّباع منهجيّة واحدة من قبل هذه المجامع لم يعصم من الوقوع في مشكلة تعدّد المصطلح العلمي[2] ما يدفعنا للتّساؤل عن طرائق وضع المصطلح في اللّغة العربيّةوصوره.

[1] مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص257.

[2] الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص468-469.

أوّلاً: طرائق وضع المصطلح في اللّغة العربيّة:

يُصاحب النّموّ الحياة ويدلّ عليها. ولذا فاللّغة الحيّة لغة ناميّة في ألفاظها وفي أساليبها. واللّغة العربيّة هي إحدى اللّغات الحيّة النّاميّة. وحيويّة اللّغة تُقاس بقدرتها على التّعبير بألفاظ خاصّة عن كلّ ما يجول في الفكر وما تتعامل به الحواس. وقد نمت اللّغة العربيّة في مدارج حياتها الطّويلة عبر العصور، فتراكمت ألفاظ كثيرة من المهجور وغير المستعمل والمغمور في الكتب العربيّة، المنشور منها والمخطوط، المعروف منها والنّائه في زوايا المكتبات والأقبيّة، ممّا يُدعّم اللّغة العربيّة الحاضرة ويوفّر لها الإمكانات الواسعة للاستيعاب المستجدّ.

فاللّغة العربيّة كما تنصّ إحدى الرّوايات، تتألّف من ثمانين ألف مادة. والعلماء يقولون: أنّ المستعمل منها عشرة آلاف. وفضلاً عن هذه الثّروة اللّفظيّة الهائلة الّتي تعتبر رصيدًا ضخمًا للّغة، فإنّها تشمل في طبيعة تكوينها على عناصر نموّها وحيويّتها والّتي تمثّل في حدّ ذاتها طرائق وضع المصطلح. ومن ذلك نذكر: الاشتقاق، والمجاز، والنّحت، والتّعريب، والتّرجمة،... وغيرها.[1]

1- الاشتقاق:

يعتبر الاشتقاق وسيلة هامّة في توليد اللّغة، وهي من أهمّ خصوصيّات اللّغة العربيّة على الإطلاق. فهو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل. وللاشتقاق أثر بارز في اختيار جلّ ألفاظ العربيّة وأكثر مصطلحاتها. كما نجد أنّه قد أخذ مكانه بين العلماء، فألقوا الكتب فيه وفصّلوا، ونظروا إليه باعتبارات عدّة.[2]

ويُعرّف "البستاني" (ت 1883م) الاشتقاق بقوله: «الاشتقاق عند أهل العربيّة نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا ومغايرتهما في الصّيغة. وهو على ثلاثة أنواع أحدهما الصّغير

[1]- ينظر : اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، "عبد الكريم خليفة"، دار الفرقان، د.ط، 1986م، ص.222.

[2]- ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي)، الكتاب الثالث، "مصطفى طاهر الحيادرة"، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، د.ط، 2003م، ص.161.

والثّاني الكبير، والثّالث الأكبر».[1]

والاشتقاق عند أهل البديع: أن يُشتقّ من الاسم العَلَم معنًى في غرضٍ قصده المتكلّم من مدحٍ أو هجاءٍ وغير ذلك.[1]

وذهب "مصطفى الشّهابي" إلى القول: «بأنّه انتزاع كلمة من كلمة أخرى، على أن يكون بينهما تناسب في اللّفظ والمعنى. فمن مصدر (السّمع) مثلاً يشتقّ الفعل الماضي (سمع)، واسم الفاعل (سامع)، واسم المفعول (مسموع).... الخ»[2].

أمّا الدّكتور "حيدر علي نعمة" فعرّفه قائلاً: «فالاشتقاق إذا ظاهرة أصليّة في اللّغة العربيّة تحدث ضمن منهج عملي تطبيقي يقوم على أساس العلاقة الوضعيّة بين الدّال والمدلول الّتي افترضها علماء العربيّة الأوائل، وهو عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرّجوع بها إلى أصل واحد يحدّد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاصّ الجديد، ويعود سبب الاشتقاق إلى طبيعة اللّغة العربيّة بكونها لغة اشتقاقيّة تستطيع إثراء نفسها بزيادة مفرداتها، ما يمكّنها من التّعبير عن المستجدّ من الأفكار، والمستحدث من وسائل الحياة»[3].

لقد نال الاشتقاق حظًّا وافرًا من عناية العلماء (علماء النّحو، والصّرف، واللّغويين على حدّ سواء) لأنّه يتناول مفردات اللّغة ويزوّد كلّ واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصيّة يذكر فيها من أين جاءت؟ ومتى وكيف صيغت؟ والتّقلبات الّتي مرّت بها.[4]

[1]- ينظر: محيط المحيط، "بطرس البستاني"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1977م، مادة (شقق)، ص.511.

[2]- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص.13، 14.

[3]- مجلة الأستاذ من مقال بعنوان: ظاهرة الاشتقاق، "حيدر علي النعمة"، العدد: 201، المغرب، ص.99، 100.

[4]- العربية خصائصها وسماتها، "عبد الغفار حامد هلال"، مكتبة وهبة، القاهرة، ط5، 1425هـ/2004م، ص.195.

أ–الاشتقاق عند النّحويّين:

هو أخذ شيء من المصدر ليدلّ على حدث وصاحبه فيشمل بهذا أربعة أنواع: اسم الفاعل اسم المفعول، الصّيغة المشبّهة، اسم التّفضيل، أمّا أسماء الزّمان والمكان والآلة فهي من الجوامد.[1]

ب– الاشتقاق عند الصّرفيين:

هو أخذ شيء من غيره ليدلّ على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذّات، والمقصود بالارتباط هو اتّصال ما سواء أكان على جهة الوقوع منها أو عليها أو فيها أو بواسطتها. والمشتقّ–بهذا التّحديد– يشمل اسم الفاعل، اسم المفعول، الصّفة المشبّهة، اسم التّفضيل، اسم الزّمان، اسم المكان، اسم الآلة. والجمود ضدّ الاشتقاق، والجامد هو ما لم يؤخذ من غيره على الصّفة السّابقة، وذلك بأن يدلّ على ذات فقط، مثل: رجل، وفرس، أو معنى فقط، مثل: علم وشجاعة، وكأنّ المشتقّ بهذا المعنى متفرّع عن الجامد، فكأنّك تشقّه وتستخرج منه معنى الأصل.[2]

فللاشتقاق صلة قويّة بعلم الصرف فهما «مقترنان وأحدهما طريق إلى معرفة الآخر، فقد تكون معرفة وزن الكلمة طريق إلى معرفة أصل مادتها الاشتقاقيّة إذا كان الوزن فيها أظهر من مادة الاشتقاق مثل: الاضطراب، والاصطفاء، فيُفهم من الوزن "الافتعال" أنّه من ضَرَبَ وصَفَا– بفتح الضّاد والرّاء والصّاد والفاء– وقد تكون معرفة الأصل الاشتقاقي طريقًا لمعرفة الوزن والبناء وسبيلاً للتّفريق بين الأوزان المتشابهة مع أنّها في الحقيقة مختلفة مثل: المناعة والمجاعة فهما من مَنَعَ و جَاعَ وزنهما إذًا فعالة ومفعلة وهكذا».[3]

[1]– ينظر: التبيان في تصريف الأسماء، "أحمد كحيل"، دار السعادة، ط1، د.ت، ص.18، 19.

[2]– نفسه ، ص.68، 69.

[3]– فقه اللغة، "محمّد المبارك"، جامعة دمشق، د.ط، 1379ه/1960م، ص.127.

ج- الاشتقاق عند اللّغويّين:

ذهب اللّغويّون إلى أنّ الاشتقاق هو أخذ شيء من غيره مطلقًا، سواء دلّ على ذات وحدث معًا أو لا، فيشمل المشتقّ- عندهم- المشتقّات الّتي عُرفت عند النّحويّين والصّرفيّين، كما يشمل نحو: استنسر من النّسر، واستحجر من الحجر. وبهذا يتبيّن أنّ الاشتقاق اللّغوي أعُّم من الصرفيّ والنحويّ وهو الّذي يتمتّع بسمات لها أهميّة بالغة.[1]

ومهما يكن من اختلاف حول ماهيّة الاشتقاق إلاّ أنّ الحقيقة المتّفق عليها أنّه يلعب دورًا كبيرًا في بناء المصطلحات باعتباره وسيلة أخرى من وسائل التّنميّة اللّغويّة، وذلك من خلال الاتّكاء على ما لا حصر له من صيغ معياريّة قابلة للقياس عليها، فهو يمثّل الطّريق الأمثل لتوليد الألفاظ بما يجعل اللّغة العربيّة قادرة على مواكبة التّطوّر والارتقاء والتّجديد، ويعمل على معرفة أصول الألفاظ وما أصابها من تطوّر.[2]

وتكون العلاقة الاشتقاقيّة بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاثة لا مفرّ منها، وهي كالآتي:

- الاشتراك في عدد من الحروف لا يتجاوز الثّلاثة في الغالب (المادّة الأصليّة)، مثل: (ك.ت.ب) بالنّسبة لهذه الكلمة فهي ترمز في نفس الوقت للدّلالة الأصليّة للمادّة.
- خضوع الحروف- في مختلف المشتقات- لترتيب موحّد من خلال القالب الّذي تصبّ فيه الكلمة، والّذي يعطيها في الأخير الشّكل والوزن أو الدّلالة الوظيفيّة للكلمة.
- اشتراك مختلف الألفاظ في حدّ أدنى من المعنى الموحّد أو تقاطعها في قاسم دلالي مشترك، يقدّر على الجذر الأصلي لمادّة الاشتقاق.[3]

---

[1]- العربية خصائصها وسماتها، ص.195.

[2]- ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي القديم، "هادي نهر"، تقديم: "علي الحمد"، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م، ص.588.

[3]- ينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، "يوسف وغليسي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م، ص.81.

وقد تمكّن العلماء من التّوصّل إلى ألوان الاشتقاق المتعدّدة الّتي تتوارد عليها اللّغة، فاشتقاق الألفاظ العربيّة ورد على صور عرفت عند العلماء بالاشتقاق الصغير، والكبير، والأكبر.[1]

أ) الاشتقاق الصّغير:

ويُراد به أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنًى، ومادّة أصليّة، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثّانيّة على معنى الأصل بزيادة مفيدة، وطريقة معرفته تقليب تصاريف الكلمة حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصّيغ دلالة على اطّراد، أو حروفًا غالبًا، ومثاله: كتركيب (س.ل.م)، فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرّفه، ونحو: سلم ويسلم، وسالم وسلمان، وسلمى والسّلامة والسّليم: اللّذيغ: أطلق عليه تفاؤلاً بالسّلامة.[2]

وقد أطلق عليه علماء اللّغة المحدثون في دراساتهم اللّغويّة الاشتقاق العام، وهو الاشتقاق المطرد قياسًا نحصل بواسطته على الفعل والمصدر، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، واسم الهيئة، واسم المرّة، وكلّها تشتقّ من المادّة بناءًا على صيغ وأوزان معروفة، ولكلّ منها دلالة في موضعه.[3]

ب)الاشتقاق الأكبر:

يُعرّفه ابن جنّي بقوله: «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنى واحدًا تجتمع التّراكيب السّتّة، وما يتصرّف كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك [عنه] ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه».[4]

ويضرب ابن جنّي أمثلة عديدة لهذا النّوع من الاشتقاق «فمن ذلك تقليب (ج.ب.ر) فهي- أين وقعت- للقوّة والشّدّة. منها (جبرتُ العظم، والفقير) إذا قوّيتهما وشددت منهما، والجبرُ: الملك

[1]- ينظر: العربية خصائصها وسماتها، ص.195.

[2]- الخصائص، 134/2.

[3]- ينظر: علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية، "عبد الكريم مجاهد"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، د.ط، 2009م، ص.245.

[4]- الخصائص، 134/2.

لقوّته وتقويّته لغيره، ومنها (رجل مجرّب) إذا جرّسته الأمور ونجّدته، فقويت منّته، واشتدّت شكيمته، ومنه الجراب لأنّه يحفظ ما فيه».[1]

وقد اشتغل المحدثون بالبحث عن فكرة المعنى الجامع في الكلمات المتّفقة في الحرفين الأوّلين معتمدين على صيغ ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر الّذي يجعل للتّقاليب معنى عامًا جامعًا.[2]

ج) الاشتقاق الكبير:

يُعرّفه أحد الباحثين بقوله: «انتزاع كلمة من كلمة بتغيير في بعض أحرفهما مع تشابه بينهما في المعنى واتّفاق في الأحرف الثّابتة، وفي مخارج الأحرف المغيّرة أو صفاتها فيهما معًا. ومثاله: هديل وهدير، و زَجَا و زَجَرَ، وهَذَى و هَذَرَ، و طَمَ، وطَمَا».[3]

ويرى علماء اللّغة أنّ هذا النّوع من الاشتقاق قريب إلى الإبدال الّذي هو إقامة حرف مكان حرف آخر قد يقاربه مخرجًا، وربّما لا يقاربه أو يكون بقلب الحرف نفسه لفظًا آخر على معنى إحالته عليه.[4]

2- المجاز:

اعتمد العرب منذ العصر الإسلامي الأوّل على المجاز، فتوسّعوا في معاني الألفاظ الّتي كانت معروفة في الجاهلية، ونقلوا كثيرًا منها من معناه الأصلي إلى معنى علمي جديد اقتضاه التغيّر الجذري الّذي طرأ على حياتهم. لذلك فإنّ كثيرًا من الألفاظ تغيّرت معانيها في الإسلام، كأن يكون المعنى عامًا وخصّص في الإسلام كالصّلاة، والزّكاة، والحج، والبيع... الخ.

---

[1]- الخصائص ، 135/2.

[2]- علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية، ص.250.

[3]- ،نفسه ،ص.254.

[4]- علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية ، ص.255.

ويقال نحو ذلك في الاصطلاحات اللّغويّة الّتي اقتضتها العلوم اللّغويّة، كالنّحو، والعروض، والشّعر، والإعراب، والإدغام، والإعلال، والحقيقة، والمجاز، والنّقض، والمنع، والقلب، والرّفع، والنّصب، والخفض، والمديد والطّويل.[1]

واستخدام المجاز لا يعني بالضرورة استخدام اللّفظة القديمة بمعناها القديم، بل هو استخدام اللّفظة القديمة للدلالة على مفهوم جديد يشترك مع المفهوم القديم في جزء منه، ولسنا ممّن يدّعي أنّ علوم القدماء هي العلم في ماضيه وحاضره ومستقبله إلاّ أنها تمثّل رافدًا لا غنًى عنه لمواجهة سيل المصطلحات الوافدة.[2]

إنّ اللّغة العربيّة إمّا أن تستعمل عن طريق الحقيقة، وإمّا أن تستعمل عن طريق المجاز. والمجاز عند علماء البيان: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتّحقيق استعمالاً في الغير بالنّسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعةٍ عن إرادة معناها في ذلك النوع. والمجاز عند علماء البديع هو عبارة عن تجوّز الحقيقة بحيث يأتي المتكلّم إلى اسم موضوع لمعنى فيختصره، إمّا بأن يجعله مفردًا بعد أن كان مركّبًا، أو غير ذلك من وجوه الاختصار».[3]

وقد أشار "عبد القاهر الجرجاني" إلى ما يشير إليه هذا المصطلح بقوله: «كلّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوّز بها إليه. وبين أصلها الّذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز».[3]

[1]- ينظر: النحت في اللغة العربية، "نهاد الموسى"، الرياض، ط1، 1984م، ص.34.

[2]- من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، (الكتاب الثالث)، ص.170.

[3]- أسرار البلاغة في علم البيان، "عبد القاهر الجرجاني"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص.304.

[3]- نفسه، ص.304.

ويُعدّ المجاز من أهمّ الآليّات والطّرق في صناعة المصطلح لإثراء اللّغة العربيّة، إذ عرّفه "علي القاسمي" بأنّه: « نقل لفظ قائم حاليًا أو قديم مُمات من معناه الأصلي إلى المعنى الجديد لوجود مشابهة بين المعنيين أو المفهومين، القديم والجديد».[1]

وهو على حدّ قول "مصطفى الشّهابي": «لفظ ينقل المتكلّم معناه الأصلي الموضوع له، إلى معنى آخر بينه وبين المعنى الأصلي علاقة».[2]

ويُقصد به أيضا التّوسّع في المعنى اللّغوي لكلمة ما لتحميلها معنًى جديدًا، وقد تمّ اعتماد هذه الآلية في وضع كثير من مصطلحات العلوم الشرعيّة الإسلاميّة.[3]

والمجاز حسب "الشّريف بوشحدان": « وسيلة لغويّة هامة في توليد المصطلح العلمي. وقد أبدع العرب القدامى في توليد مصطلحات للمفاهيم المستحدثة في مختلف العلوم، فلجأوا إلى شحن كثير من الألفاظ المتداولة في حياتهم العامّة بدلالات جديدة، فوضعوا البلاغة، والفصاحة، والنّظم، والنّقد ومئات المصطلحات في النّحو والأصوات والعروض والفقه، وغيرها من العلوم والفنون. والّذي نراه ضرورة استثمار المجاز أحسن استثمار في مجال توليد المصطلحات العلميّة، وهذا بعد أن يتعذّر الوضع بالاشتقاق».[4]

والمجاز أيضا استعمال كلمة للدّلالة على غير ما وضعت له في الأصل بمعنى استعمالها للدّلالة على مفهوم اصطلاحي في مجال معرفي، أو علمي محدّد ،بحيث تتجاوز معناها اللّغوي الأوّل ، كما أنّه طاقة مولّدة للمصطلح، استعملها الدّارسون للمصطلح قديمًا وحديثًا في إثراء اللّغة بالمصطلحات الجديدة، فنقلوا مثلا مفهوم الفصاحة كميزة للَّبَنِ الّذي أُزِيلَ رَغْوُه وبقي خالصه إلى مفهوم حسن

[1]– مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص.435.

[2]– المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص.16.

[3]– مجلة مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، مقتطفات من الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، لمجموعة أساتذة، جامعة تيزي وزو، 2-3 ديسمبر 2014م، ص.420.

[4]– مجلة اللسانيات واللغة العربية من مقال بعنوان: المجاز طاقة توليدية إضافية للمصطلح العربي، "الشريف بوشحدان"، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، عنابة، العدد: 6، جوان 2009م، ص.9.

الكلام وجودته، ونقلوا مفهوم الشكّ من الوخز بشيء دقيق كالشّوكة تؤلم الجسم إلى مفهوم التّردّد والحيرة وعدم اليقين ممّا يؤلم النّفس والعقل.[1]

فهو على هذا الأساس «جهاز مطواع تحصل بفضله على عدد لا نهائي من الدّلالات، وهذا التّعدّد هو عنوان على حيويّة اللّغة ورواجها. وهو ضدّ الأحاديّة الدّلاليّة الّتي هي سبيل تحجّر اللّغة وتوقّف حركتها».[2]

وقد ساير المجاز تاريخ اللّغة العربيّة واستطاع مواكبة التّقدم الحضاري والعلمي واستطاع التّعبير عن مفاهيم جديدة بألفاظ قديمة، ارتبطت بالمعنى الوافد، أكثر من تعبيرها عن المعنى الأصلي، حتّى صارت تلك المجازات حقائق لا يرجع الذّهن إلى أصلها إلاّ بعد البحث.[3]

لقد استعمل علماء العرب المجاز بكثرة في توليد المصطلحات العربيّة، ذلك لأنّ التّطوّر لا يحدث على المستوى الشّكلي للألفاظ، وإنّما يكون في معانيها، حيث تكتسب الألفاظ معانٍ اصطلاحية جديدة بعدما كانت تدلّ على معانٍ قديمة متعارف عليها، ويتمّ هذا التّطوّر بإحدى الطّرائق الثّلاثة الآتية:

- ✧ إعطاء الألفاظ دلالات عامّة بعد أن كانت خاصّة.
- ✧ إعطاء الألفاظ دلالات خاصّة بعد أن كانت عامّة.
- ✧ في حالة الانتقال الدّلالي لابدّ من وجود قرينة بين المعنى الجديد والمعنى القديم.[4]

[1]- ينظر: علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، "محمد هيثم الخيّاط"، أكاديميا، أنترناشيونال، الأردن، د.ط، 2007م، ص.191،192.

[2]- مجلة اللسانيات واللغة العربية من مقال بعنوان: المجال طاقة توليدية إضافية للمصطلح العربي، ص.12.

[3]- نفسه ، ص.14.

[4]- ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي (الكتاب الأول)، ص.124-125.

3- النّحت:

مصطلح النّحت يرجع إلى "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الّذي ذكره في كتابه 'العين' ووضّحه بعدّة أمثلة منها: "عبشمي"، ويعني عبد شمس، و"عبقسي"، ويعني عبد القيس، وأيضا البسملة والحوقلة...، ويمكن استثمار هذه الظّاهرة اللّغويّة في توليد المصطلح وصياغته.[1]

ويُعدّ "ابن فارس" (ت395هـ) من روّاد النّحت، وقد عرّفه بقوله: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار. وذلك رجل "عبشمي" منسوب إلى اسمين هما "عبد وشمس"».[2]

والنّحت من الصّور الّتي استغلّها القدماء في بناء ألفاظهم، ولكن اللّجوء إليها كان قليلاً، فهي لم تنتشر بينهم كما انتشر الاشتقاق والمجاز، بل كانت في عدد محصور من الألفاظ. وهي وإن شكّلت رافدًا كبيرًا من روافد اللّغات الأخرى، إلاّ أنّ نصيب اللّغة العربيّة من الألفاظ الّتي تتشكّل بواسطتها قليل. ومع هذا فقد وجدنا النّحت يدخل أنواع الكلام العربي.[3]

والنّحت- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- هو أخذ جزء من كلمة و وضعه مع جزء من كلمة أخرى لتكوين كلمة جديدة. مثل: نحت كلمة "بسملة" من "بسم الله"،[4] أو هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر على أن يكون تناسب في اللّفظ والمعنى بين المنحوت والمنحوت منه، ولا يلجأ إليها إلاّ عند الاقتضاء، نحو: "برمائي" من "بر وماء"، فعمد إلى اختزال لفظتين لتركيب واحد.[5]

---

[1]- ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص.72.

[2]- مجلة التراث العربي من مقال بعنوان :المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه، ص.22.

[3]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الأول، ص 126-127.

[4]- التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، "سعد بن هادي القحطاني"، بيروت، ط1، 2002م، ص.47.

[5]- مبادئ اللسانيات، "أحمد محمّد قدّور"، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996م، ص.72.

فالنّحت إذن هو العمليّة اللّغويّة الّتي يتم فيها تركيب كلمة بانتزاع حروفها من كلمتين فأكثر لتدلّ على معنى ما انتزعت منه، وهو ضرب من الاشتقاق، حتّى إنّ بعضهم يطلق عليه الاشتقاق الكُبّار، إلاّ أنّ أقيسة التّصريف فيه لا تجيز اشتقاق كلمة من كلمتين فأكثر، ومثاله قول العرب للرّجل الشّديد "ضطبر" من ضبط وضبر، و"الصّلدم" من الصّلد والصّدم.[1]

وليس ثمّة قاعدة تضبط النّحت، فقد ينحت من كلمتين أو أكثر، وقد يتمّ باختيار حروف من بعض كلمات التّركيب دون الأخرى. والّذي يبدو أنّ الحروف الّتي تتشكّل منها الكلمة المنحوتة هي أظهر الحروف في الدّلالة على التّركيب الّذي نحتت منه، ومع هذا لابدّ أن تكون العبارة الّتي تمّ النّحت منها حاضرة في الذّهن، قريبة المتناول.[2]

وانتزاع الحروف من الكلمات لتكوين الكلمة المنحوتة يخضع إلى قواعد محدّدة، فقد يأخذون من كلّ كلمة فاءها وعينها ثم ينسبون إلى المنحوتة كقولهم "عبشمي" من "عبد شمس" وقد يتجاوزون العين إلى اللاّم مثل "عبقسي" من "عبد القيس"، وفي بعض المنحوتات من الجمل تجاوزوا عن جميع أحرف بعض الكلم نحو "دَمْغرَ" من أدام الله عزّه"، ويحتاج النّحت إلى الذّوق السّليم، فكثيرًا ما تكون ترجمة الكلمة الأعجميّة بكلمتين عربيّتين أصلح وأدلّ على المعنى من نحت كلمة عربية واحدة يمجّها الذّوق ويستغلق فيها المعنى.[3]

ويتّفق اللّغويّون القدامى والمحدثين على أنّه لا توجد قواعد محدّدة للنّحت، ولكنّهم يحثون على مراعاة:

- أن يكون لكلّ كلمة معنى يختلف عن معنى الكلمة الأخرى.
- أن يكون النّحت من الكلمات الأكثر تداولاً واستعمالاً.

[1]- علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية، ص.255.

[2]- اللسانيات واللغة العربية، "عبد القادر الفاسي الفهري"، الكتاب الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط، د.ت، ص.269.

[3]- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، ص.18.

- مراعاة أوزان الكلمات العربيّة الرّباعيّة والخماسيّة، المجرّدة والمزيدة، ليتيسّر الاشتقاق من الكلمة المنحوتة فمثلا: بسملة جاءت على وزن الرّباعي "فَعْلَلَ"، ممّا ييسّر الاشتقاق منها، مع الإبقاء على حروف الكلمة المنحوتة مرتبة بعد النّحت.
- أن تلبّي الكلمة المنحوتة حاجات العربيّة من إفراد وتثنيّة ونسبه...
- مراعاة الانسجام بين حروف الكلمة المنحوتة، لكي يقبلها الذّوق العربي، ولا ينفر منها السّامع، فيجب الحذر من وقوع الكلمة المنحوتة في تنافر الحروف.
- على النّاحت أن يعرف لغته جيّدا وما اشتملت عليه من مصطلحات قديمة وحديثة، ويتمكّن منها كلّ التمكّن، وهكذا يستطيع أن يلجأ إليها أوّلاً ويستمدّ منها ما هو في حاجة إليه من ألفاظ، قبل أن يلجأ إلى لغة أجنبيّة.[1]

وقد استعمل النّحت حديثًا في توليد المصطلحات العلميّة فعلى سبيل المثال (حيوان برمائي)؛ أي حيوان يعيش في البرّ والماء، و هيندوأوربي نسبة إلى الهند وأوروبا و إفروآسيوي نسبة إلى إفريقيا وآسيا. ويصحّ النّحت إذا كان المصطلح الأجنبي مركّبًا من كلمتين نحو: كهرومنزلي بدلاً من كهربائي منزلي، وكهرومغناطيسي بدلاً من كهربائي مغناطيسي.

وإذا كان القدماء استعملوا النّحت في حدود ضيّقة، فإنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أفتى بعدم اللّجوء إلى النّحت إلاّ عند الضّرورة، خشية الوقوع في الإسراف والتّعقيد، والفيصل والحكم في صواب النّحت من عدمه إنّما هو العرف الاجتماعي والذّوق السّليم، والمزاج الصّافي الصّقيل.[2]وتيسير التّعبير بالاختصار والإيجاز، وينقسم- أي النّحت- إلى ستّة أنواع هي:[3]

أ-النّحت النّسبي:

[1]- ينظر: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص.435؛ وينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص.96-97.

[2]- مجلة التراث العربي من مقال بعنوان :المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه، ص.26.

[3]- محاضرات في فقه اللغة، "زبير دراقي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، 1992م، ص.90-91.

تقع صياغة هذا النّوع من النّحت بتركيب صيغة نسبيّة من اسمين، مركبة تركيبًا إضافيًّا بشرط أخذ حرفين أوّلين من كلّ اسم، مثل: "عبشمي" في عبد شمس.

ب- النّحت الجملي:

هو نحت من جملة اسمية أو فعليّة كلمة تحلّ محلّها، ويكون فعل هذه الكلمة المنحوتة على وزن "فعلل"، أمّا مصدرها فعلى وزن "فعللة" نحو، حوقل والحوقلة من (لا حول ولا قوة إلاّ بالله)، وهلّل والهلهلة من (لا إله إلاّ الله).

ج- النّحت الاسمي:

هو أن تنحت من الكلمتين اسمًا واحدًا، مثل بلحارث المنحوت من بني الحارث. وعلى هذا المنوال استحدثت في لغتنا المعاصرة مصطلحات جديدة تكافئ شبيهاتها في اللّغات الأخرى مثل فقلغة(Philologie)المنحوت من فقه اللّغة، وفقلغوي(Philologue)المنحوت من فقيه لغوي.

د- النّحت الصّفتي:

يتميّز بعدّة أنواع منها: نحت صفة من لفظتين، مثل الصّقعب المنحوتة من الصّقب والصّعب.

هـ- النّحت الفعلي:

قد ينحت فعل من فعلين صريحين، كبلطح المنحوت من بلط وبطح، وقد ينحت بزيادة حرف في أوّل الفعل نحو، بَزْعَرَ (الباء زائدة)، أو في وسطه نحو، بَرْجَمَ (الراء زائدة)، أو في آخره نحو، بَلْسَمَ (الميم زائدة).

و- النّحت التّرميزي:

استعمل هذا النّوع من النّحت قديمًا، لاسيما في العلوم الدّقيقة، وهو اختصار يمسّ الكلمة المفردة والعبارة المركّبة، ويكون في الأوّل بحرف أو حرفين من حروفها الأوليّة الدّاليتين عليها دلالة اكتفاء واختزال لها في أدنى جزء منها (مثل تسميّة الحَيَمينات). كما يكون في العبارة باختزال ألفاظها في حروفها الأوليّة، وقد شاع هذا النّوع في اللّغة المعاصرة لتسهيل معرفتها واستحضارها على شاكلة ترميز أسماء المنظّمات الوطنيّة والدّوليّة نحو: (اليونسكو UNESCO) وأسماء الجمعيّات والأحزاب نحو: (ج.تFLN) وما شابه ذلك.

4- التّعريب:

التّعريب قديم قِدم اللّغة العربيّة أملته ضرورة الاتّصال بالأمم الأخرى، وحاجة العرب إلى ألفاظ لا وجود لها في الجزيرة العربيّة، وخاصة مع استعصاء عمليّة التّرجمة الّتي تحتّم استعارة اللّفظ الأجنبي من لغته الأصليّة ويتمّ صقله ووضعه على مناهج وصيغ اللّغة العربيّة. فهو إدخال اللّفظ الأجنبي إلى اللّغة العربيّة أي كتابته بحروف عربيّة وإعطاءه حكم اللّفظ العربي سواء أمكن جعله على وزن من الأوزان العربيّة أم لا، فمن اللّغويّين من رأى أنّ إخضاع المفردات الأعجميّة للأوزان العربيّة هو التّعريب بعينه.[1]

ويدخل التّعريب ضمن ظاهرة لغويّة عالميّة لا تكاد تسلم منها لغة من اللّغات تسمّى "الاقتراض" (Emprunt)حيث تتبادل اللّغات الأخذ والعطاء، ويستعير بعضها من بعض كلمات جاهزة تؤدّي مفهوما معيّنًا في لغاتها الأصليّة يصعب أدائها بغير أصوات تلك الكلمات، وإن حاولت لغة ما أن تنقل ذلك المفهوم الواحد بمعجمها المحلّي، ربّما أضاعت جانبًا معتبرًا من المعنى، فكان لزامًا

[1]- ينظر: مجلة التراث العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية والاصطلاح العلمي، "وليد سراج"، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد: 42، 1411هـ/1991م، ص.30، نقلاً عن: المصطلح اللساني "الفاسي الفهري"، ص.41.

عليها أن تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبيّة المعبّرة عن ذلك المفهوم مع شيء من التّحوير الصّوتي الّذي تقتضيه اللّغة المنقول إليها.[1]

"فالسّيوطي" (ت911ه) يقول: «فتعريب اسم أعجمي هو أن تتفوه به العرب على منهاجها، والمعرب هو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها ومن بعض الأمثلة نذكر: النّرجس، السّنجاب، الكعك، الزّنجبيل، القرفة، وغير ذلك».[2]

أمّا "علي القاسمي" فقد عرّفه على أنّه ذلك: «اللّفظ الّذي تقترضه اللّغة العربيّة من اللّغات الأخرى، وتخضعه لنظامها الصّوتي، والصّرفي عن طريق الزّيادة فيه أو الإنقاص منه، أو القلب أي إبدال حروف عربيّة ببعض حروفه، وعمليّة تغيير اللّفظ الأجنبي لينسجم مع الذّائقة العربيّة تسمّى التّعريب».[3]

وذهب "عبد القادر المغربي" إلى أنّ التعريب طريقة من طرق إغناء مفردات اللّغة العربيّة، وأنّ ذلك لا يمثّل بحال من الأحوال خطرًا بالنّسبة إلى نقاوة اللّغة العربيّة فهو يرى أنّ التّغييرات الّتي تطرأ على اللّغة من مرحلة إلى أخرى أمر طبيعي، ولكن الشّيء المهمّ هو ألاّ تسبّب ضررًا للأسلوب.[4]

وباختصار نقول إنّ التّعريب هو عمليّة اقتراض أو استعارة كلمات أجنبيّة، بحيث تصبح مستخدمة بشكل منتظم للتّعبير عن معاني معيّنة. وفي حالات كثيرة تمرّ المفردة المقترضة ببعض التّعديلات الصّوتية والصّرفية لكي تتناغم مع النّظام الصّوتي أو الصّرفي للّغة العربيّة، وهذا شائع في اللّغات كلّها.

[1]- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص.87.

[2]- المزهر، "جلال الدين السيوطي"، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2005، ص.209-210.

[3]- مقدمة في علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص.270.

[4]- التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، ص.48-49.

وغالبًا ما يتمّ التّعديل في الأصوات الّتي لا يوجد لها مقابل في اللّغة المقترضة، ومثال ذلك حرف "V" في اللّغة الإنجليزيّة الّذي يستخدم الحرف "ف" في العربيّة للتّعبير عنه كما في كلمة "فيديو".[1]

والتّعريب عند القدماء نوعين: أحدهما صياغي والآخر صوتي، وكلاهما اقتباسي. يُعرّف التّعريب الاقتباسيالصياغي عند "الجوهري": العلامة اللّغويّة، بكونه تَلفّظ العرب بكلمة أعجميّة على نهجها وأسلوبها. أمّا التّعريب الاقتباسي الصّوتي عند "سيبويه"، فهو أن تتكلم العرب بالكلمة الأعجميّة مطلقا، قد يلحقونها بأبنية كلامهم، وقد لا يلحقونها بها.[2]

وفي هذا الشّأن يفصّل "محمد البطل" قائلاً: «أمّا التّعريب، فله شقّان؛ تعريب لفظي وتعريب فكري. فالتّعريب اللّفظي هو نقل كلمة بلفظها الأجنبي إلى اللّغة العربيّة مع ما قد يحدث من زيادة أو نقصان أو حذف.

وأمّا التّعريب الفكري، فقد ظهر مع تطوّر المفاهيم عبر العصور، وهو يستهدف الاصطلاحي المتمثّل في وضع مصطلحات عربيّة لمفاهيم أجنبيّة بغية نشر لغة الضّاد في شتّى الميادين وجعلها لغة العلم».[3]

فالتّعريب هو نقل اللّفظ (ومعناه) من اللّغة الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة كما هو دون إحداث أيّ تغيير فيه (الدّخيل)، أو مع إحداث بعض التّغيير فيه انسجاما مع النّظامين الصّوتي والصّرفي للّغة العربيّة (المعرّب).[4]

---

[1] نفسه ، ص-49.

[2] – ينظر: مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية في مواجهة التعريب– مفهوم التعريب– "إدريس بن الحسن العلمي"، الرباط، العدد: 34، 1990م، ص.155-156.

[3] – ينظر: فصول في الترجمة والتعريب، "محمد البطل"، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2007م، ص.96.

[4] – مجلة مخبر الممارسات اللّغوية في الجزائر، مقتطفات من الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، ص.420.

ويلجأ إليه حين يستعصي إيجاد مقابل عربي مقنع، وهنا يفضّل التّعريب الجزئي على التّعريب الكلّي لأنّه أخفّ على اللّسان من النّحت أحيانًا، مثل: (Psycholinguistics)الّتي اقترح لها الفهري "سيكولسانيات".[1]

ويمكن إجراء التّعريب وفق منحيين:

1. نقل الكلمة الأجنبيّة إلى العربيّة كما هي دون تغيير فيها، وهو ما يعرف أيضًا بالنَّقْحَرَة(Transliteration)أي كتابة حروف لغة بحروف لغة أخرى، ولكي تكون النّقحرة صحيحة لابدّ من وجود مواصفات توحّد العمليّة منعًا لوجود عدّة أشكال الاصطلاح الواحد.
2. نقل الكلمة الأجنبيّة إلى العربيّة مع إجراء تعديل وتغيير عليها. ويُطلق على العمليّة "الاقتراض اللّغوي" وهي عمليّة تمارسها اللّغات الحيّة باستمرار للتّعبير عن مفاهيم جديدة لم يعهدها النّاطقون بتلك اللّغة من قبل.[2]

ويشترط "أحمد مطلوب" حين اللّجوء إلى التّعريب مراعاة ما يلي:[3]

_ الاقتصاد في التّعريب .

- أن يكون المعرّب على وزن عربي من الأوزان القياسيّة أو السّماعيّة.
- أن يلاءم جرس المعرّب الذّوق العربي وجرس اللّفظ العربي.
- أن لا يكون نافرًا عمّا تألفه اللّغة العربيّة.

كما أنّنا لا ننكر أنّ التّعريب قد تحوّل لدى كثير من الكتّاب (موضة لغويّة) تشي- في أقصى غاياتها- بالانتساب الشّكلي إلى الثّقافة الأجنبيّة، ومع ذلك يظلّ التّعريب شرطًا لابدّ منه في مجال

[1]- ينظر: مجلة التراث العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية والاصطلاح العلمي، ص.41.

[2]- ينظر: مجلة التراث العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية والاصطلاح العلمي ، ص.30-31.

[3]- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص.89.

التّنميّة اللّغويّة والوضع الاصطلاحي إذ هو أسهل الوسائل وأسرعها إيتاءً للأكل المعرفي، إنّه الوسيلة الفريدة حين تعزّ الوسائل وتضيق السّبل ويتعذّر نقل المعرفة من لغة إلى أخرى.[1]

وظاهرة التّعريب عرفت ردودًا مختلفة من اللّغويّين المختصّين، ففريق منهم مؤيّد، وذلك لأهمّيتها في إثراء الرّصيد المعجمي للّغة العربيّة. وأمّا فريق آخر، فهو معارض وذلك خوفًا على اللّغة العربيّة من فقد أصالتها وأيضا لأنّ اللّجوء إلى التّعريب يعطي انطباعًا سلبيًّا عن اللّغة، ويتمّثل في عجزها على التّعبير عن مختلف المفاهيم التّكنولوجيّة والمعاصرة بمصطلحات عربيّة. ولهذه الأسباب في رأيهم، يجب تطهير اللّغة العربيّة من الكلمات الدّخيلة لإظهار إمكانيّاتها الّتي عرفت بها منذ العصور الإسلاميّة الأولى.

وقد ظلّ هذا النّزاع قائمًا إلى أن أصدر مجمّع اللّغة العربيّة قرارًا يُجيز تعريب بعض الألفاظ، ولكنّه لا يُجيز التّعريب بلا قيد، ويُفيد أنّ المراد هو الألفاظ الفنيّة والعلميّة الّتي يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبيّة والألفاظ ذات المعاني العادية الّتي يتشدّق بها مستعجمة زماننا من أبناء العرب. ولهذا فإنّ للتّعريب أهمية في وضع المصطلحات العلميّة والفنيّة.[2]

وجاء "علي القاسمي" بمجموعة من الضّوابط والقواعد الّتي يخضع لها تعريب المصطلح الأجنبي، وضعتها المجامع العربيّة وتضمّنتها توصيات ندوة التّوحيد وسنلخّص أهمّها فيما يأتي:

- ترجيح ما سهل نطقه في وضع الألفاظ المعربة عند اختلاف نطقها في اللغات الأجنبيّة. ويقصد هنا اختيار الكلمة السّهلة نطقا، فمثلاً للكلمة الإنجليزيّة (Fibrin)نطقان باللّغة العربيّة، (فِبْرِينْ) و(فَايْبْرِين)، فنختار في هذه الحالة النّطق الأوّل لأنّه الأيسر.
- تغيير شكل المصطلح، ليوافق الصّيغة العربيّة ويصير مستساغًا نطقًا. ويمكن أن يشمل هذا التّغيير صوته أو صيغته أو كليهما. وقد أتى "علي القاسمي" بمثالين، فكان الأوّل كلمة (فيلوسوفيا)

[1]- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ، ص.90.

[2]- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص.148.

اليونانيّة الّتي عُرّبت بلفظ (فلسفة) على وزن "فعللة". أمّا الثّاني فهو كلمة (بتريكس) اليونانيّة الّتي تحوّلت إلى (بطريق).

- خضوع المصطلح عند تعريبه إلى قواعد عربيّة يجوز فيه الاشتقاق والنّحت ليوافق الصّيغة العربيّة. فمثلا اقترضت اللّغة العربيّة كلمة (Corsaro) وتمّ تعريبها إلى (قرصان) وجمعها (قراصنة) ومنها اشتقّ مصدر (قرصنة).
- تصويب الكلمات العربيّة الّتي حرّفتها اللّغات الأجنبيّة ويتمّ ذلك بالاعتماد على أصلها الفصيح. ونقصد من هذه العمليّة العودة إلى تراث الكلمة، وقد ضرب مثالاً بكلمة (Alcohol)الّتي أصلها عربي (الغول) وهو مادة كيميائيّة.
- ضبط شكل المصطلحات عمومًا،والمعرّب منها خصوصًا ، حرصًا على صحّة نطقها وسرعة أدائها.[1]

5- التّرجمة:

إنّ التّرجمة سلوك لغوي ونشاط حضاري يهدف إلى التّواصل، جعلها تضطلع على مرّ العصور بدور هامّ في التّبادل الثّقافي بين الشّعوب، متوخّية بذلك نقل المعرفة من أمّة إلى أخرى، فأضحت قناة التّواصل بين المجتمعات ذات اللّغات المختلفة تعود عليها بالنّفع الوفير والخير العميم، حيث نقلت الأفكار والمعتقدات والابتكارات والمخترعات، وجعلت بذلك العالم ينفتح بعضه على بعض فأسهمت بقسط كبير في الازدهار العلمي والحضاري.

تعرّض الأقدمون إلى مادة (ترجمة) وشرحها أكثرهم بأنّها تفسير،[2] وهي التّعبير بلغة ثانيّة عن المعاني الّتي تمّ التّعبير عنها بلغة أولى، أي نقل المعاني من لغة الانطلاق (اللّغة المصدر أو الأصل) إلى لغة الوصول (اللّغة الهدف). وهي في هذا المقام نقل المصطلح الأجنبي بانتقاء لفظ من اللّغة العربيّة

[1]- مقدمة في علم المصطلح- أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص.421.

[2]- ينظر: منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م، ص.28.

يفترض أن يؤدّي معناه ويغطي مفهومه. وهي الوسيلة المفضلة لدى المتعاملين مع قضيّة المصطلح منذ أن بدأ العرب يهتمّون بنقل العلوم إلى العربيّة.[1]

ويمكن أن نتصور التّرجمة على أنّها عمليّة يتمّ بها نقل المعنى المراد ترجمته من اللّغة المصدر إلى اللّغة الهدف، بشرط التّحكّم في كلتيهما، واحترام نظام اللّغة الهدف وإدراك ثقافتها، بحيث لا يمكن فهم النّصّ المراد ترجمته إلاّ باستحضار الجوّ الثّقافي الّذي ظهر فيه.[2]

والتّرجمة إلى العربيّة نشاط قديم، إذ عرفها العرب في جاهليّتهم بفعل احتكاكهم بالأمم الأخرى، وفي صدر الإسلام برزت باعتبارها حاجة دينيّة وسياسيّة.

وقد عرف العصر العبّاسي حركة نشيطة على مستوى النّقل والتّرجمة، وشاهدنا على ذلك عصر التّرجمة الذّهبي في عهد المأمون خلال القرنين الثّالث والرّابع الهجريّين. فقد كانت دار الحكمة أيّام المأمون أوّل مؤسّسة علميّة منظّمة لترجمة العلوم، وانصبّت التّرجمة آنذاك على نقل أمّهات الكتب إلى اللّغة العربيّة في الهندسة والفلك والعلوم الرّيّاضيّة والفيزيائيّة والمؤلّفات الطّبّيّة، إضافة إلى كتب الفلسفة والطّبيعة اليونانيّة، فكانت هذه التّرجمات الأساس الّذي بنت عليه أوروبا نهضتها العلميّة، وظلّت هي وما أضافه العقل العربي إليها الرّافد الأساس لنظريّات وتطبيقات الرّيّاضيّات والكيمياء والطّبّ والجغرافيا والفلسفة في أوروبا لأكثر من سبعة قرون.[3]

لقد كان المترجمون الأوائل في العصر العبّاسي على دراية كافية بمفاهيم كَثُرَ الجدل حولها حديثًا مثل: "النّصّ المصدر والنّصّ الهدف"، فعلى رأي شيخ المترجمين "حنين بن إسحاق"، فإنّ ما يحدّد معنى "النّصّ المصدر" ليس الشّكل المادّي، أي التّسلسل الدّقيق والمتميّز للكلمات، الّذي يمنحه إيّاه

[1]- مجلة المصطلح من مقال بعنوان: إشكالية ضبط المصطلح في الوطن العربي، "عبد الخالق رشيد"، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد: 8، 2012م، ص.137.

[2]- ينظر: تعليمية الترجمة- دراسة تحليلية تطبيقية- "سعيدة كحيل"، عالم الكتب الحديث، الأردن ،د.ط ، د.ت، ص.21.

[3]- الترجمة العلمية، "سليمان الواسطي"، بغداد، د.ط، م1983م، ص.15.

المؤلّف بل الأهمّ محتوياته والفائدة الّتي كُتب من أجلها. كما أشار أيضا إلى أهميّة معرفة لمن يترجم العمل حتى نتمكّن من ضبط نوعيّته.[1]

وقد خالط الجاحظ المترجمين واطّلع على ما شاع من ترجمات في عصره، فكانت تأمّلاته مصدر العديد من آرائه، ومن بينها قوله: «وينبغي أن يكون (التّرجمان) أعلم النّاس باللّغة المنقول والمنقول إليها حتّى يكون فيهما سواء وغاية».[2]

فالتّرجمة بتعبير آخر هي نقل معنى المصطلح من اللّغة المصدر إلى المعنى المكافئ له في اللّغة الهدف، وتعتمد ترجمة المصطلحات على النّظريّة الدّلالية الّتي تهدف إلى نقل المعاني الّتي يمكن التّعليل لها بالرّجوع إلى الدّلالات المباشرة للمفردات المعجميّة الّتي تتراصّ في منظومة أفقيّة وفق نظام نحويّ محدّد لا يتخطّى حدود الجملة الواحدة فهي معيّنة إذن بالمكافئ المعجميّ داخل سياق بنيويّ صرفيّ، بغضّ النّظر عن السيّاق الثّقافي الموسّع.[3]

ويتمّ نقل مفهوم المصطلح إلى اللّغة العربيّة بوضع لفظة عربيّة ذات مدلول مكافئ لمفهوم المصطلح في اللّغة المصدر. ويستوجب هذا النّقل الدّقّة والأمانة والتّصرّف والبيان في جميع الأحوال، ولا يجوز إتّباع نهج تقريبي فيه وإن جاز التّصرّف في المعنى العام للنّصّ عند ترجمته إلى اللّغة الهدف. ويجوز أن يترجم المصطلح بأكثر من كلمة لأنّه قد يكون مركّب كذلك في جميع اللّغات وخير دليل المصطلحات الأجنبيّة لاسيما المنحوتة من عدّة كلمات بموجب قواعد النّحت في اللّغات الإلصاقيّة.[4]

[1]- لغة الرياضيات في العربية، "محمد سويسي"، دار القلم، تونس، د.ط، 1989م، ص.16.

[2]- البيان والتبيين، 210/1.

[3]- فصول في الترجمة والتعريب، ص.95-96.

[4]- مفاهيم الترجمة، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2007م، ص.83.

فالتّرجمة هي عمليّة أساسها استبدال مصطلح متخصّص، من لغة مصدر إلى ما يقابله دلاليًّا في لغة الهدف لتمكين التّواصل المتخصّص؛ أي نقل الغرض المعبّر عنه بكلام [س] في لغة [أ] إلى كلام [ص] في لغة [ب].[1]

فهي تعبير عمّا هو مكتوب في لغة أولى (هي اللّغة المصدر) إلى اللّغة الثّانيّة وهي (اللّغة الهدف)، فهي إذن التّعبير عن فكرة واحدة أو عدّة أفكار بواسطة الكلمات. وتقوم عمليّة التّعبير هذه على عنصرين مترابطين لا ثالث لهما كما لا يمكن للأوّل أن يتواجد دون الثّاني وهما:

العنصر الأوّل في عمليّة التّرجمة هو الفكرة الّتي تنطوي عليها الكلمات في اللّغة الهدف أي معنى تلك الكلمات.

والعنصر الثّاني فهو شكل الكلمات في اللّغتين المصدر والهدف. ونعني بالشّكل هنا تركيبة الجمل وضروب الفصاحة والبلاغة من تقارب وتناقض وتواز وتقيّد بقواعد اللّغة.[2]

إذا كانت التّرجمة بمفهومها العام هي نقل المعلومات والأفكار من لغة أصل إلى لغة هدف، وإذا كانت التّرجمة المعجميّة تقف عند حدود البحث عن المقابل اللّغوي للكلمة في اللّغة المترجم إليها، فإنّ التّرجمة المصطلحيّة تختلف عن ذلك كثيرا، إذ تعتمد بالأساس على ترجمة المفاهيم الّتي تتضمّنها المصطلحات في اللّغة الأصل، يقول "علي القاسمي": «التّرجمة هي نقل المصطلح الأجنبي إلى اللّغة العربيّة بمعناه لا بلفظه، فيتخيّر المترجم من الألفاظ العربيّة ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي».[3]

وبهذا تختلف المعالجة المصطلحيّة عن المعالجة اللّغويّة ليس فقط داخل نفس اللّغة، بل حتّى عندما يتعلّق الأمر بالتّرجمة من لغة إلى أخرى. وهو ما لم تحترمه بعض المعاجم المختصّة في معالجتها وترجمتها للمصطلحات الّتي اعتمدت التّرجمة اللّغويّة المباشرة عوض التّرجمة المصطلحيّة والنّماذج على ذلك كثيرة نذكر منها: ما يستعمل في ثلاث مجالات: مصطلح (Injection)

[1]- المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، ص.113.

[2]- صناعة الترجمة وأصولها، موسوعة الترجمان المحترف، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، ص.25.

[3]- مقدمة في علم المصطلحأسسه النظرية وتطبيقاته العملية، ص.101.

- في المجال اللّغوي العام، ويقابله في العربيّة لفظ: حقن وضخّ و زرق.
- في المجال الطّبّي، ويقابله كما جاء في المعجم الموحّد لمصطلحات علم الصّحة وجسم الإنسان لفظ: حقن.[1]
- في مجال الرّيّاضيّات، وترجم فيه المصطلح كما ثبت في المعجم الموحّد لمصطلحات الرّيّاضيّات بـ: التّطبيق المتباين.[2]

إنّ التّرجمة تستلزم التّنقيب في كتب التّراث على اختلاف تخصّصاتها بحثًا عن اللّفظ الّذي يمكنه حمل دلالة المصطلح الجديد المراد نقله إلى اللّغة العربيّة، ولذلك فقد نصّت معظم النّدوات على ضرورة إحياء التّراث العلمي العربي، والبحث في ثناياه عمّا يحمله من مصطلحات تكفينا مئونة التّعريب.[3]

وخير مثال نقدمه عن الدّارسين الّذين بحثوا في الرّصيد اللّغوي التّراثي العربي "صالح القرمادي"، الّذي أقدم على ترجمة كتاب "جان كانتينو" وعنوانه: (Cours de phonétique arabe)"دروس في علم أصوات العربيّة"وذلك حين استقرى التّراث لإيجاد المقابل العربي للمصطلح الصّوتي الفرنسي فعاد إلى نصوص سيبويه ونصوص شرح ابن يعيش والزّمخشري المتعلّقة "بمخارج الحروف" (Point d'articulation)و"الإدغام" (Assimilation)و"الإمالة" (Inflexion) و"الإبدال" (Commutation).[4]

وقد وضع الألفاظ الّتي استعملها كمكافآت للمصطلحات الصّوتيّة الأوروبيّة من نصوص النّحاة العرب القدامى بين قوسين لإبرازها ومنها:

- (تقريب) Accommodation
- تغيير (اعتلال) Altération

[1]- مقدمة في علم المصطلحأسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص.48.

[2]- نفسه ، ص.49.

[3]- ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث- قضايا ومشكلات- "محمود فهمي حجازي"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998م، ص.49.

[4]- دروس في علم أصوات العربية، "جان كانتينو"، ترجمة: "صالح القرمادي"، الجامعة التونسية، تونس، د.ط،1966، م ص.200.

- طرفي (ذولقي- أسلي) Apicale.[1]
- (مضعّف- مضاعف- مشدّد) (حرف)Géminée (Consonne)
- (ثنايا عليا) Incisives Supérieures
- (إمالة) Inflexion
- (مجهور) Sonore.[2]

أمّا بالنّسبة لـ "محمد رشاد الحمزاوي"، فقد حدّد تقنيّات التّرجمة الخاصّة بالمصطلحات استنادًا إلى المدرسة الكنديّة لفينا يوداربلني ، كما يلي:[3]

أ- التّرجمة المباشرة:

وهي تعني النّقل من اللّغة الأصل إلى اللّغة الهدف سواء لتوافق بنيويّ أو اصطلاحيّ، بل إنّ ذلك التّوافق معدوم مع العربيّة وهو ناتج غالبًا عن ثغرات وفراغات توجد في اللّغة المترجم إليها.

- **الاستعارة (التّعريب)**: وهي عبارة عن عمليّة تحويل كلمة من نصّ اللّغة المصدر إلى نصّ اللّغة الهدف، وتستخدم في حالة وجود مفاهيم جديدة لا يمكن للّغة المترجم إليها أن تعبّر عنها.
- **النّسخ**: وهو نوع من الاستعارة الخاصّة وذلك بأن نأخذ العبارة من اللّغة المترجم عنها وتترجم ترجمة مباشرة تستوجب إدخال استعمال جديد يبدو غريبًا، نحو: الدّرجة الصّفر (Degré zéro)
- **التّضخيم**: بالمعنى الفيزيائي وهو الحال الّذي تستعمل فيه اللّغة المترجم إليها كلمات أكثر من كلمات اللّغة المترجم عنها.
- **التّحشيّة**: وهي تشبه التّضخيم مع زيادة في الألفاظ.

[1]- دروس في علم أصوات العربية ، ص.206-207.

[2]- نفسه ، ص.207-211- 215.

[3]- ينظر: المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، "محمد رشاد الحمزاوي"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م، ص.53، 55.

ب- التّرجمة الجانبيّة: وهي تحتوي على:

- **التّكافؤ**: وهو التّعبير عن مصطلح اللّغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف.
- **المؤالفة:** وهي اعتماد مقابل خاص من لغة ما لتأديّة معنى خاص بلغة أخرى.
- **التّحوير**: وهو يفيد التّجديد والقطيعة بين المفاهيم القديمة والحديثة ليستمدّ مصطلحاته من المعاجم المقرّرة، بل هو وضع المترجمين لتأديّة مفاهيم جديدة، نحو ترجمة النّظم بـ (Enfilage)

كانت هذه آليات وضع المصطلح العربي، وإتّباعها يسهّل عمليّة اختيار المصطلحات العلميّة وطريقة وضعها. ولكن كيف تكون صُوَر بناء هذه المصطلحات العربيّة؟

ثانيّا: صور المصطلح العربي:

إنّ وضع أيّ مصطلح يفرض علينا اتّخاذ أشكال مختلفة، ومن بين هذه الأشكال:

1- استخدام الوصف:

يتكوّن المصطلح الموصوف عامّة من كلمتين تكون الثّانيّة موضّحة لمعنى الأولى ومرتبطة بها. ويسمّى المصطلح النّاتج عن استخدام الوصف مصطلحًا موصوفًا أو مصطلحًا منعوتًا، هذا يعني أنّ هذا النّوع من المصطلحات يتكوّن من صفة وموصوف في اللّغة الإنجليزيّة، أمّا في اللّغة العربيّة فإنّ الصّفة تأتي بعد الموصوف. ولما كان المصطلح الموصوف يتركّب من شيئين، فقد يسمّى أيضا المصطلح المركّب تركيبًا نعتيًا أو المصطلح المركّب تركيبًا وصفيًّا. والأمثلة على ذلك كثيرة في اللّغة العربيّة، ومن ذلك نذكر مثلاً[1]: "الفعل اللّغويّ"، "عمل لغويّ" (Acte de langage)، "الدّلالة الذّاتيّة" (Autonymie)، "السّياق الدّاخلي"، "النّصّ المصاحب"، "سيّاق نصّي" (Cotexte)، "المحتويات

[1] ينظر: مجلة دراسات إنسانية من مقال بعنوان: "من الفعل اللّغوي إلى الفعل الخطابي"، "حسين نواني"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 28، 2002، ص.40.

الجمليّة" (Les contenusPropositionnels)و"التدّرج المحوري" (La progression Thématique).[1]

فالمتأمّل في هذه الأمثلة يجد أنّ أصحاب هذه المصطلحات لم يتّفقوا بعد على كيفيّة إيراد هذه المقابلات العربيّة، فالبعض منها جاءت نكرة، والبعض الآخر وردت معرّفة بـ (ال).

وقد نجد هذا النّوع من المصطلحات يتميّز بتعدّد الأوصاف ، وقد يأتي طويلاً في بعض الأحيان كما هو الحال مع مصطلح (Mocro-acte de langage)، الّذي قابلوه بـ "الفعل اللّغوي الأكبر" (Les unités de codage): "الوحدات التّرميزيّة الدّنيا"، وقد تطول أكثر؛ نحو مصطلح (Acte de langage indiret)، "عمل لغويّ غير مباشر"، (High front roundedvowel) "حركة علويّ أمامية مدوّرة".[2]

نستنتج أنّ واضعي هذه المصطلحات المركّبة لم يراعوا ما أقرّه مجمّع اللّغة العربيّة بالقاهرة في مؤلَّفه المعنون: "مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاما"، إذ جاء على لسانه: «تُفضّل الكلمة الواحدة على كلمتين فأكثر، عند وضع اصطلاح جديد، إذا أمكن ذلك، وإذا لم يمكن ذلك، تُفضّل التّرجمة الحرفيّة»[3].

2- استخدام الإضافة:

يكون المصطلح الإضافي بسيطًا إذا تكوّن من كلمتين (اسم + اسم)، أو معقّدًا إذا تكوّن من ثلاث كلمات فأكثر، وإذا كانت المصطلحات العربيّة النّاتجة عن الوصف واردة بكثرة في اللّغة العربيّة، فالأمر نفسه بالنّسبة للمصطلحات النّاتجة عن طريق الإضافة؛ ومن الأمثلة على ذلك: "تحليل الخطاب" (Analyse du discours)، "مخاطبة النّفس" (Monologue)، "إعادة الصّياغة"

[1]- ينظر: مجلة دراسات إنسانية من مقال بعنوان: "من الفعل اللّغوي إلى الفعل الخطابي ، ص 41.

[2]- اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير الشريف استيتية، عالم الكتب الحديث، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م، ص.363.

[3]- مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984م)، من مقال بعنوان: "في الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية"، "محمد شوقي أمين"، "إبراهيم الترزي"، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1984م، ص175.

(Reformulation).... الخ. فإذا كانت هذه المصطلحات مركّبة من كلمتين اثنتين؛ هما المضاف والمضاف إليه، فإنّها في بعض الأحيان قد تتعدّى إلى أكثر من ذلك، نحو: "تحليل البنيات اللّسانيّة" (Analyse des structures linguistiques)، "نوع التّرميز المهيمن" (Le type de codage dominant).[1]

3- تقييد المصطلح بحرف:

تأتي بعض المصطلحات في اللّغة العربيّة مقيّدة إمّا بحرف من حروف الجرّ أو بحرف من حروف العطف، وفيما يخصّ هذا النّوع من المصطلحات فهي ترد أيضًا بكثرة في اللّغة العربيّة، وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين بقوله: «وهذه الصّورة كثيرة في المصطلحات العربيّة، ومن ذلك: المفعول به وفيه ومعه»[2]. فمن أمثلة المصطلحات الواردة في اللّغة العربيّة مقيّدة بحرف من حروف العطف نجد: "الاتّساق والانسجام" (Cohérence et Cohésion)، "التّلفّظ أو نظريّة التّلفّظ" (Enonciation/ Théorie de l'énonciation)، "التّداولية أو التّحليل التّداولي للخطاب" (Pragmatique/ Analyse pragmatique du discours).[3] أمّا المصطلحات الواردة في اللّغة العربيّة مقيّدة بحرف من حروف الجرّ، فنذكر على سبيل المثال: "قواعد التّداول على الكلام" (Tours de parole)، "المرسل إليه" و"المتحدّث إليه" (Destinataire)، "محاكاة بعبارة أخرى" (Paraphrase)، "تأثير بالقول" (Perlocutoire)، "ردّ على جواب" (Réplique).[4]

4- إدخال السّوابق واللّواحق:

تنتمي اللّغة العربيّة إلى فصيلة اللّغات السّامية، وهذه اللّغات تتقاسم خصائص مشتركة من قبيل اعتماد الجذور الثّلاثيّة وغلبة الصّوامت فيها. ويُصنِّف علماء الصّرف هذه اللّغات بأنّها ذات صرف

[1]- ينظر: مجلة دراسة إنسانية، من مقال بعنوان: "من الفعل اللغوي إلى الفعل الخطابي"، ص.41-42.

[2]- اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج، ص.365.

[3]- ينظر : المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، "فريدة موساوي"، عالم الكتب، الجزائر، 2007م، ص96.

[4]- المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، ص98.

غير تسلسلي؛ معنى ذلك أنّ بناء الكلمة فيها لا يتمّ بطريقة خطيّة تعتمد إلصاق لواصق بالجذر أو بالجدع مثلما عليه الأمر في اللّغات الهندوأوربية ذات الصّرف السّلسّلي، وإنّما يتمّ بناؤه بطريقة تراكميّة عبر مراحل أوّلها الجذر ثم الجدع ثم الكلمة.[1]

أ) **الجذر(Racine)**: في اللّغة العربيّة هو الأصل[2]، وفي المجال الصّرفي الأصل الّذي تُبنى عليه الكلمة يتمّ توسيعه بقواعد محدّدة ليتلاءم مع صيغ صرفيّة موضوعة للتّعبير عن معانٍ معيّنة. وقد يأخذ صورة أفعال: مَرَضَ، مَرَّضَ، تَمَرَّضَ، تَمَارَضَ. وقد يأخذ صورة أسماء وصفات كما في: مَرَضٌ، مَرِيضٌ، مَرْضَةٌ، مُمَرِّضٌ، تَمْرِيضٌ... الخ.[3]

ب) **الجدع(Coffre)**: هو الصّورة الّتي يأخذها الجذر حين يفرغ في قالب من القوالب الصّرفيّة، والفرق بين الجذر والجذع هو أنّ الجذر يعدّ مادّة صوتيّة خامًا، في حين يُعدّ الجدع تحقّقًا من تحقّقات الجذر.

جذر + قالب صرفي = جدع.[4]

ج) **الكلمة(Mot)**: يأخذ الجدع وضع الكلمة حين تُضاف إليه لاصقة تُبيّن وضعه التّركيبي، واللاّصقة صرفيّة تختصّ بمعنى من المعاني كالدّلالة على الزّمن أو على المعاني النّحويّة كالفاعليّة أو المفعوليّة أو غيرها، إلاّ أنّها غير مستقلّة من النّاحيّة التّركيبيّة بذاتها؛ إذ لا يمكن استعمالها إلاّ إذا اندمجت مع غيرها.[5]

يُقصد بالإلصاق Affixation إضافة زائدة في صدر الكلمة تسمّى سابقة (أو بادئة) Préfixe ، أو في عجزها وتسمّى لاحقة (أو كاسعة) Suffixe، أو في وسطها وتسمّى حشواInfixe، ويغلب على اللّغات الأوروبيّة الاعتماد على السّوابق واللّواحق في صوغ الكلمات، ويَقِلُّ استعمال الحشو أي

[1]- ينظر: مجلة مكتب تنسيق التعريب من مقال بعنوان: "علم المصطلح"، مجموعة أساتذة أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، الرباط، د.ط، 2005م، ص77.

[2]- لسان العرب، مادة (جَذَرَ)، 102/3.

[3]- ينظر: مجلة مكتب تنسيق التعريب من مقال بعنوان: "علم المصطلح"، ص79-80.

[4]- نفسه. ص81

[5]- ينظر: مجلة مكتب تنسيق التعريب من مقال بعنوان: "علم المصطلح"، ص.81.

التّدخّل في قلب الكلمة بالتّغيير أو الإضافة[1]، ويمكن في العربيّة استعمال السّوابق واللّواحق والدّواخل أو الحشو بشكل مَقاطع كاملة تعبّر عن معنى لغويّ، وبذا يتمّ الحصول على قدر وفير من الكلمات.

وقد عرفت العربيّة حروفًا خاصّة تستعملها في زيادة البنيّة وهي مجموعة من عشرة أحرف في العبارة "سألتمونيها"[2]. واللّواصق في اللّغة العربيّة نوعان هما:[3]

أ) **اللّواصق الاشتقاقيّة:** وهي الّتي تلحق المشتقّات حيث تصبح جزءًا من بنيتها؛ من صدرها كأحرف المضارعة، والميم المبدوءة بها أسماء الفاعلين والمفعولين وأسماء المكان والزّمان والمصادر الميميّة المصوغة من غير الثّلاثيّ أو ما زاد عن ثلاثة، والميم الّتي تلحق أسماء الآلة، وهي مع الحركة أو حركة ما قبل الآخر يحدّدان دلالة المشتقّ، أو من عجزها، كاليّاء المشدّدة الّتي تلحق المصادر الصّناعيّة مع التّاء المربوطة وهي تقابل اللاّحقة (ism) في الإنجليزيّة.

ب) **اللّواصق الدّلاليّة:** فهي ما يتّصل بالكلمة من أدوات تفيد معنًى زائدًا عليها، ولا تُعتبَر جزءًا من بنيتها، ومن ذلك سابقة السّين، ولاحقة العدد مثنى كان أم جمعًا صحيحًا، ولاحقة التّوكيد أو نوناه الخفيفة والثّقيلة. ولعلّ اللّغات الأجنبيّة (ومنها الإنجليزيّة) أكثر من العربيّة لجوءًا إلى هذه اللّواصق الدّلاليّة، ولكنّها فيها تكاد تشكّل جزءًا من بنية الكلمة.

5- نحت مصطلح من مصطلحين:

هو إشراك أو ضمّ كلمتين أو مصطلحين للحصول على مصطلح جديد بقليل من الحذف أو النّقص، لحاجة الوصل بينهما واستساغة للنّطق، وقد سارت العربيّة المعاصرة على نهج الفرنسيّة في هذا النّوع، لاستحداث ما احتاجت إليه من مصطلحات علميّة وتقنيّة لم تكن موجودة لديها، وإنّما دفعها لذلك ضرورة تسميّة المخترعات الحديثة في شتّى الميادين[4].

---

[1]- اللغة العربية والاصطلاح العلمي، ص.9-10.

[2]- نفسه ، ص 10 .

[3]- ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية ، "عبد الصبور شاهين " ، دار الاعتصام ، القاهرة د.ط ،1986م، ص.267، 270.

[4]- محاضرات في فقه اللغة، ص.95.

ورغم كون النّحت لا يلجأ إليه في وضع المصطلحات إلاّ إذا تعذّرت كلّ الوسائل الأخرى الخاصّة بتوليد المصطلحات في اللّغة العربيّة، إلاّ أنّنا نُصادف بعض المصطلحات المنحوتة من قبيل "عبشمي" ويعني رجل ينتسب إلى قبيلة "عبد شمس"، "بسملة" وهي منحوتة من "بسم الله الرحمن الرحيم"، "حوقلة" وهي مأخوذة من "لا حول ولا قوة إلاّ بالله".

هذا فيما يتعلّق بالمصطلحات الّتي هي من صميم اللّغة العربيّة، أمّا بالنّسبة لنقل المصطلحات المنحوتة من اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة، فقد لا نلمس فيها النّحت، ومن الأمثلة على ذلك نذكر: (Sociocriticism)"نقد اجتماعيّ"، (Psychocriticism)"نقد نفسانيّ" (Electroménager)"كهرومنزليّ"، (Aéronaval)"جوبحريّ".[1]

[1]- محاضرات في فقه اللغة، ص.96.

أوّلاً: المصطلح في إطار التّفكير العربي التّراثي و واقعه الرّاهن:

تُعدّ قراءة التّراث تأسيسًا للمستقبل وارتكازًا على الماضي لما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء القديم، فيكون التّراث لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر.[1]

وفي مجال وضع المصطلحات أعطى العلماء العرب القدامى للمصطلح نصيبا من الاهتمام، فقد بيّن "محمد إقبال عروي"، أنّهم وضعوا بنودًا خاصة بضبط العمليّة الاصطلاحيّة وتوجيهها الوجهة الصّحيحة، بغية تحقيق تواصل معرفي فعّال، ويظهر في تأكيدهم على أن ينشأ المصطلح في منهج علميّ يختصّ به وحده، حيث يتواضع مجموعة من الباحثين المتخصّصين على تسميّة تتّفق مع المفهوم الموضوعة له، وتصبح هذه التسميّة اصطلاحًا يختصّ به ذلك المفهوم وحده، ويختلف من خلاله عن بقيّة المفاهيم الّتي تحمل بدورها مصطلحاتها الخاصّة بها أيضًا[2]، وجعل العلماء العرب القدامى من الوضوح شرطًا أساسيًّا آخر في وضع المصطلحات وهو تركهم باب الاجتهاد مفتوحًا، فقد دافعوا عن الحريّة الاجتهاديّة في الإصلاح، وحصروها في طائفة من العلماء المختصّين في الحقل المعرفي المحدّد الّذي بمقدورهم إيجاد الكيفيّة اللّازمة والمنهجيّة الملائمة لمقتضيات الحقل المعرفي الّذي يبحثون له عن مصطلحات، وبموجب ذلك كلّه، أعطوْا الأولويّة للمصطلح السّابق تاريخيًّا عن المصطلح اللاّحق، إذا كان المصطلح السّابق جاريًا على شروط الاصطلاح، كأن يكون واضحًا دقيقًا متوفرًا على الاقتصاد اللّغوي المنشود، وبموجب ذلك نقدوا ظواهر التّكرار في المصطلح وفي المفهوم. وبما أنّ هذه الظّواهر لها علاقة بالمقولة المشهورة "لا مشاحة في الاصطلاح"، فقد تعيّن وضعها في سياقها العلمي حتى لا تكون متناقضة[3].

---

[1]- مباحث تأسيسية في اللسانيات، "عبد السلام المسدي"، د.ط، د.ت، ص.30.

[2]- مجلة آفاق الثقافة والتراث من مقال بعنوان: "من بنود الإصلاح في التراث الإسلامي"، "محمد إقبال عروي"، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية، العدد22، 23 أكتوبر 1998م، ص.15.

[3]- ينظر: مجلة آفاق الثقافة والتراث من مقال بعنوان: "من بنود الإصلاح في التراث الإسلامي"، ص17.

إنّ هذه العناصر الخاصّة بالاصطلاح الّتي وضعها العلماء العرب القدامى تمثّل دستورًا ساروا عليه، وأسّسوا عليه معارفهم في وضع المصطلحات والتّعامل معها وهي بمثابة القوانين والقواعد التي عليه ، و أسّسوا عليه معارفهم في وضع المصطلحات و التّعامل معها و هي بمثابة القوانين و القواعد الّتي تستفيد منها الدّراسات الحديثة في وضع المصطلح، وبذلك يمكننا أن نستفيد من التّراث في وضع المصطلح، حسب هذه الشّروط، وحسب ماتسمح به خصائص اللّغة العربيّة، وحسب ما يتناسب مع المعرفة الحديثة وما تسمح به.

ومن هذا يُتيقّن أنّ التّراث العربي ذو عمق إنساني على مستوى التّاريخ، وذلك نابع من ميزتين أساسيّتين: الأولى أنّه انْبنى على استيعاب الرّوافد السّابقة له، ومنه استطاع أن يتواصل مع غيره من الحضارات، وساعده أيضا على الثّبات على مدى الحضارة البشريّة، حيث انتفت على التّراث العربي صفة العزلة الحضاريّة تاريخيًّا وفكريًّا، والميزة الثّانيّة أنّه لم يكن جسرًا تعبره ثمرة الحضارات السّابقة، بل كان حلقة وصل ومنطلق؛ أي كانت له كلمته الفاعلة وتاريخه الصّانع[1].

والاهتمام بالقضايا الحقيقيّة الّتي تتعلّق بإشكاليّة المصطلح يتطلّب منّا الوقوف والنّظر من الثّقب الضيّق الّذي أصبحت عليه حال الدّراسات اللّغويّة العربيّة الحديثة، إذ تعاني الكتابة في العلوم الحديثة باللّغة العربيّة نقصًا في المصطلحات العربيّة[2]. ففي الوقت الرّاهن أصبح الموروث المصطلحي لا يغطّي حاجة العصر رغم السّمات الّتي تتميّز بها اللّغة العربيّة*، وبالتّالي على هذه الأخيرة أن تُساير الرّكب المعرفي المتمثّل في التقدّم العلميّ العالميّ وكذا الثّورة الصّناعيّة، وأن تواجه هذا الرّكب من خلال إيجاد مصطلحات تتماشى مع العصر، ولكن هذا لن يجسّد على أرض الواقع مادام المصطلح في الوقت الرّاهن تعرقله عدّة إشكاليات وخيارات هي كالتّالي:

[1]- ينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص33.

[2]- ينظر: مجلة عالم الفكر من مقال بعنوان: "المصطلح الألسني وضبط المنهجية"، "أحمد مختار عمر"، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 03، نوفمبر 1989م، ص5.

*- ينظر: الفصل الأول من هذه المذكرة، ص26-49 .

1- الخيار التّاريخي:

إذ تُعدّ اللّغة العربيّة أطول اللّغات الحيّة عمرًا وهي الوحيدة من بين اللّغات الإنسانيّة في العالم القديم (وأعني بها الفارسيّة والإغريقيّة واللّاتينيّة والعربيّة) الّتي كُتِبَ لها أن تبقى على قيد الحياة. فهذا العامل الزّمني الكمّي منح العربيّة تراكمًا معرفيًّا غامرًا وذخيرة مصطلحيّة هائلة، وبذلك استفاد أصحاب هذا الخيار من تجربة الأوائل وحرصوا على أصالة العربيّة وهذا ما دفعهم إلى رفض كلّ جديد مستحدث[1].

2- الخيار التّجريدي:

إنّ اختلاط العرب بغيرهم جعل من اللّغة العربيّة تحتكّ بلغات الأقوام الأخرى، وتواجه مفاهيم وتصوّرات جديدة لم تألفها من قبل، فكان لابدّ للّغة العربيّة من توليد مصطلحات مبتكرة، ووضع ألفاظ مستحدثة، للتّعبير عن تلك المفاهيم والتصوّرات حتى تواكب التّطور العلمي المتسارع، وهذا الاتّجاه هو نقيض الأوّل، إذ رفض أعيان هذا الاتّجاه كلّ مصطلح قديم أصيل وتمسّكوا بكلّ ما هو جديد ومستحدث.

3- الخيار التّوفيقي:

ويُنادي بالجمع بين الرّأيين الأوّل والثّاني بما يخدم وضع ومقتضيات اللّغة العربيّة، وهذا الخيار ليس غريبًا عن العرب فقد امتازوا بالرّيادة العلميّة والفكريّة في العالم لفترة طويلة، واستفادوا من غيرهم فرفعوا شعلة التّقدّم البشري لأكثر من سبعة قرون، وزادوها توهّجًا بما صنّفوا من مؤلفات أدبيّة، وما أجروه من أبحاث علميّة، وما اخترعوه من تقنيّات مبتكرة، وكانت اللّغة العربيّة هي الوعاء الّذي

[1]- ينظر: مجلة المناظرة التي تعنى بالمفاهيم والمناهج، من مقال بعنوان: "لماذا أهمل المصطلح التراثي"، "علي القاسمي"، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، العدد 6، ديسمبر 1993م، ص.33.

استوعب تلك المادّة والشّكل الّذي انتظم فيه ذلك المضمون، فزخرت بمصطلحات العلوم والفنون والآداب وأضحت أغنى اللّغات مصطلحا كما كانت أثراها معجمًا وأبدعها نحوًا.[1]

من هنا يتبيّن أنّ وضع المصطلح في اللّغة العربيّة حديثًا يشكو من بطء في عمليّة توحيد المصطلح، ممّا أدى إلى حدوث فوضى عارمة تعجّ به، فصار دأب الدّراسات، ولاسيما في السّنوات الأخيرة التّعبير عن أزمة في المصطلح، أو الإشارة على أنّه عقبة، أو الجأر بالشّكوى من واقعه واستخدامه عند الباحثين.

ومعنى ذلك أنّ هذا المصطلح قد فَقَدَ أهمّ خصّيصة من خصائص الاصطلاح وهي ضرورة بنائه على الاتّفاق والتّوحّد وعدم التّعدّد، والّتي بسببها سمّي المصطلح مصطلحًا، وهذا ما يدفعنا للحديث عن أسباب الفوضى المصطلحيّة في اللّغة العربيّة[2].

ثانيّا: أسباب الفوضى المصطلحيّة في اللّغة العربيّة.

إنّ علم المصطلح يشكّل إشكاليّة أساسيّة مهمّة في البحث العلمي، فهو علم يلتقي مع جميع العلوم، بل إنّ العلوم لا تعرف الحياة إلاّ بوجود مصطلحاتها الّتي تعرّفها، وتعطيها هويتها، لذلك فهو ينظّم المعرفة ويرتّبها، وبذلك يحتلّ المصطلح من النّص العلمي دورًا رياديًّا، يجعله متميّزًا عن غيره من النّصوص، أمّا عن واقع المصطلح العربي و وضعه في اللّغة العربيّة فإنّه يتّجه إلى خارج هذه الأخيرة؛ أي التّرجمة والتّعريب أكثر ممّا يتّجه إلى التّوالد من الدّاخل، وهذا ما تسبّب في تعدّد المصطلحات وبالتّالي تعدّد في المفاهيم[3].

[1]- مجلة المناظرة التي تعنى بالمفاهيم والمناهج، من مقال بعنوان: "لماذا أهمل المصطلح التراثي"، ص.34.

[2]- ينظر: دراسات في اللسانيات العربية، "عبد الحميد السيّد"، دار حموراني للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2008م، ص184-185.

[3]- ينظر: بحوث ودراسات في اللغة العربية، 170/1.

1- التعّدد:

إنّ مشكلة التّعدّد لم تقتصر على العصر القديم فقط*، بل طالت أيضا العلماء والدّارسين والباحثين في العصر الحديث ممّا زاد من إشكاليّة وضع المصطلح في اللّغة العربيّة، ولكن التّعدّد في هذا العصر تخطّى اللّغة الواحدة، لأنّه ومن خلال التّرجمة أصبح التّعدّد ينتقل من لغة إلى أخرى، فتعدّد المصطلحات في اللّغة المصدر سينتقل حتمًا إلى اللّغة الهدف، هذا بالإضافة إلى استقاء المترجمين للمصطلحات من لغات مختلفة، ممّا أنتج مصطلحات مختلفة للمفهوم الواحد[1].

وربّما كانت المشكلة المتمثلّة في تعدّد المصطلحات الدّالة على مفهوم واحد أقلّ أهميّة من دلالة اللّفظ الواحد على مفاهيم متعدّدة، ذلك أنّ المصطلح هو العنصر الأساس في تحديد دلالات النّص، ويترتّب على ذلك أن يكون محدّدًا واضحًا قبل كلّ شيء، وأن يكون سابقًا لا تابعًا في تحديد الدّلالات المتحصّلة من أيّ نصّ لغويّ. وهذا الخلاف في المفهوم الّذي يشير إليه المصطلح من شأنه أن يُعيق عمليّة التّواصل بين العلماء، ذلك أنّ المتعاملين مع هذه المصطلحات سيضطرون إلى السّعي لفهم ما تحمله هذه المصطلحات من مدلولات عند العلماء الّذين يستخدمونها، قبل الأخذ بما يقدمه هؤلاء العلماء من حقائق علميّة، أو نظريّات لغويّة. والحكم بأنّ هذه الخلافات أشدّ خطرًا من تعدّد الألفاظ الدّالة على مفهوم واحد، مردّه إلى أنّ تعدّد الألفاظ، مع ما يتضمنّه من إشكالات، يمكن تجاوزها إذا عرفنا اللّفظ الآخر الّذي يحمل دلالة هذا اللّفظ. أمّا أن تتعدّد الدّلالات للمفهوم الواحد، فهو ما لا سبيل إلى حلّه إلاّ بدراسة المفهوم أو استنتاجه من الأبحاث الّتي تستعمل اللّفظ الدّال عليه.

يمكن القول ممّا جاء في هذا النّص أنّ تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد أخطر من تعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد، لأنّ المتعاملين مع هذا الكمّ من المصطلحات سيضطرّون إلى البحث

*- تعدد المصطلح ظهر قديمًا ونلحظه متجسّدًا في مصطلحات النحو والصرف والتصريف التي يستخدمها العلماء مرة للدلالة على مفهوم واحد، و مرة للدلالة على مفاهيم متعددة أمثال خلف الأحمر والخليل بن أحمد وغيرهم.

[1]- ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، ص.41.

عن المفهوم الصّحيح لهذه المصطلحات وهذا ضياع للوقت والجهد، كما أنّ هذا النّوع من التّعدّد سيُعيق التّواصل بين العلماء.[1]

فما من شك في أنّ جميع من دخل ميدان اللّغة، وبحث فيها أيقن أنّ مسألة اختلاف المصطلحات وتعدّدها أصبح ظاهرة متعبة، وبخاصّة في زمن التّسارع العلمي الّذي يتمخّض كلّ يوم عن العديد من المصطلحات الجديدة في شتّى المجالات. وتتضاعف المشكلة بالنّسبة للّغات المتلقيّة؛ أي تلك الّتي تتابع ما وضعه غيرها، مثل اللّغة العربيّة؛ إذ يعاني باحثوها من هذا الزّخم الوافر من المصطلحات الوافدة، الّتي تحتاج إلى إيجاد بديل دال مناسب تتقبله الأذواق، إضافة إلى أنّ المفاهيم وأنظمتها قد تختلف من لغة إلى أخرى، فهي ليست بالضّرورة متطابقة في جميع اللّغات، فمدلول المصطلح أو المفهوم الّذي يعبّر عنه يتباين من لغة إلى أخرى. وهذه الظّاهرة العلميّة تشكّل إحدى الصّعوبات الشّائكة في عمليّة الاتّصال، أو تبادل المعلومات على الصّعيدين العالميّوالقوميّ.[2]

إنّ استخدام كلمتين مختلفتين أو عدّة كلمات لمفهوم واحد يُعدّ هدرًا للرّصيد المعجمي العربي وإشكاليّة في وضع المصطلح، فنظرة واحدة في المصطلحات اللّغوية العربيّة الحديثة تكشف عمّا يُعاني منه هذا العلم من تعدّد في مصطلحاته. والأمثلة على ذلك كثيرة منها: علم اللّغة، علم اللّغات، الألسنيّة، اللّسانيّات، وسمّي البحث الصّوتي: علم المعاجم، معجميّات، معجميّة، وسمّي البحث الأسلوبيّ: علم الأسلوب، علم الأساليب، الأسلوبيّة. و كثرة هذه المصطلحات تعدّ ظاهرة غير صحيّة.[3]

إنّ مثل هذا التعدّد في المفاهيم الواردة للمصطلح الواحد ليس مقصورًا على اللّغة العربيّة، وإنّما هو ظاهرة شائكة في اللّغات الأخرى، وتتأثّر اللّغة العربيّة بمثل هذا التّعدّد عندما تكون المصطلحات ممّا يفد إليها، أو يتّصل بالدّراسات الّتي تقوم فيها على حدّ سواء، ومن أبرز الأمثلة على هذه

[1]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، ص.28-29-30.

[2]- نفسه، ص.41.

[3]- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص228.

الظّاهرة، مصطلح (فقه اللّغة) والمجالات الّتي يتناولها، ومدى ارتباط هذا المصطلح بمصطلح (علم اللّغة) من جهة والمصطلح الأجنبي (الفيلولوجيا) من جهة أخرى، إذ يلحظ "عصام نور الدّين" عدم اتّفاق لغويّينا على معنى كلّ مصطلح من هذه المصطلحات الثّلاثة، وعلى ما يدخل في تعريف كلّ منها وما لا يدخل. بحيث أصبح الكاتب الواحد يستعمل هذه المصطلحات الثّلاثة مرة باستعمال بعضها مكان بعضها الآخر ،و مرّة ثانيّة أو ثالثة بالتّفريق بينها أو بين بعضها دون أن يكون ذلك واضحًا في منهجيّة الكاتب أو في ذهنه[1].

يرى "أحمد قدّور" في هذا الإطار (التّعدّد) أنّه ينبغي الالتفات إلى الفرق بين الدّلالة اللّغويّة العامّة والاصطلاحيّة الخاصّة. وهذا الأمر من شأنه تخليص المصطلح من كونه كلمة عامّة، ترد في مستويات الكلام على تعدّدها، وتحويله إلى كلمة بارزة غير ضائعة بين كلمات مشابهة لها، ويدخل في هذا الباب اختيار مصطلح واحد لمقابلة عدد من المصطلحات الأجنبيّة؛ إذ شاع مثل هذا التّعدّد في جلّ معاجم المصطلحات اللّغويّة والملاحق الّتي ذيّل بها الدّارسون بها كتبهم.

وهذا اللّون من التّعدّد يمكن تناوله وفق صورتين:

1) أن يكون المصطلحان الأجنبيّان مشتركان في الأصل الّذي بُنيا منه مع اختلاف البنية، ويختلف العلماء في النّظر إلى مثل هذه المصطلحات؛ إذ يظنّ بعضهم أنّها تحمل مفاهيم واحدة، على الرّغم من اختلاف الصّيغة الّتي وردت عليها. ويرى آخرون أنّ كلّ واحد منها يحمل دلالة تختلف عن تلك الّتي يحملها الآخر.[2]

2) أن يكون المصطلحان من مادّتين مختلفتين وهذه الصّورة قد تكون أكثر ورودًا من الأولى، ينظر إليها المترجمون باعتبار أنّها مترادفة في لغتها الأمّ، فيختار لها مصطلحًا واحدًا تبعًا لذلك.[3]

[1]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، ص.43-44.

[2]- نفسه ، ص.48.

[3]- نفسه ، ص.49.

يمكننا القول أنّه في العصر الحديث يحاول العلماء مواجهة ظاهرة التّعدّد، خاصة تلك المتعلّقة بالمصطلح الأجنبي (أي عندما تتعدّد مصطلحات المفهوم الواحد) إمّا عن طريق التّرجمة أو التّعريب، ولكن اختلاف اللّغات المصدر من جهة، واختلاف خلفية أو نظرة الدّارس من جهة أخرى حالت دون حلّ لهذه المشكلة.

وتكمن المعاناة الكبرى في تعدّد الألفاظ الدّالة على مفهوم واحد، وذلك عندما يختار العلماء والدّارسون ألفاظ المفاهيم، كان غيرهم قد اختار لها ألفاظًا أخرى، كما تختلف الدوافع وراء اختيار الألفاظ الجديدة من عالم لآخر. و تنقسم صور التّعدّد هذه إلى محوريين؛ الأوّل، المصطلحات العربيّة المقابلة لمصطلح أجنبي واحد، والآخر اختيار مصطلح عربي واحد للدّلالة على عدد من المصطلحات الأجنبيّة.[1]

يبدو أنّ تعدّد المصطلحات الدّالة على المفهوم الواحد مشكلة تسبّب فيها العلماء، فهناك من الدّارسين من يختار مصطلحات جديدة لمفاهيم دون أن ينظر إلى المصطلحات الّتي كانت قد وضعت لها سابقا، يلغي جهود غيره من الدّارسين، ويضع مصطلحات جديدة من شأنها أن تربك وتُعيق البحث.

عند الوقوف على تعدّد المصطلحات الدّالة على مفهوم واحد، يجد الدّارس أنّ هذا التّعدّد جاء على صور متعدّدة، اختارها واضعوا المصطلحات لمصطلحاتهم، فقد يكون الاختلاف في البنية والاتّفاق في الجذر الّذي يبنى منه المصطلح، وهذه الصّورة كثيرة الشّيوع، ذلك أنّه كثيرًا ما يتّفق المترجمون أو الواضعون على المعنى العام الّذي يفيده المصطلح، فيلجئون إلى الجذر الّذي يتضمّن الدّلالة العامّة، ولكن المصطلحات تختلف بعد ذلك في البنية الّتي توضع عليها هذه المصطلحات، مثل المصطلح الأجنبي (Signifiance)، يختار له "المسدي" مصطلح (إدلال)، ويساويه "الخولي" بمصطلح (Meaning)، ويساويه مكتب تنسيق التعريب (Signification)، ويترجمه "سعيد علّوش"

[1]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، ص.49-50.

بـ (التّدليل)، ويترجمه آخرون بـ (التّدلال)، ويختار له "عبد الملك مرتاض" مصطلح (التّمدلل)، ويخرج بعضهم عن هذا الجذر إلى لفظة المعنى، فيختار له البقاعي مصطلح (التّمعّني).[1]

يمكن القول إنّ سبب تعدّد المصطلحات الدّالة على مفهوم واحد في أغلب الأحيان يعود إلى اختلاف المصطلحات في البنية واتّفاقها في الجذر، وإلى تعصّب كلّ مصطلحي إلى مصطلحاته وهذا ما نلمسه أكثر عند المترجمين. ومن صور هذا التّعدّد أيضا، اعتماد أحد الدّارسين على الاقتراض واعتماد الآخر على البناء العربي، فقد تشترك أغلب المصطلحات الوافدة في هذه الصّفة، ذلك أنّ قضيّة عدم الاتّفاق على الصّورة الّتي تنقل بها المصطلحات مازالت قائمة، ومازال بعض العلماء يرون أنّ الأخذ بالمصطلح الأجنبي أقرب إلى الدّقة العلميّة، ولذا تشيع مثل هذه المصطلحات في دراساتهم، ومع أنّ العلماء أخذوا يعرضون في الآونة الأخيرة عن الاقتراض فإنّ الأمر مازال قائمًا[2].

يبدو من خلال كلّ ما تقدم أنّ مشكلة التّعدّد ظاهرة تعود جذورها إلى التّراث العربي القديم، ولكن الملاحظ أنّ هذه الظّاهرة عند القدماء تختلف عمّا هي عليه في العصر الحديث. فعند القدماء، اقتصرت على اللّغة العربيّة فقط، فالتّعدّد كان في المصطلحات العربيّة وفي المفاهيم العربيّة، هذا إذا تحدّثنا عن المصطلح النّحويّ. أمّا في العصر الحديث، فالتّعدّد طال اللّغات الأجنبيّة الأخرى، وهذا ما أدركه المترجمون والباحثون العرب، لأنّ هذا الارتباك في المصطلحات انتقل إلى اللّغة العربيّة بما أنّها تستقي علومها من الغرب. ونلاحظ أيضا أنّ القدماء لم يعيروا لهذه المشكلة أهميّة، أمّا في العصر الحديث فقد حاول علماء اللّغة العربيّة أن يتجاوزوا هذه المشكلة الّتي لا تنفك تُعيق البحث المصطلحي، فصعبت عليهم نقل العلوم من اللّغات الأجنبيّة، كما صعب حتى التّواصل بينهم، وبهذا تعدّ الظّاهرة حجرة عثرة في وجه العلوم.[3]

[1]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثاني، ص.50-51.

[2]- نفسه، ص.52-53.

[3]- نفسه ، ص.54.

2- الازدواجيّة اللّغويّة:

يمكن الحديث عن نشأة الازدواجيّة من زاويّتين: الأولى حيث ينظر إلى الازدواجيّة بوصفها ظاهرة لغويّة، رافقت اللّغة نفسها منذ النّشأة الأولى لها، والثّانية حيث ينظر إليها بوصفها اصطلاحًا لغويًّا أو مفهومًا بدأ يظهر في دراسات اللّغويّين العرب وغير العرب، منذ بدء هذه الدّراسات، لكنّه لم يتّخذ شكلاً علميًّا إلاّ من عهد قريب حين كتب "فير جسون" مقالته الشّهيرة عن الازدواجيّة اللّغويّة (Diglossia)سنة 1959م، وكان له فضل السّبق في استخدامه، ثم ما لبث أن انتشر وشاع لدى علماء اللّسانيّات الاجتماعيّة.[1]

إنّ الحديث عن الازدواجيّة بوصفها ظاهرة لغويّة يقودنا إلى رأيين: أحدهما يرى أنّ الازدواجيّة جزءًا من الظّاهرة اللّغويّة منذ بدايات اللّغة، والثّاني يراها تطوّرًا لغويًّا اقتضته ظروف خاصّة اكتنهت اللّغة في فترات من تاريخها.

ويُبنى على القول الأوّل أنّ مشكلة الفصحى والعاميّة ليست جديدة ولا طارئة ولا أظنّ أنّ أحدًا يمكنه القول بذلك، إذ تعود جذور هذه المشكلة إلى عهد القدماء، أو الأقدمين منذ النّشأة الأولى للّغة. فالعصر الجاهلي لم يكن بمنأى عن مثل هذه الازدواجيّة وإن لم تكن بمثل ما هي عليه اليوم، حيث تظهر الاختلافات اللّهجيّة الّتي كانت قائمة حينذاك وسائدة، مدى هذا الازدواج وإشكاليّته، فالعرب لم يكونوا ينطقون لهجة واحدة، وإنّما لهجات عديدة طالما كان الاختلاف بينها ظاهرًا وشديدًا حتى عهد قريب من تنزيل القرآن الكريم الّذي نزل بلسان عربي مبين، وهو لسان قريش الّذي تشكّل من جماع لغى العرب وجيدها.[2]

من هنا تبدو الفصحى، وهي المستوى الأعلى للّغة، ملازمة للعاميّة، ومتوازنة معها، وقد تمكّنت من التّغلّب على العاميّات المتمثّلة باللّهجات العربيّة المتعدّدة حين شكّلت خطاب الشّعر قبل

[1]- مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة من مقال بعنوان: "الازدواجية اللغوية في اللغة العربية"، "عباس المصري" و"عماد أبو حسن"، العدد 8، 2014م، ص.44.

[2]- نفسه، ص44-45.

الإسلام، وخطاب القرآن بعد الإسلام، لكنّها عادت مرّة أخرى، فتراجعت أمام زحف العاميّات ومدّها جرّاء انحراف اللّسان العربي وما طرأ عليه من تغيير أو أصابه من تطوّر بفعل الاختلاط والاختلاف والانفتاح، وهو ما يسلم إلى وجهة النّظر الأخرى الّتي ترى الفصحى بانحسارها سببًا وجيهًا لتشكّل لهجات راحت تنأى تدريجيًّا عنها لتتحوّل مع الزّمن إلى ندّ يهدّد الفصحى نفسها أو يبعثرها محدثًا هذا الازدواجيّة اللغويّة الّتي يراها ابن خلدون- وقد شاعت في زمنه- تحوّلاً عن الفصحى لغة التّنزيل وفسادًا لِما جُبل عليه من صفة راسخة أو ملكة أو طبع بسبب مخالطتهم الأعاجم، إذ البعد عن اللّسان إنّما هو بمخالطة العجم، ومن خالط العجم أكثر كانت لغته من ذلك اللّسان الأصلي أبعد...[1]

هذا من الأسباب الّتي جعلت "ابن منظور" يضع معجمه الكبير (لسان العرب)، إذ يقول في مقدّمته: «وذلك لِما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان، حتّى لقد أصبح اللّحن في الكلام يعدّ لحنًا مردودًا وصار النّطق بالعربيّة من المعايب معدودًا، وتنافس النّاس في تصانيف التّرجمات في اللّغة الأعجميّة وتفاصحوا في غير العربيّة، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون»[2].

أمّا بخصوص الازدواجيّة بوصفها اصطلاحًا، يعتقد أنّ الألماني "كارل كرمباخر" كان أوّل من تحدّث عن الازدواجيّة اللّغويّة، لكن الفرنسيّ "وليم مارسين" هو الّذي وضع بالفرنسيّة مصطلح الازدواجيّة (Ladiglossia)، وعرّفها بأنّه الصّراع بين لغة أدبيّة مكتوبة ولغة أخرى عاميّة شائعة.[3]

وظلّ هذا المصطلح محدود الانتشار حتى جاء الأمريكي "شارل فرغسون" فجعله ذائعًا ومتداولاً، حين نقله إلى الإنجليزيّة، وعرّفه بأنّه وضع مستقرّ نسبيًا توجد فيه، بالإضافة إلى اللّهجات الرّئيسيّة للّغة (الّتي قد تشتمل على لهجة واحدة، أو لهجات إقليميّة متعدّدة) لغة تختلف عنها وهي

[1]- ينظر: مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة من مقال بعنوان: "الازدواجية اللّغوية في اللغة العربية"، ص.45، نقلاً عن مقدمة ابن خلدون، ص.554-556.

[2]- لسان العرب، 8/1.

[3]- مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص.193.

مقنّنة بشكل متقن (إذ غالبًا ما تكون قواعدها أكثر تعقيدًا من قواعد اللّهجات) وهذه اللّغة بمثابة نوع راقي تستخدم وسيلة للتّعبير عن أدب محترم، ويتمّ تعلّم هذه اللّغة عن طريق التّربية الرّسميّة، ولكن لا يستخدمها أيّ قطاع من الجماعة في أحاديثه الاعتياديّة. وهذه الازدواجيّة اللّغويّة يمكن أن تكون ناتجة عن اللّغة العربيّة ذاتها، كما يمكن أن تكون ناتجة عن لغة المصدر المأخوذ منها.[1]

إنّ الازدواجيّة اللّغويّة صراع بين تنوّعين لغويّين للسان واحد، أوجد ما راح يُعرف بالفصحى والعاميّة، وهو ما استلزم، فيما بعد وجود مظهرين لغويّين: الأوّل هو الكتابة، أو الرّسم أو الصّورة، والآخر هو التلّفّظ أو الصّوت أو المشافهة.[2]

إنّ الازدواج اللّغويّ في العربيّة ظهر مرّات عديدة، عبر عصورها المختلفة، وعلى امتداد مراحل تطوّرها، إذ لا يعقل أنّ العرب جميعًا على اختلاف قبائلهم ومشاربهم وتنوّعاتهم السّكانية واللّسانيّة واللّهجيّة، قد تكلموا جميعًا لسانًا مشتركًا واحدًا، إذ المعروف أنّ هذا اللّسان المشترك قد بدأ يتشكّل قبل مائتي سنة من البعثة النّبويّة على أبعد تقدير، ولم يكن بالرّغم من رقيّه وعلوّه وروعة بيانه، سائغًا أو ميسورًا لكلّ العرب، فهو خطاب الفصحاء والبلغاء منهم فقط، والشّعراء على وجه الخصوص، ولم يكن هذا اللّسان المشترك دافعًا قويًّا لترك لهجاتهم المختلفة أو هجر ألسنتهم المتباينة، فما وصلنا من لهجاتهم، وهي كثيرة ومختلفة ومتنوّعة، خير دليل على أنّهم لم يصطنعوا هذا اللّسان المشترك الّذي شكّل لغة الشّعر لديهم، ولغة التّنزيل لاحقًا.

هذا يعني أنّ العرب قبل البّعثة النّبويّة قد عاشوا ازدواجا لغويًّا واضحًا، كما تقدّم، لكنّه ليس بمثل هذه الحدّة ولا بمثل هذا الانحراف الّذي يشهده اللّسان العربي المعاصر.[3]

فالازدواجيّة الّتي نعيشها اليوم تشكّل نمطًا جديدًا للازدواجيّة اللّغويّة وهي تختلف عن سابقاتها بطغيان العاميّة فيها على الفصحى، وتسلّطها عليها بقوّة حتى غدت الأكثر تداولاً في مختلف المحافل

[1]- مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية، ص.194.

[2]- ينظر: مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة من مقال بعنوان: "الازدواجية اللغوية في اللغة العربية"، ص.47.

[3]- نفسه، ص.48-49.

والمناحي والمجالات، وحتى غدت الأكثر انتشارًا والأوسع تأثيرًا و الأبلغ استخدامًا في معظم المعارف والعلوم، إلى الحدّ الّذي راحت تشكّل معه خطرًا حقيقيًّا على الفصحى، الأمر الّذي استدعى هذا النّفير لتحرير الفصحى وإنقاذها وحمايتها من التّلاشي والاضمحلال.

هذه العاميّة الحديثة، ترجع في جذورها إلى بدايات الفتوح الإسلاميّة ، حين دخلت أمم كثيرة من غير العرب في الإسلام، واضطرّت إلى اصطناع لغته وتداولها، فتركت بفعل هذا الاصطناع والتّداول أثرًا انحرافيًّا واضحًا في اللّسان العربي الفصيح، شمل كلّ مستويات اللّغة ومظاهرها، بداءً بالتّشكيل الصّوتي والصّيغ والتّراكيب وانتهاءً بمظاهر الخطاب والنّص وطرائق التّعبير.[1]

إنّ هذه الازدواجيّة الحديثة مسّت بشكل خاص المصطلح العلمي، وتعدّ من أخطر المشاكل الّتي تواجهها الأمّة العربيّة في القرن العشرين، و وضع المصطلح في حدّ ذاته وهي تعني تعدّد المصطلحات العربيّة للمفهوم الواحد واختلافها من قطر إلى آخر. ويكمن الخطر في ظهور لغات علميّة عربيّة متعدّدة في الوطن العربي ممّا يهدّد وحدته القائمة أساسًا على وحدة لغته الّتي هي وعاء وقوام الحضارة العربيّة الإسلاميّة منذ قرون عديدة[2]، وممّا يدخل في إطار الازدواجيّة اللّغويّة، وتعدّ إشكاليّة في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة المصطلح الأجنبي ومقابله العربي، إذ أنّ سبب وضع المصطلح الأجنبي في المرتبة الأولى والمقابل العربي في المرتبة الثانيّة يرجع إلى تعدّد المقابلات العربيّة الّتي تُوضع للمصطلح الأجنبي الواحد. ويتّضح هذا أكثر عند إيراد هذه المقابلات العربيّة في المعجم وترتّب ترتيبًا ألفبائيًّا، فلو نأخذ مثلاً: المصطلح الفرنسي (Pragmatique)الّذي يقابله في اللّغة العربيّة: "البراغماتيّة"، "الذّرائعيّة"، و"النّفعيّة"[3]، نلاحظ أنّ هذا المصطلح قد يُرتّب في المعجم العربي حسب إحدى الحروف التاليّة: الباء، الذال، النون.

[1]- مشكلات اللغة العربية، "محمود تيمور"، مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة، د.ط، 1956م، ص.56.

[2]- ينظر: مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية ، ص.113-114.

[3]- مجلة دراسات أدبية من مقال بعنوان: "المرجعية اللّغوية في النظرية التداولية"، "عبد الحليم بن عيسى"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، الجزائر، العدد 01، ماي 2008م، ص.9.

فإذا كان القارئ أو الدّارس العربي يعرف أنّ مصطلح "تداولية" مثلا هو المقابل العربي الوحيد للمصطلح (Pragmatique)، ففي حالة إذا ما لجأ إلى أيّ معجم عربي للبحث عنه في باب التّاء، فقد لا يعثر عليه إذا كان واضع ذلك المعجم اختار مصطلحًا آخر- من المصطلحات السّابقة- بدلاً من مصطلح تداوليّة، هنا يصعب على الباحث أن يعثر على المصطلح الّذي يبحث عنه إذا لم يكن ملمًّا وعارفًا بكلّ المقابلات العربيّة الّتي وضعت لهذا المصطلح الأجنبي الواحد.[1]

أ-تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبي الواحد:

لم تكن مشكلة المصطلح ودلالات استعماله حديثة العهد بل هي مطروحة في اللّغة منذ القِدم باعتبار اللّغة وسيلة التّعبير عن العلوم، فطالما ارتبط وجود المصطلحات وتطوّرها بنشأة العلوم وتقدّمها. ولعلّ مشكلة التّعدّد من أهمّ المشاكل الّتي تعترض وضع المصطلح في عصرنا الحديث، فقد أصبح يُعبّر عن المعنى الواحد بأكثر من كلمة ممّا يؤدّي إلى الغموض والالتباس في ذهن القارئ أو مستخدم هذه المصطلحات.

إنّ كثرة التّرادف في اللّغة العربيّة أمر مفهوم، فهي تضمّ أعدادًا هائلة من المفردات والسّبب في ذلك عدّة عوامل، غير أنّ المصطلح العلمي يعتريه نوع آخر من التّرادف ذلك أنّ المجهودات العربيّة غير منسّقة بالقدر الكافي ممّا يؤدّي إلى ظهور مقابلات متعدّدة للمصطلح الأجنبي الواحد.[2]

والمقصود بتعدّد المقابلات العربيّة هو استعمال مصطلحين اثنين أو أكثر للتّعبير عن المصطلح الأجنبي الواحد، وتتأزّم هذه القضيّة أكثر فأكثر ولاسيما عند توظيف مصطلحات تختلف معانيها فيما بينها ممّا يجعل القارئ يعتقد أنّ مفاهيمها أيضا متعدّدة، ففي هذه الحالة قد يتعذّر على أيّ باحث أن يُلِمّ بكلّ هذه المقابلات العربيّة، وعبّر على هذا "محمود فهمي حجازي" بقوله: «هذا

[1]- مجلة دراسات أدبية من مقال بعنوان: "المرجعية اللّغوية في النظرية التداولية"، ص.11.

[2]- علم الترجمة بين النظرية والتطبيق،"محمدالديداوي " دار المعارف للطباعة و النشر ،تونس ، د.ط ، 1992م ، ص.277.

التّعدّد يُوهم القارئ بتعدّد في المفاهيم، فليس من اقتصاديّات اللّغة أن يكون لكلّ باحث فرد أو لكلّ فئة صغيرة من الباحثين مصطلحاتها المتعدّدة والمفهوم العلمي واحد»[1].

و إذا كانت ظاهرة التّعدّد هذه تطرح إشكالاً على مستوى التّواصل بين المتخصّصين، فما بَالُنَا بالمتلقّي غير المتخصّص؟ لاسيما أنّ التّعدّد اللّفظي لا مجال له في علم المصطلح.

والأمثلة على المقابلات العربيّة المتعدّدة للمصطلح الأجنبي الواحد كثيرة في اللّغة العربيّة، ومنها مثلا نذكر: مصطلح (Préfixe)الّذي وضعت له مقابلات عربيّة: الصّدر، السّابقة، الكاسعة.

ومصطلح(Diphtongue) ←الصّوت المركّب، الحركة المزدوجة.

ومصطلح(Assimilation) ←الإدغام التّماثل، المشابهة.[2]

ومصطلح (Morphème) ←مورفيم، الوحدة الصوتيّة، عوامل صيغميّة.

ومصطلح (Synchronique)سنكروني، ثابت، مستقرّ، المتزامن، الآني.

ومصطلح (Phonème)الفونيم الصّوتم، الصّوت اللّغوي.[3]

ويمكن إرجاع أسباب تعدّد المقابلات العربيّة للمصطلح الأجنبي الواحد إلى:[4]

- اختلاف الأذواق عند واضعي المصطلحات.
- اختلاف مصادر الثّقافة اللّغويّة عند المترجمين والمعرّبين.
- العمل الفردي من قبل بعض المؤلفين واستقلالهم باجتهاداتهم الخاصّة.
- عدم الالتزام والتّقيّد بما يصدر من المجامع والمؤسّسات العاملة في حقل التّرجمة والتّعريب.
- نقص المعاجم العربيّة المتخصّصة.

[1]- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص.228.

[2]- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثالث، ص.141.

[3]- نفسه، ص.142-143.

[4]- مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: "تعريب العلوم و وضع المصطلحات"، "خضر بن عليان القرشي"، العدد 22، 1983م، ص.147.

- الاقتراض المباشر للكلمات الأجنبيّة.
- اختلاف طرق وضع المصطلحات.

ونجد "مصطفى طاهر الحيادرة" يتحدث عن الواقع الرّاهن للمصطلح الّذي لا يُراعي في مجمله المبادئ الأساسيّة لعلم المصطلح، وفي مقدّمتها تفرّد كلّ مفهوم من المفاهيم العلميّة بلفظ محدّد ويدلّ عليه، بقوله: «برزت هذه المشكلة (التّعدّد) بشكل واضح في الأعمال المعجميّة وغير المعجميّة، نتيجة لقيام جهات عديدة باختيار المصطلحات، ممّا أدّى إلى وجود كلمات مختلفة للمصطلح الأجنبي الواحد في أقطار عربيّة مختلفة، وكذلك في القطر العربي الواحد، بل حتى عند المعرّب الواحد»[1].

ب- مقابل عربي واحد لمصطلحات أجنبيّة متعدّدة:

نقصد به اشتراك مصطلحات أعجميّة علميّة متعدّدة ومتفرّقة في مقابل عربي واحد. فكثيرًا ما أطلقت الكلمة العربيّة الواحدة على عدّة مفاهيم أجنبيّة علميّة دقيقة قد يكون كلّ واحد منها موسومًا بلفظ خاص في لغته الأصليّة ممّا يجعل المصطلح غامضًا وغير واضح لدى القارئ العربي، فيضطر المثقّف إلى استخدام لغة أجنبيّة لتمدّه بالتّعبير الدّقيق للمصطلح الّذي يؤدّي بوضوح المعنى الّذي يقصده.[2]

إنّ استخدام مقابل عربي واحد لعدّة مصطلحات أجنبيّة ظاهرة لا ترد بكثرة مقارنة بالظّاهرة السّابقة المتمثّلة في إيراد مقابلات عربية كثيرة للمصطلح الأجنبي الواحد، وإنّما في حالات قليلة جدًّا، كما هو الحال مثلا بالنّسبة لكلمة "السّياق" الّتي تقابل المصطلح الأجنبي (Contexte) لكنّها عادةً ما تُستخدم كمقابل عربي لمصطلحين آخرين، وهما: مصطلح (Associative) ومصطلح (Syntagmatic). فالمقابل العربي الّذي يُناسب المصطلح الأوّل هو: "اقتراني" أمّا المقابل العربي المقابل للمصطلح الثّاني فهو: "تركيبي". والملاحظ أنّ مفهوم كلّ من "اقتراني" و"تركيبي" مختلفان، لذا ينبغي التّعبير عنهما بمصطلحين مختلفين هما: (Associative) و(Syntagmatic) على التّوالي، من

[1]- ينظر: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، الكتاب الثالث، ص.120.

[2]- ينظر: في التعريب، "إدريس بن الحسن العلمي"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2001م، ص61.

هنا لا يجوز استخدام كلمة عربية واحدة لمصطلحين متباينين، لأنّ ذلك يقلّل من درجة الوضوح ويؤدّي في حالات كثيرة إلى اللّبس والغموض، بالإضافة إلى الالتباس الّذي يمكن أن يقع بين المصطلحات، فإنّ اللّغة العربيّة ليست عاجزة عن التّعبير عمّا يستجدّ من مصطلحات، بل على العكس فقد أثبتت قدرتها على ذلك ولاسيما لمرونتها وما تتمتّع به من خصائص ووسائل نموّها من: اشتقاق، مجاز، نحت... الخ.[1]

كما أنّ ازدواجيّة المصطلح العلمي العربي مشكلة لا مفرّ منها وذلك لأسباب عديدة منها تعدّد اللّغات الأجنبيّة الّتي تستقي منها العربيّة مصطلحاتها العلميّة حيث تستعمل الإنجليزيّة لغة ثانيّة في بعض الأقطار العربيّة والفرنسيّة في بعضها الآخر، ومنها تعدّد الجهات الّتي تتولّى عمليّة وضع المصطلح العلمي، كالمجامع العربيّة، والهيئات اللّسانيّة، والجامعات والمعاهد العلميّة، والمعجميّين والأفراد العِلميّين وغيرهم، ومنها أسباب لغويّة كالتّرادف والاشتراك اللّفظي في اللّغة المصدر وفي اللّغة العربيّة ذاتها، وأيضا إغفال واضعي مصطلحات التّراث العلمي العربي أثناء وضع المصطلحات العلميّة الحديثة، بالإضافة إلى مشكلة وضع المصطلحات العلميّة موضع التّطبيق والاستعمال.[2]

كما أنّ الازدواجيّة اللّغويّة في اللّغة العربيّة مسّت المثقّفين العرب الّذين درسوا بلغات أجنبيّة، فعندما يترجمون إلى اللّغة العربيّة يتّخذون اللّغة الّتي تعلّموها منطلقًا في ترجمة المصطلحات. فالدّارس باللّغة الفرنسيّة مثلا يستعمل مصطلح "الفونيتيكا" ترجمة لمصطلح (Phonétique) بخلاف الدّارس باللّغة الإنجليزيّة الّذي يستعمل مصطلح "الفوناتيك" ترجمة لمصطلح (Phonetic) رغم أنّ هناك ما يقابله باللّغة العربيّة وهو "علم الأصوات".[3] لذا فاختلاف مصادر التّكوين العلمي للّسانيّين يؤثّر سلبًا على توحيد المصطلح ومن ثمّ وضعه، لأنّ لجوء العربيّة إلى اقتراض المصطلح مرّتين مرّة من اللّغة الفرنسيّة، ومرّة من اللّغة الإنجليزيّة يقضي إلى مصطلحين عربيّين لمفهوم واحد، ومنه إلى ازدواجيّة في

[1]- ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص.229.

[2]- ينظر: مقدمة في علم المصطلح أسسه النظريّة و تطبيقاته العملية، ص.114.

[3]- ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص.30.

المصطلح مثل: (Nitrogen) بالإنجليزيّة تعني (Azote) بالفرنسيّة فنتج عنها "أزوت" و"نتروجين" باللّغة العربيّة.[1]

والملاحظ أنّ عالمنا العربي قد لوته ثقافتين مختلفتين؛ فالمشرق العربي تأثّر بالثّقافة الإنجليزيّة، في حين المغرب العربي تأثّر بالثّقافة الفرنسيّة والتّرجمة عن هاتين الثّقافتين (اللّغتين)، قادته إلى ازدواجيّة لغويّة ناتجة عن غياب منهجيّة معيّنة في ترجمة ونقل المصطلحات بين الدّارسين لعدم وجود مؤسّسة وهيئة ملزمة بالتّوحيد تفرض مصطلحاتها على جميع الدّارسين.[2]

يتبيّن من خلال ما سبق، أنّ استخدام لغتين أجنبيّتين مصدرًا للمصطلح يعدّ مشكلة أخرى في الوطن العربي، حيث يتشتّت المصطلح بين لغتين وهذا ما يسمّى بالازدواجيّة، وهذا يحدث لأنّنا نجد أنّ اللّغة الثّانيّة في المغرب العربي تقتصر على اللّغة الفرنسيّة فقط، أمّا المشرق العربي، فنجد اللّغة الإنجليزيّة، وقد تكون الازدواجيّة للمصطلح في لغة المصدر، كما يحدث في اللّغة الانجليزيّة، أينقل المصطلح من الإنجليزيّة الأمريكيّة أم عن الإنجليزيّة الإنجليز؟.[3]

يُشكّل الاشتراك والتّرادف اللّفظي في لغة المصدر صعوبة أخرى من صعوبات نقل المصطلحات العلميّة إلى اللّغة العربيّة، ففي حالة المترادفات قد لا يدرك المترجم أنّ اللّفظين مترادفان، أو أنّ اللّفظين المترادفين يترجمهما مترجمان مختلفان، ومن هنا توجد الازدواجيّة في المصطلح العربي. ومن ناحيّة أخرى، فإنّ الاشتراك اللّفظي في لغة المصدر قد يؤدّي إلى ترجمة المصطلح الواحد بمقابلين عربيّين مختلفين، حيث يأخذ كلّ مترجم بمعنى معيّن من معاني اللّفظ خاصة إذا لم يكن المترجمون على علم بالمعنى المراد. فالتّرادف والاشتراك اللّفظي في لغة المصدر يؤدّي هو الآخر إلى الصّعوبة في نقل

[1]- ينظر: مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية و تطبيقاته العملية ، ص.197.

[2]- نفسه، ص.198.

[3]- ينظر: مقدمة في علم المصطلحأسسه النظرية و تطبيقاته العملية ، ص.198.

المصطلحات من هذه اللّغات الأجنبيّة وبهذا تزداد العراقيل وتصبح التّرجمة عسيرة، أوّلاً من خلال تعدّد المصطلحات وثانيًا تعدّد مشارب المترجمين.[1]

استنادًا لكلّ ما تقدّم وباعتبار التّعدّد والازدواجيّة اللّغويّة خلقتا مشكلة في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة نجد أنّ هذه الأخيرة وعلومها تشكّل إشكاليّة بدورها في وضع المصطلح، إذ أنّ نحو اللّغة وصرفها لطالما شكّلا إشكاليّة للدّارس العربي، سواء على المستوى التّعليمي أو على مستوى وضع المصطلح، كما أنّ مفردات اللّغة ومعجماتها تقف عائقًا في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة، دون أن نهمل مشكلة رسم اللّغة أيضا.

3- اللّغة العربيّة وعلومها:

لاشكّ أنّ اللّغة العربيّة تواجه في الوقت الحاضر عدّة مشكلات، لابدّ من دراستها وتناولها بصورة موضوعيّة لأنّها تشكّل إشكاليّة عند وضع المصطلح في اللّغة العربيّة، ويمكن حصر تلك المشكلات على النّحو التّالي:[2]

أ-مشكلة نحو اللّغة وصرفها:

تعدّ مشكلة استصعاب الدّراسة النّحويّة والصّرفيّة، عاملا يبعث على النّفور من اللّغة، وهنا لابدّ أن نفرّق بين نحو اللّغة، باعتباره جزءًا من طبيعة اللّغة وجوهرها، وبين أساليب دراسة هذا النّحو أو الصّرف. ونحن نعتقد أنّه في طليعة أسباب هذا النّفور من النّحو والصّرف، يأتي الجمود في اتّباع قدماء النّحويّين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب وشعرهم الخالي من الضّرورة، والتزام أقوالهم كأنّها ممّا يحرّم الاجتهاد فيه. فقد جمّد النّحو المعاصر الّذي أخذت به المؤسّسات التّعليميّة في الأقطار العربيّة على مدرسة البصريّين دون غيرها من مدارس النّحو...[3]

---

[1]- مقدمة في علم المصطلحأسسه النظرية و تطبيقاته العملية ص.182-183.

[2]- ينظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص.214.

[3]- المرجع نفسه، ص.215.

وهكذا أتاه الجمود، وصار النّحو مع الأسف غاية في ذاته، لا وسيلة للتّعبير عن المعاني والأحاسيس، ولم يستطع المؤلفون في النّحو من المعاصرين أن يأتوا بشيء ذو قيمة في تسهيل هذا العلم الّذي هو ميزان تأليف الكلام، وما يقال عن النّحو، يقال أيضًا عن الصّرف من حيث هو قوام تطوّر اللّغة.

فلماذا، مثلاً، يقتصر على اتّباع المذهب البصريّ في كون أصل الاشتقاق من اسم المعنى لا من اسم الذّات؟ وهذا يعني تقديم التّجريد على التّجسيد، وفي ذلك تضادّ مع طبيعة اللّغة.[1]

ب- مشكلة معجمات اللّغة ومفرداتها:

أمّا قضيّة معجمات اللّغة العربيّة ومفرداتها، فإنّ المعاجم لم تدوّن جميع ما ورد في كلام العرب، بل لم تعتبر إلاّ اليسير منه. فأين المعجمات من هذا التّراث الضخم من كتب الأدب ودواوين الشّعر ومؤلّفات العلوم بأنواعها...؟ فالعربيّة مازالت بحاجة إلى معجمات تستوعب الفصيح وغير الفصيح والقديم والمولّد والعربي والمعرّب، ممّا ورد في كتب العرب والمسلمين الّذين ألّفوا بالعربيّة، وهنا تأتي أهميّة وضع معجم تاريخيّ يستقصي ألفاظ العربيّة ومعانيها المتطوّرة، من خلال النّصوص، وعبر العصور التّاريخيّة حتى وقتنا الحاضر. وإنّ مثل هذا الجهد الضخم يحتاج إلى تجنيد جميع طاقات الأمّة العربيّة اللّغويّة، تدعمها مؤسّسات على هذا النّطاق، ذات إمكانيّات ماليّة وفنيّة كبيرة.

إنّ البحث في مشكلة المعاجم، يقودنا حتمًا إلى الشّعور بضرورة وجود أنواع من المعاجم تكفل للّغة العربيّة مواكبتها للحضارة العالميّة، وبالتّالي توفر لأبنائنا مجال الإبداع والمشاركة، لأنّه لا يمكن الإبداع إلاّ باللّغة الأمّ، ونعني باللّغة الأمّ هنا اللّغة القوميّة. ومن هذه المعاجم المعجم التّاريخي أو النّشوئي، والمعجم الاصطلاحي، والمعجم العادي (العام) والمعجم العلمي.[2]

[1]- ينظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص.215-216.

[2]- نفسه، ص.216.

إنّنا بحاجة ماسّة إلى معجم يفي بجميع الأغراض العلميّة، تعرف فيه الألفاظ العلميّة بطريقة قادرة على تصوير الشّيء المعرّف تصويرًا صادقًا ينطبق على ما يدلّ عليه، إنّ لغتنا العربيّة في هذا العصر، عصر الذّرّة وغزو الفضاء، شديدة الحاجة إلى المصطلحات العلميّة والتّقنيّة، ولذا فمشكلة المصطلحات هي كبرى مشكلاتها، ووضع معجم يحدّ من مشكلة[1] وضع المصطلح في اللّغة العربيّة.

ج- مشكلة رسم اللّغة أي كتابتها:

إنّ ما يُثار حول انقطاع الصّلة بين الأسلوب القديم والأسلوب الجديد في الكتابة الأدبيّة، يعتقد أنّه لا يكون مشكلة، بل على النّقيض، إنّه دليل على حيويّة اللّغة وتطوّرها. فقد قامت الصّحافة والمجلات الأدبيّة بدور مهم في إدخال التّعابير المترجمة من اللّغات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة الحديثة، وهي تعابير كثيرة لا يستطيع تمييزها إلاّ مؤرّخي اللّغة. وإنّ الكاتب الحديث يستعملها في لغته الأدبيّة دون أن يشعر بأيّة غرابة أو استهجان، مثال ذلك قولهم: «ذر الرّماد في العيون»، و«اصطاد في الماء العكر»، و«كان للحادث صدى بعيد»، و«قال ذلك بصفته مسؤولاً»... الخ.

ومهما يكن من أمر، فقد انسابت هاته التّعابير الدّخيلة إلى لغتنا وأصبحت جزءًا منها. وإنّ قدرة اللّغة العربيّة على استيعاب هذه التّعابير وغيرها من التّعابير المستجدة لتكون إحدى مميّزاتها الأصيلة في مسيرتها الحيّة المتطوّرة. ونحن إذ نجد بين الفينة والفينة، من يشّجب مثل هذه التّعابير في الكتابة الأدبيّة، فإنّ اللّغة العلميّة قد بقيت لحُسن الحظّ بنجوة عن التتّبع والمؤاخذة ممّا يفتح الباب على مصراعيه أمام لغة العلوم والمعارف المستجدة[2]. وهنا لابدّ من مراعاة خصوصيّة اللّغة العربيّة عند وضع المصطلح حتى لا تخلق مشكلة عند وضع هذا الأخير.

استنادًا لكلّ ما تقدّم نقول أنّه بإمكاننا وضع حدّ لمعالجة إشكاليّة وضع المصطلح في اللّغة العربيّة، وذلك بمراعاة سماتها ومميّزاتها والّتي لا تتنافى و مقتضيات اللّغة العربيّة الفصيحة. وتبنّي التّعدّد

[1]- ينظر: اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، ص.216-217.

[2]- نفسه، ص214-215.

والازدواجيّة بإمكانهما أن لا يكونا عقبة عند وضع المصطلح في اللّغة العربيّة شريطة التّوفيق بينهما وبين قواعد اللّغة العربيّة.

ثالثا : الحلول المقترحة للحدّ من الفوضى المصطلحية في اللغة العربية :

لقد أدّى تعدّد المصطلح إلى الاضطراب في شتّى مجالات البحث العلمي و اللّغوي ،وإلى غموض يسود كثيرا من جوانب البحث ، غير أنّه لابد أن نلاحظ فيما يخصّ العربيّة أنّ الّذي أ كّد عليه علماؤنا بإلحاح في الوقت الحاضر هو احتياجاتها إلى المصطلحات العلميّة ، و أصبح هذا مشكل المشاكل عند كل المجمّعيّين في كلّ الميادين » .[1]

ومن الطّبيعي أن تكون مشكـــلة المصطلح مزدوجـــة لدينـــا فالمضمون ليس من إبداعنا و المصطلح ليس من لغتنا و مع ذلك يمكن التّغلب على هذه المشكلة بالبحث و التّعمق في التّخصّص .

ويشير الدّارسون بقولهم « : إذا تعدّدت المصطلحات الدّالة على مضمون واحد ، فإنّ صراعها من أجل البقاء قد يؤدّي بها جميعاً ، و إذا كان الأمر كذلك فإنّ، توحيد الجهود المصطلحيّة من شأنه أن يحفظ الطّاقات فلا يبدّدها ، ويسّهل النّظر فلا تقف أمامه حجرةعثرة .[2]

و هذا لا يتأتّى إلّا باتّباع جملة من الحلول و المقترحات الّتي تخفّف من حدّة هذا الوضع ، و من هذه الحلول نذكر مثلا :

- الإشكاليّة في وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة لا يمكن أن نقصرها على اللّغة الهدف أو اللّغة المصدر ، فكلاهما يؤثّر بشكل أو بآخر في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة لذلك كانت الإحاطة بالظّروف الّتي ينشأ فيها المصطلح ضروريّة لتفادي اضطراب وضعه .
- السّرعة في وضع البديل العربي للمقابل الأجنبي بعد دراسة المصطلح الأجنبي دراســة وافيــة ، و التّعرّف إلى مدلوله العلمي و مفهومه الدّقيق ،و معناه الاصطلاحي الخاصّ المستعمل في حقل الاختصاص قبل الإقدام على وضع مصطلح عربي مقابل له ، ذلك أنّ التّباطؤ و الإهمال

[1] ينظر :مجلة الثقافة من مقال بعنوان : البحث اللغوي و أصالة الفكر العربي ، "عبد الرحمان الحاج صالح "، العدد 26 ، أفريل – ماي 1975م ،ص15.

[2] اللسانيات المجال و الوظيفة و المنهج ، . ص 381 – 382.

يعزّز استخدام المصطلح الأجنبي ، و انتشاره على الألسن و الأقلام ، وعندها يصبح من الصّعوبة بمكان محوه .

- التّنسيـــق بين الجامعات في الدّولة الواحدة ، و بين جامعات الدّول العربيّة و المجامع اللّغويّة ، و المنظّمات العربيّة المعنيّة بوضع المصطلحات ، و اتّباع أسلوب الفريق في وضع المصطلحات . و هذا الفريق يتكوّن من متخصّصين في اللّغة ، و متخصّصين في التّرجمة ، و منحها السّلطة التّنفيديّة ، إلى جانب السّلطة اللّغويّة ، من أجل توحيد المصطلح و انتشاره .[1]
- حثّ المؤلّفين و الباحثين على إعداد قوائم في آخر بحوثهم تضمّ المصطلح الأجنبي ، و مقابله العربي حتّى تسهل متابعة هذه المصطلحات و دراستها . وهذا في الحقيقة نلاحظه في بعض الكتب . فبعض المتخصّصين في مختلف العلوم المتنوّعة يقومون بوضع المصطلحات الّتي يعرّبونها في قوائم خاصّة .
- تأليف معجم ثنائي اللّغة ، يبدأ بالمصطلح الأجنبي ، و يوضع مقابله مصطلحا عربيّا واحدا يختاره المعنيّون ، بعد وضع الأسس و الأولويّات الّتي سيتمّ بمقتضاها اختيار مصطلحا واحدا من بين جميع مرادفاته .
- قبول ما يصدر عن الهيئات و المؤسّسات كالمجامع اللّغويّة و بثّه في الدّراسات و استعماله في التّرجمات .
- الاعتماد على منهجيّة واحدة في وضع المصطلح .
- تشجيع البحث العلمي عامّة ، و البحث المصطلحي على وجه الخصوص لخدمة العربيّة العلميّة.
- لا اشتراك و لا ترادف في المصطلح اللّغوي العلمي الدّقيق في اللّسان العربي لأنّ ذلك يكرّس الازدواجيّة الدّلاليّة في المصطلحيّة .

[1] المصطلحات العلمية في اللّغة العربيّة ، ص 141 .

- نشر المصطلحات على أوسع نطاق في المجالات و الدوريّات العلميّة المختصّة ، و في معاجم يسيرة التّرتيب . [1]
- تدريس مقياس علم المصطلح في الجامعة العربيّة للوقوف على ماهيّة و طريقة وضعه و أصول توحيده بغية ضبطه .
- أن يكون واضعوا المصطلحات من المطّلعين اطّلاعا واسعا على الألفاظ العلميّة المبثوثة في المعاجم العربيّة وفي مختلف كتبنا العلميّة القديمة .
- العناية بالتّرجمات و قواعدها و رسم خطّة قوميّة واحدة ، تبيّن النّظام الّذي يجب أن نلتزمه في ترجمة المصطلحات الأجنبيّة ، ووضع قواعد موحّدة نلتزمها عند التّعريب أيضا ،أي نقل المصطلح الأجنبي إلى العربيّة بعد تعريب صيغته و أصواته .
- الاتّفاق على طرق الوضع اللّغويّة للمصطلحات ، و متى نستخدم هذه أو تلك ، و من شروط كلّ منها و مواصفاتها ، حتّى يكون عمل اللّجان المختصّة موحّدا متوائما ، يسهّل جمع منظومات مصطلحيّة تجمع بينها علاقات مفهوميّة أوّلا و علاقات لغويّة في الجذر أو الصّيغة أو الاشتقاق أو المجاز أو النحت أو التّعريب أو غير ذلك وفق شروط تراعى في كلّ طريقة . [2]
- تعريب التّعليم في التّخصّصات جميعها ، و في الجامعات العربيّة كلّها ، دون استثناء .
- تعزيز الانتماء إلى الأمّة و لغتها ، و طرد الإحساس بالنّقص و التّبعيّة ، إذ بقدر ما يكون الانتماء عاليا تتحقّق الأهداف و تتوحّد المصطلحات و تذلّل الصّعاب .
- الاستفادة من علوم اللّغة العربيّة في بلورة المصطلح العربي و صياغته .

إنّ قضيّة المصطلح على ما لها من شأن كبير ، ليست إلّا فرعا في قضيّة أكبر منها ، هي قضيّة أمّتنا العربيّة ، و لغتنا الّتي هي عنوان وجودها المتميّز ، و لن يكون لكلّ ما نقوم به من جدوى ما لم

[1] المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة ، ص 96.
[2] المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، ص144.

يتمّ تعريب العلوم و التّعليم ، و توحيد الجهود في كلّ المجامع اللّغويّة ، و منحها السّلطة التّنفيذيّة على جميع الأقطار العربيّة . [1]

[1] اللسانيات المجال و الوظيفة و المنهج ، 376

لقد اتّسم موضوعنا بمعالجة أهم قضيّة من القضايا المطروحة في الدّرس اللّغوي العربي ، وهي قضيّة إشكاليّة وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة، وكان من بين النّتائج المتوصّل إليها من خلال هذه الدّراسة:

1. ازدهار العلوم واتّساعها في العصر الحديث جعل من العلماء المحدثين بحاجة إلى مواكبة هذا الازدهار من خلال التّرجمة والتّعريب ممّا خلق إشكاليّة عند وضع المصطلح في اللّغة العربيّة،فكان لزاما من مراعاة خصوصيّة هذه اللّغة.
2. إنّ اللّغة العربيّة تشمل في طبيعتها على عناصر نموّها و حيويّتها والّتي تمثّل في حدّ ذاتها طرائق وضع المصطلح .
3. وضع أيّ مصطلح في اللّغة العربيّة يفرض علينا اتّخاذ و اتّباع صورا معيّنة و محدّدة .
4. يعتبر التعدّد والازدواجيّة اللّغوية من أخطر المشاكل التي تواجه وضع المصطلح في اللّغة العربيّة.
5. انقسام العلماء المترجمين للّغة الّتي يترجمون منها إلى الإنجليزيّة أو الفرنسيّة خلق مشكلة في وضع المصطلح في اللّغة العربيّة، حلّها يكمن في توحيد اللّغة المصدر وجعلها تتناسب وخصائص اللّغة الهدف حتّى لا تؤثّر على وضع هذا المصطلح في اللّغة العربيّة.
6. عمليّة ترجمة و تعريب المصطلح ينبغي أن تتماشى مع خصائص اللّغة العربيّة.
7. عدم الارتقاء بالمستوى اللّغوي للإنسان العربي ، وذلك من خلال عدم تمكّنه من فهم وأداء لغته على المستوى المطلوب من ناحية مفرداتها(معجماتها) وتركيبها (نحوها و صرفها)وأساليبها خلق مشكلة في وضع المصطلح ، حلّها يكمن في التّمسّك بخصائص ومميّزات اللّغة العربيّة .
8. تعصّب بعض العلماء لمصطلحاتهم حال دون قدرتهم على توحيد هذه المصطلحات .
9. عدم قدرة وتمكّن العلماء من وضع معجم موحّد يتتبّع كلّ مصطلح جديد زاد من حدّة إشكاليّة وضع المصطلح في اللغة العربية.

10.إنّ العناصر والمبادئ الّتي اتّبعها العلماء القدامى في وضع المصطلح تمثّل دستورا، وهي بمثابة قوانين و قواعد ينبغي أن تستفيد منها الدراسات الحديثة لتخطّي المشاكل الّتي تعترضها.

كانت هذه جملة من النّتائج المستخلصة من دراستنا. و إذ نحن ننهي بحثنا هذا نرجو أن يكون قد أضاف ولو الشّيء القليل في مجال وضع المصطلح. ومعذرة إن كنت قد أخطأت أو قصّرت. وأجدّد شكري وامتناني لكلّ من مدّ لي يد العون وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة الّتي لم تتردّد في إسداء النّصح و التّوجيه و الإرشاد.

قـائـمة المصـــادر و المراجـــع

*القرآن الكريم : قراءة نافع برواية ورش

أ – الكتب :

1-أسرار البلاغة في علم البيان، "عبد القاهر الجرجاني"، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1988

2- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، "محمود فهمي حجازي"، دار غريب، د ط ،1995م.

3-إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، "يوسف وغليسي"، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م

4- إشكالية المصطلح اللغوي (منهجيات وتطلّعات)، "مصطفى طاهر الحيادرة"، إربد للبحوث والدراسات، العدد: 2، 2011م،

5-بحوث لغوية، "أحمد مطلوب"، دار الفكر، عمّان، ط1، 1987

6- بناء المفاهيم – دراسة معرفية و نماذج تطبيقية، "إبراهيم البيومي"، "أسامة محمد القفاش" "السيد عمر"، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، د ط 1418هـ، 1998م.

7- بناء المفاهيم (المقاربة المفاهيمية) إعداد الأساتذة : "محمد بن يحي زكرياء"، "حناش فضيلة" وزارة التربية الوطنية، الجزائر، د ط ،2008م

8-البيان والتبيين ، "الجاحظ"، تحقيق وشرح: "عبد السلام هارون"، دار الجيل، بيروت د.ت.

9-التبيان في تصريف الأسماء، "أحمد كحيل"، دار السعادة، ط1، د.ت

10- الترجمة العلمية، "سليمان الواسطي"، بغداد، د.ط، م1983م

11- الترجمة والتواصل. دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م،

12- التعريب ونظرية التخطيط اللغوي، "سعد بن هادي القحطاني"، بيروت، ط1 2002م

13- تعليمية الترجمة- دراسة تحليلية تطبيقية- "سعيدة كحيل"، عالم الكتب الحديث الأردن د.ط ، د.ت

14- الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، "محمد علي الزركان"، اتحاد الكتاب العرب د ط ، 1998م .

15- الخصائص ، "ابن جنّي"، تحقيقي: "محمد علي النجار"، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ط4، 1990م

16- دراسات في اللسانيات العربية، "عبد الحميد السيّد"، دار حموراني للنشر والتوزيع عمّان، الأردن، ط1، 2008م

17- دروس في علم أصوات العربية، "جان كانتينو"، ترجمة: "صالح القرمادي"، الجامعة التونسية، تونس، د.ط،1966، م

18- رسالتان في اللغة ، "أبو الحسن الرمّاني"، تحقيق: "إبراهيم السامرائي"، دار الفكر عمّان ، د ط ، 1984م

19- الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، "إسماعيل بن حمّاد الجوهري"، دار الحديث القاهرة،د ط، 1430هـ / 2009،

20- صناعة الترجمة و أصولها ، موسوعة الترجمان المحترف، دار الراتب الجامعية ، بيروت لبنان د.ط، د.ت

21- صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، "هشام الخالدي"، دار الكتب العلمية، لبنان، د ط ،2012م.

22- العربية خصائصها وسماتها ، "عبد الغفار حامد هلال"، مكتبة وهبة ، القاهرة، ط5 1425هـ/2004م

23- على هامش المصطلح النحوي في كتاب العين، "عبد القادر المهيري"، حوليات الجامعة التونسية، العدد: 27، 1988م

24- علم الترجمة بين النظرية والتطبيق، ،"محمد الديداوي " دار المعارف للطباعة و النشر تونس ، د.ط ، **1992**م

25- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي القديم، "هادي نهر"، تقديم: "علي الحمد" دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007م

26- علم اللسان العربي وفقه اللغة العربية، "عبد الكريم مجاهد"، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن، د.ط، 2009م
27- علم المصطلح لطلبة كليات الطب والعلوم الصحية، "محمد هيثم الخيّاط"، أكاديميا أنترناشيونال، الأردن، د.ط، 2007م
28- فصول في الترجمة والتعريب، "محمد البطل"، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان مصر ط1، 2007م
29- فقه اللغة، "محمّد المبارك"، جامعة دمشق، د.ط، 1379هـ/1960م
30- في الاصطلاح، "إدريس بن الحسن العلمي"، جمعه وقدّمه: "أمل العلمي"، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 1422هـ، 2002م،
31- في التعريب، "إدريس بن الحسن العلمي"، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ط1، 2001م
32- في المصطلح الإسلامي، "إبراهيم السّامرائي"، دار الحداثة، ط1، 1990م
33- قاموس اللسانيات، "عبد السلام المسدي"، الدار العربية للكتاب ، د ط ، 1984م.
34- القاموس المحيط، "الفيروز أبادي"، دار الحديث، القاهرة، د ط ،1429هـ / 2008م
35- الكتاب، "سيبويه"، تحقيق : "عبد السلام هارون"، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3 1988م.
36- كتاب التعريفات، "الشريف الجرجاني"، تحقيق: "إبراهيم الأبياري"، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1998م
37- كتاب الحروف، "أبو نصر الفارابي"، تحقيق: "محسن مهدي"، دار المشرق، بيروت 1970م
38- كتاب العين ، "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، تحقيق: "مهدي المخزومي" ورفيقه، دار الرّشيد، العراق، 1981م
39- الكليات، معجم في ال مصطلحات والفروق اللغوية، "أبو البقاء الكوفي"، تحقيق: "عدنان درويش"، "محمد المصري"، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط 1919هـ/1998م.

40- لسان العرب، "ابن منظور"، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، د.ت
41- اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، سمير الشريف استيتية، عالم الكتب الحدي، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005م
42- اللسانيات واللغة العربية، "عبد القادر الفاسي الفهري"، الكتاب الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ط، د.ت،
43- اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، "عبد القادر الفاسي الفهري"، الدار البيضاء، المغرب، د.ط، 1985م
44- لغة الرياضيات في العربية، "محمد سويسي"، دار القلم، تونس، د.ط، 1989م
45- اللغة العربية في العصر الحديث- قضايا ومشكلات- "محمود فهمي حجازي"، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1998م
46- اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث، "عبد الكريم خليفة"، دار الفرقان، د.ط، 1986م.

47- المؤتمرات والندوات التي عقدتها المنظمات والهيئات العربية حول التعريب الجامعي "شكري فيصل"، مؤتمر التعريب، دمشق، 1982م
48- مباحث تأسيسية في اللسانيات، "عبد السلام المسدي"، د.ط، د.ت
49- مبادئ اللسانيات، "أحمد محمّد قدّور"، دار الفكر، دمشق، ط1، 1996م
50- المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، "وفاء كامل فايد" عالم الكتب الحديث، د.ط، 2004م
51- محاضرات في فقه اللغة، "زبير دراقي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط 1992م
52- محيط المحيط، "بطرس البستاني"، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1977م
53- المدخل إلى علم الأصوات العربية، "غانم قدوري الحمد"، منشورات المجمع العلمي العراقي، 2002م
54- المزهر، "جلال الدين السيوطي"، دار الفكر، بيروت، د.ط، 2005م

55- مشكلات اللغة العربية، "محمود تيمور"، مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة، د.ط 1956م
56- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، "الأمير مصطفى الشهابي"، مطبوعات مجمّع اللغة العربية، بدمشق، ط2، 1988م.
57- المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة، "عمّار ساسي"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009م
58- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م.
59- ¯ مفاتيح العلوم، "الخوارزمي"، تحقيق: "جودت فخر الدين"، دار المناهل، بيروت ط1، 1991م
60- المفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب، "فريدة موساوي"، عالم الكتب، الجزائر 2007م
61- مفاهيم الترجمة، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2007م
62- المقتضب، "المبرّد"، تحرير: "محمد عبد الخالق عظيمة"، عالم الكتب، بيروت، د ط د.ت،
63- مقدمة في علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، "علي القاسمي"، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، د.ط، 2008م
64- المنصف في التّصريف، "ابن جنّي"، تحقيق: "إبراهيم مصطفى" و"عبد الله أمين" مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط1، 1954م
65- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، "مصطفى طاهر الحيادرة"، عالم الكتب الحديث الكتاب الأول، إربد، الأردن،د ط، 1434هـ/2003.
66- منهاج المترجم بين الكتابة والاصطلاح والهواية والاحتراف، "محمد الديداوي"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2005م
67- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، "محمد رشاد الحمزاوي"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986م
68- الموسوعة الفلسفية، إشراف: "روزنتال يودين"، ترجمة: "سمير كرم"، دار الطليعة بيروت، ط6، 1987م

69- الموسوعة الفلسفية، "عبد الرحمن بدوي"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت د ط ،د.ت
70- موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، "محمد علي التهانوي"، تقديم وإشراف ومراجعة: "رفيق العجم"، تحقيق: "علي دحروج"، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
71- النحت في اللغة العربية، "نهاد الموسى"، الرياض، ط1، 1984

ب ـــ المجلات:

1-مجلة الأستاذ من مقال بعنوان: ظاهرة الاشتقاق، "حيدر علي النعمة"، المغرب العدد: 201.
2-مجلة آفاق الثقافة والتراث من مقال بعنوان: "من بنود الإصلاح في التراث الإسلامي"، "محمد إقبال عروي"، مركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية، العدد22، 23 أكتوبر 1998م
3-مجلة التراث العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية والاصطلاح العلمي، "وليد سراج"، مجلة فصلية تصدر عن إتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد: 42، 1411هـ/1991م
4-مجلة التراث العربي من مقال بعنوان : المصطلح في التراث العربي الإسلامي وطرائق وضعه "إسماعيل مغمولي"، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق .
5- مجلة التعريب من مقال بعنوان: المصطلح اللغوي-قراءة في تأصيل المفاهيم-، "محمد حسين علي زعين"، العدد: 45، ديسمبر 2013م .
6-مجلة التعريب من مقال بعنوان : المنهجيات المصطلحية العربية في العصر الحديث في ضوء النظرية العامة لعلم المصطلح، "عبد اللطيف عبيد"، دمشق، العدد 27، ديسمبر 2004م
7-مجلة الثقافة من مقال بعنوان : البحث اللغوي و أصالة الفكر العربي ، "عبد الرحمان الحاج صالح "، العدد 26 ، أفريل – ماي 1975م
8-مجلة الحضارة الإسلامية من مقال: المصطلح العلمي في الغة العربية، "محمد عبد المنعم خفاجي"، يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، العدد:05 شعبان 1419هـ / نوفمبر 1998م

9-مجلة دراسات أدبية من مقال بعنوان: "المرجعية اللّغوية في النظرية التداولية"، "عبد الحليم بن عيسى"، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية، الجزائر، العدد 01، ماي 2008م

10- مجلة دراسات إنسانية من مقال بعنوان: "من الفعل اللّغوي إلى الفعل الخطابي"،"حسين نواني"، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 28 2002م

11- مجلة عالم الفكر من مقال بعنوان: "المصطلح الألسني وضبط المنهجية"، "أحمد مختار عمر"، وزارة الإعلام، الكويت، العدد 03، نوفمبر 1989م

12- مجلة عالم الفكر من مقال بعنوان: تعريب المصطلح العلمي "إشكالية المنهج"، "قاسم السارة"، العدد: 4، 1989م

13- مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: اللغة العربية في مواجهة التعريب- مفهوم التعريب- "إدريس بن الحسن العلمي"، الرباط، العدد: 34، 1990م

14- مجلة اللسانيات واللغة العربية من مقال بعنوان: المجاز طاقة توليدية إضافية للمصطلح العربي، "الشريف بوشحدان"، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، عنابة، العدد: 6 جوان 2009م

15- مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: "تعريب العلوم و وضع المصطلحات"، "خضر بن عليان القرشي"، العدد 22، 1983م

16- مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات، "محمد حلمي هليل"، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد: 28، 1987م

17- مجلة اللسان العربي من مقال بعنوان: نظرية المفاهيم في علم المصطلحات "ج. جاسر"، ترجمة: "جواد سماعنة"، العدد: 47، 1999م

18- مجلة المصطلح من مقال بعنوان: إشكالية ضبط المصطلح في الوطن العربي، "عبد الخالق رشيد"، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد: 8، 2012م .

19- مجلة المناظرة التي تعنى بالمفاهيم والمناهج، من مقال بعنوان: "لماذا أهمل المصطلح التراثي"، "علي القاسمي"، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، العدد 6، ديسمبر 1993م

20- مجلة المنهل السعودية من مقال بعنوان: مسألة المصطلح بين الأمس واليوم، "عباس أرحيلة"، العدد: 541، 1997م .

21- مجلة مجمّع اللغة العربية الأردني من مقال بعنوان : مصطلحاتنا العربية بين التعريب والتغريب، "مصطفى طاهر الحيادرة"، العدد: 69، 2005م،

22- مجلة مجمّع اللغة العربية بالقاهرة من مقال بعنوان: "الازدواجية اللغوية في اللغة العربية" "عباس المصري" و"عماد أبو حسن"، العدد 8، 2014م .

23- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984م)، من مقال بعنوان: "في الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية"، "محمد شوقي

24- مجلة مجمع دمشق من مقال بعنوان: المجمع العلمي المختص (المنهج والمصطلح) "جواد سماعنة"، العدد: 04، 2000م.

25- مجلة مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، مقتطفات من الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية، لمجموعة أساتذة، جامعة تيزي وزو، 2-3 ديسمبر 2014م

26- مكتب تنسيق التعريب من مقال بعنوان: "علم المصطلح"، مجموعة أساتذة أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية، الرباط، د.ط، 2005م

ج – المخطوطات :

1-المصطلحات الصوتية عند النحاة واللغويين العرب –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير – "المهدي بوروبة"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، 1409هـ/1998م .

2- المصطلح الصوتي عند ابن سينا –رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- "نصيرة شيادي"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تلمسان، 1431هـ/2010م .

3-المصطلح النحوي الكوفي وأثره على النحاة المحدثين، "تمام حسان" و"مهدي المخزومي" نموذجين- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير- "حدراوة عمر"، دار الإتقان، 2004م

Résumé :

Le prèsent travail a but de rèsoudre le problem de l utilisation de la terminologie en langue arabe .Touts les indicateurs linguistiques fait de langue arabe affirme que la problèmatique de plus en plus en augmentation en consèquence de la mondialisation ,et il est donc le jour pour identifier et dèterminer les raisons qui nous empèche de trouver une méthode parfaite pour le développementde la teminologie ,ainsi que proposer des solutions pour réduire l expansoin cette problématique ; se sont les questions fréquents abodées dans ce travail .
Mots clés: Terminologie - Langue Arabe - chaos terminological - situation Problématique

Summary:

The present work aims to solve the problem of use terminology in Arabic language . All the linguistic indicators made of Arabic language asserts that the problematic increase as a result of globalization widespeard , and it is therefore the time to identify and determine the reasons that prevents us from finding a perfect method for the development of terminology , As well as propose solutions to reduce the expantion of this problem ;these are the frequents asked questions in this work.

Keywords:-Terminology-Arabic language- chaos of terminology - Problematic situation .

الملخّص:

تهدف هذه المذكّرة إلى معالجة مشكلة وضع المصطلحات في اللّغة العربيّة ، ذلك أنّ مؤشّرات الواقع اللّغوي العربي تؤكّد أنّ ثمّة إشكالية في وضعه و من المتوقّع أن تزداد هذه الإشكاليّة حدّة في ظلّ تداعيات العولمة ، و لذلك كان الوقوف على الأسباب الّتي حالت دون تيسير وضعها و اقتراح حلول للحدّ من هذه الإشكاليّة من أهمّ القضايا الّتي عولجت في هذه المذكّرة .

الكلمات المفتاحيّة: المصطلح– اللّغة العربيّة – الفوضى المصطلحيّة –إشكالية الوضع.